المدرسة الوطنية العليا للعـــــــــلوم السياسية

قسم: الدراسات العسكريـــــــــــة و الإستراتيجية

تخصص: إدارة النزاعـــــــــــــات الدولـــــية

مذكرة بعنوان:

البعد الطائفي في النزاعات الدولية

دراسة حالة: النزاع في سوريا (2011 -2013)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالبة:

حطاب أسمهان

الأستاذ المشرف:

د. إبراهيم تيقامونين

السنة الدراسية:

2014/2013

شكر وعرفان

بعد الحمد والشكر لله تعالى على عونه وتوفيقه، أتوجّه بخالص الشكر والعرفان والتقدير لأستاذي الفاضل: الدكتور إبراهيم تيقامونين، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال إعدادها.

كما لا يفوتني أيضا أن أتقدّم بعميقى إمتناني وشكري لأساتذة المدرسة، على مجهوداتهم المبذولة من أجل تكويننا أكاديميا طيلة مسار الدراسة.

وأخيرا أتوجّه بخالص الإمتنان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

إهداء

إلى من سخرا لي كلّ شيء من أجل نجاحي.. وعلّماني أنّ الحياة مبادئ وأخلاق.. والديّ الكريمين.

إلى إخواتي وإخوتي: نورهان، نور الإسلام، نور مُحَمَّد الحسّان و الأميرة جيهان، وكلّ العائلة.

إلى كلّ الزميلات والصديقات اللاتي تركن بصماتهن في حياتي، وقدمن لي العون الصادق والمخلص طوال فترة دراستي معهنّ، وأخصّ بالذكر: نورة، مريم، ليندة، صبيحة، كنزة، خديجة، أمينة، سارة، إيمان، عبير، راضية وخولة. والزملاء: طارق، فؤاد. دون أن أنسى طلبة الدفعة الثالثة تخصص إدارة النزاعات الدولية.

شكرا جميعا لقاء مساعداتهم المختلفة وإعترافا منّي بما تعلمته منهم طيلة مشواري معهم.

الملخص:

يمكن القول أنّ مهددات البعد الطائفي في سوريا ثلاثة أبعاد رئيسة :

- البعد التاريخي الذي يتتبع جذور الإختلال المجتمعي في بنية الكيان السياسي ببلاد الشام منذ المراحل المتأخرة من الحكم العثماني.
- البعد التنظيمي السياسي الذي يحلل تكوّن البنية المؤسسية للحكم الطائفي–العشائري في غضون نحو خمسة عقود من حكم البعث،
- البعد الإستراتيجي المتمثل في السياسة الغربية الهادفة إلى حماية مصالحها في المنطقة العربية عبر ترسيخ دور الأقليات.

و إستعراض أهم تحديات المسألة الطائفية الكامنة في بنية الكيان الجمهوري منذ ولادته؛ تستنتج الدراسة أن الإدارة الأمريكية قد أعادت إخراج مشروع الإنتداب الفرنسي، مع إختلاف في التفاصيل لتتناسب مع متطلبات المرحلة.

أمّا المشروع الأمريكي اليوم فإنّه يقوم على إضعاف مؤسسات الحكم المركزي، من خلال توظيف عصابات الشبيحة، وفرق النخبة العلوية، والمؤسسات الأمنية للمحافظة على مصالحها في المنطقة. خاصة وأنّ الوسيلة الوحيدة لإحتواء النزاع السوري بالنسبة لها هي من خلال رفع شعار "تمكين الأقليات " وترسيخ نفوذهم وتعزيز سطوتهم المؤسسية بدلاً من الاستجابة للمطالب الشعبية بضرورة تحقيق التوازن المجتمعي.

Résumé:

les menaces à la dimension sectaire en Syrie baser à travers trois dimensions principales:

- Dimension historique qui trace les racines de la déséquilibre sociale dans la structure de l'entité politique dans le Levant depuis la fin de la domination ottomane .
- la dimension organisationnelle : qui analyse la structure institutionnelle de la gouvernance sectaire dans les cinq décennies de domination du parti Baas.
- la dimension stratégique : de la politique occidentale visant à protéger ces intérêts dans la région arabe à travers le renforcement du rôle des minorités.

Après avoir examiné les défis les plus importants de la question de sectarisme dans la structure de l'entité républicain depuis la naissance; létude conclut que l'administration américaine a réorienté le projet français, à la différence dans les détails en fonction de la phase d'exigences.
Aujourd'hui le projet américain, elle est basée sur l'affaiblissement des institutions du gouvernement central, en utilisant des bandes Shabiha, et les meilleurs équipes de l'élite, et les institutions de sécurité pour préserver ses intérêts dans la région.

À l'époque ou, l'Amérique voir que la seule façon de résoudre le conflit syrien est de "l'émancipation des minorités» et la consolidation de la leur influence et de renforcer l'emprise de l'établissement plutôt que de répondre aux demandes populaires de la nécessité d'équilibrer communauté.

مقدمة:

I. تحديد موضوع الدراسة :

إنتهت الحرب الباردة في نهاية القرن العشرين، وإنزاح كابوس الخطر الذي إستمر بين قطبين يملكان سلاحا مدمرا قادرا على إبادة الحياة عن وجه المعمورة، وبدأ العالم يحلم بمستقبل أكثر إشراقا تتلاقى فيه الحضارات والمدنيات، وتتحوّل تلك الأسلحة لخدمة الإنسانية.

لكن سرعان ما تبدّد الحلم بعد ظهور نوع جديد من الحروب كرّست له كتابات أمريكية، خاصة مع فرنسيس فوكوياما وصامويل هنتغتون في نظريته "صراع الحضارات"، والتي جاء فيها أنّ العالم مقبل على نوع جديد من الحروب بين الديانات والحضارات، ولا تكون بين دول فحسب بل حتى داخل الدولة الواحدة، حيث أصل الصراع بين الأطراف فيها هو الإختلاف الديني والعقائدي والطائفي، أين تمّ تحويل هذا الإختلاف الطائفي إلى أيديولوجيات، وبالتالي فقد أصبح هو الأساس في تحليل العديد من الأحداث الدولية رغم الديمقراطية والعلمانية التي تبنتها الدول في ظل النظام الدولي الجديد.

يمكن القول إن الحالة الطائفية خطيرة جدا بالنظر إلى أنّ هذه المسألة عابرة للحدود، وما إن يحصل إشكال طائفي في بلد ما حتى يؤثر سلباً على المنطقة بأسرها ونرى انعكاساته في كل المجتمعات التي تحوي تنوعاً مذهبياً (وحتى تلك التي لا تحوي تنوعاً)، وهذا ما يحصل في منطقة العالم العربي عموما والشرق الأوسط خصوصا.

وقد تصاعد الحديث في الآونة الأخيرة عن الطائفية في سوريا خاصة مع إستمرار الحراك الإجتماعي، على الرغم أنّها لم تكن السبب الرئيسي في بداية الحراك، بل كانت الرغبة في تغيير الأوضاع القائمة. والملاحظ أنّ الولاءات الطائفية قد لعبت دورا كبيرا في تاريخ سوريا السياسي والإقتصادي والإجتماعي لكنّها لم تكن تظهر قبل الآن، فضلا عن غياب التوازن الطائفي.

II. الإطار المنهجي:

1. المشكلة البحثية:

إنّ أهمية البعد الطائفي في تأجيج النزاعات المحلية والإقليمية، كمصدر بنيوي للأزمات، في ظل التفاعلات السياسية وإدارة النزاع بين الأطراف المحلية، الإقليمية والدولية، تدفعنا إلى البحث عن "الهامش الحقيقي" لدور هذا العامل– البعد الطائفي– في إثارة النزاعات السياسية، من جهة، فيما يبقى من المهم تحديد"الهامش الذرائعي" لهذا العامل ومدى توظيفه في إثارة وإدارة النزاع بين مختلف الأطراف المحلية،الإقليمية والدولية – وتحديدا في دراسة الحالة السورية– من جهة أخرى، مما يمهد الطريق منهجيا لطرح الإشكالية الرئيسية التالية على حقل البحث والتحليل:

هل يشكل الاختلاف الطائفي مصدرا رئيسيا للنزاع في سوريا، أم أداة لإدارة الأزمة محليا،إقليميا ودوليا؟

2. تساؤلات فرعية:

أ–ما هو تأثير الخريطة الطائفية في سوريا على موازين القوى السياسية في إدارة الأزمة السورية؟

ب– كيف تتفاعل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية مع البعد الطائفي للأزمة السورية في إدارة موازين القوى بالمنطقة؟

ج– ما هي حقيقة البعد الطائفي للنزاعات الدولية بين التفسير الموضوعي والتوظيف الذرائعي لإدارة الأزمات،كاستنتاج استقرائي نسبي لدراسة الحالة السورية؟

3. مجالات الدراسة:

أ– المجال الزماني:

يتناول موضوع بحثي البعد الطائفي للنزاعات الدولية، وبالتحديد النزاع في سوريا كدراسة للحالة. حيث سأركّز في بحثي على عالم ما بعد الحرب الباردة بإعتبارها الفترة التي شهدت العديد من الكتابات التي تتحدث عن موضوع الإختلافات الدينية و العرقية و الطائفية كمدخل رئيسي النزاع. و على إعتبار أنّها هي أيضا الفترة التي شهدت العديد من النزاعات الداخلية التي تمّ تبريرها و تحليلها أكاديميا على

أسس هذه الإختلافات العرقية و الدينية و الطائفية. لذا فإنّ الإطار الزمني المحوري لدراستي ممتد من ما بعد الحرب الباردة إلى يومنا هذا.

ب- **المجال المكاني:**

لقد إرتبطت الحدود المكانية في تحليل العلاقة بين الطائفية والنزاعات بطبيعة الحالة التي تمّ إختيارها، فالدراسة تناولت حالة سوريا والحراك الإجتماعي الذي بدأ منذ 2011، حيث أنّ طبيعة النزاع وظروفه البيئية – بمعنى التعدد الطائفي السوري- والتوظيفات السياسية والإجتماعية الممارسة لهذا البعد تتلائم وطبيعة الأغراض المنهجية للدراسة والمتمثلة كما سبق ذكره في إبراز دور الطائفية في بروز النزاعات وتغذيتها.

4. فروض البحث:

أ- النسق السياسي للخريطة الطائفية في سوريا شكل مصدرا محركا للنزاع وعامل توظيف لإدارته.

ب-رهانات الأطراف الإقليمية والدولية كانت حاسمة في إدارة التناقضات الطائفية في الأزمة السورية.

ج-كلما تعددت المجموعات الطائفية في الدولة ذات النسق السياسي الهش، كلما شكل ذلك مصدرا لبيئة نزاعية قابلة للتوظيف الصراعي محليا وإقليميا ودوليا.

5. مبررات إختيار الموضوع:

تنوعت اسباب إختيار الموضوع بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

أ. المبررات الذاتية:

رغبتي في البحث في موضوع يحتل موقعا مهما في الدراسات العسكرية والإستراتيجية، وينزع لفهم الواقع الإقليمي والدولي المستقبلي، في ظلّ أنّ سوريا بحد ذاتها مصيرها مرتبط بالمنطقة ككلّ في ظلّ الإمتدادات العرقية والدينية، من جهة.

ب. المبررات الموضوعية:

تتناول جلّ الدراسات التي كُتبت لحدّ الآن النزاع في سوريا مركزّين على البعد الإستراتيجي لسوريا بإعتبارها مركز الشرق الأوسط، وصراع القوى بين الدول الكبرى، مهملين تماما طبيعة الخصوصية في

تركيبة المجتمع السوري من حيث التنوّع والإختلاف. حيث تنقص نوعا ما الدراسات الوضع كمسألة إختلاف طائفي والتعرّض لتأثيره على إمتداد النزاع في الوقت والمساحة.

6. أهداف الدراسة:

أ. الأهداف العلمية: تتمثل الأهمية العلمية في السعي لإثبات الدور الذي يلعبه الواقع الإجتماعي للدولة في تحديد الواقع الصراعي فيها. خاصة في ظلّ قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فأغلب ما هو موجود هي عبارة عن مقالات تشير للموضوع وكأنّه عنصر ثانوي تأثيره لا يتعدّى الوسيلة.

ب. الأهداف العملية: أصبحت دراسة النزاعات الداخلية ذات البعد الدولي تحتل صدارة إهتمامات الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية. وخاصة أنّها تمسّ بالدرجة الأولى مصالح القوى الكبرى.

7. أدبيات الدراسة:

إنّ أدبيات الدراسة التي تناولت موضوع البعد الطائفي في النزاعات الدولية، دراسة حالة النزاع في سوريا، بذات الصياغة غير واردة، لذلك فطبيعة الموضوع إفترضت التعرّض إلى دراسات أخرى تناولت ذات البعد لكن في نزاعات وأماكن أخرى، خاصة أنّ أغلب تلك النزاعات هي في البلدان العربية.

ومن بين الكتب التي تناولت موضوع البعد الطائفي نجد:

- دراسة لنيكولاس فان دام: (وهو أبرز المختصين في الشأن السوري). عنوان الدراسة "الصراع على السلطة في سوريا"، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995)، والذي هو عبارة عن دراسة حول وضعية الأقليات الطائفية في الحياة السياسية السورية، بداية من القوات المسلّحة إلى غاية الحزب البعث. مع التركيز على الطائفة العلوية ومركزها في النظام. بالإضافة إلى تناوله مسألة المواجهات الطائفية التي كانت في الحياة السياسية خاصة مع حركة الإخوان المسلمين في الثامنينيات.
- دراسة سعيد السّامرّائي: "الطائفية في العراق"، (الطبعة الأولى، لندن، مؤسسة الفجر، 1993). والذي هو عبارة تناولها في أربعة أبواب، شرح فيها الأسباب والحساسية التي ترافق إثارة الموضوع الطائفية، ولسهولة إلقاء التهم على من يتعرّض لها بغض النظر عن أهميته ودرجة إستحقاقه.

وإن كان ما يعاب عليه هو شخصيا في دراسته هو توجيه تهمة الطائفية كما يسميها للسنيين وإعتبارهم السبب الأساسية في إثارة النعرة ليس فقط في العراق، بل في كلّ الخليج العربي.

III. الإقتربات والمناهج المستخدمة:

أ- الإقتربات المستخدمة:

❖ الإقتراب البنائي: وهي المقاربة التي إرتبطت بإسهامات ألكسندر واندت Alexander Wendt خصوصا دراسته في 1992 "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الإجتماعي لسياسة القوة".

وهذا المنهج حسب واندت يقوم على جملة من الإفتراضات:

- الدولة هي وحدة التحليل الأساسية.
- تذاتانية Inter- subjectivité البنى الأساسية للنظام القائم في الدولة.
- تتشكلّ هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضمن النظام.

والذي تبدو قيمته العلمية في النظر للدولة من منظور إجتماعي. وهو ما يفيدنا في تحليل البناء الإجتماعي في سوريا وتأثيره في مسار النزاع داخلها.

المقاربة الواقعية الإثنية خاصة مع "معضلة الأمن المجتمعي" لباري بوزان، كذلك نظرية "النزاع الإجتماعي المتأصّل لإدوارد آزار. ثم إستخدمنا كذلك منهج دراسة الحالة و ذلك بهدف التعمق في قضية الطائفية في النزاع في سوريا، فدراسة الحالة كمنهج يساعد على فهم الموضوع أكثر، وتهدف دراسة الحالة إلى إلقاء الضوء على العمليات و العوامل التي قام عليها النزاع في سوريا.

ب- المناهج المستخدمة:

❖ منهج التحليل النسقي: الذي يُعنى بتحليل النسق والكشف عن أجزاءه وأنماط التفاعلات بينها، والوقوف على التغييرات التي تطرأ على هذه التفاعلات والأجزاء، وأثارها

على تفاعلات وأجزاء أخرى. (تفاعل مختلف الطوائف والأقليات مع النظام السياسي، وكيفية تعامل النظام مع تلك الإختلافات).

- ❖ منهج دراسة حالة: وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فإضافة لكونه المنهج المستخدم في تقصّي محاور ومستويات البنية الأمنية الداخلية. فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق خصوصا عند التطرق لمثال بعينه.

IV. الإطار المفهومي والنظري:

1. الإطار المفاهيمي:

❖ النزاع:

يمثّل النزاع جزء من الوجود الإنساني وواقع الحياة، وعلى كلّ المستويات، من المستوى الشخصي إلى المنظمات والجماعات والدول. يمثل النزاع ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته و طبقاته المختلفة.[1] كما يعتبر من أكثر المفاهيم التي يثار حولها جدل كبير، نظرا لوجود العديد من المفاهيم المقاربة لمضمونه مثل: الحرب، الأزمة وغيرها.

لغة: مصطلح النزاع يقابله في اللغة الفرنسية conflit و باللغة الإنجليزية conflict، و هي من أصل كلمة conflictus و التي تعني الصراع، النزاع، صدام، تضارب، شقاق و قتال.

و يستخدم النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والإجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة: تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، نزاع حدودي..إلخ.

ويعرّف **توماس تشيلنغ** النزاع على أنّه مواجهة يسعى كل طرف أثنائها جاهدا تحقيق الربح، عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل واعي، سليم، رفيع، ....ويتجّه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح.

ويعرّفه **جون بيرتون** أنّ النزاع يدور في البداية حول إختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية، وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل إستغلال الموارد المتنازع عليها.[2]

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح: **معجم المصطلحات السياسية و الإستراتجية**، ط1، القاهرة (مصر)، العربي للنشر و التوزيع، 2008، ص280.

[2] -John BURTON : **deviance, terrorism and war**, Oxford , Mant in nabertston company, 1979,p228.

كذلك يشير كلّ من **جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف** في كتابه إلى أنّ مصطلح نزاع يُستخدم أيضا لوصف وضعية تكون فيه مجموعة ما سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو ثقافية أو دينية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو أيّ شيء آخر، تنخرط فيه في تعارض واعٍ مع جماعة أو مجموعات أخرى معينّة، لأنّ كلاّ منها تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو هكذا.[1]

- إذن النزاع هو تنازع الإرادة الوطنية وهو التنازع الناتج عن الإختلاف في دوافع الدول بمعنى أنّها حالة تنافسية تكون فيها مواقف الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الآخرين، أو هو أحيانا إنكار طرف دولي لحقوق طرف دولي آخر حول مسائل محددة تثير النزاع فيما بينها.

ومن أبرز أنواع النزاعات الذي أصبح منتشر هذه الأيام، نجد النزاع الداخلي. والذي يُعرّف على أنّه نزاع سياسي يستخدم فيه العنف أو يكون إستخدام العنف فيه عنصرا كامنا، ويستمدّ جذوره من أسباب داخلية أكثر مما يستمدها من عوامل نظامية، ويهددّ بإنفجار صراع مسلح داخل حدود الدولة، وتتأثر به وتؤثر فيه دول الجوار أو الدول الأخرى.

حددت بعض الدراسات أهمّ العناصر المتنازع عليها في مايلي:

1. الموارد أو الثروة، مثل: الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء، وكيفية توزيع تلك الموارد.
2. السلطة إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار.
3. الهوية وتتعلق بالمجموعات الثقافية و الإجتماعية والسياسية.
4. الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ومنها مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية.
5. القيم وخاصة تلك المتمثلة في أنظمة الحكومة والدين والأيديولوجية.

حيث أنّ متوسط الحسابي لعدد القتلى في النزاع السوري وصلت حسب منظمة الأمم المتحدة إلى 30000 قتيل، سجلوا منذ بداية الحرب 15 مارس 2011 إلى غاية أكتوبر 2012. حوالي 400000 مشرّد في البلدان المجاورة. وأكثر من مليون ونصف لاجئ داخلي.[2]

---

[1]- جيمس دروتي، روبرت بالتسغراف: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص. 140.

[2] - Daniel Möckli **: la guerre civile syrienne entre l'escalade et l'intervention ; politique de sécurité** ;n124 ; novembre 2012 ; p01.

و بالتالي فالنزاع في سوريا تحوّل إلى أكثر نزاع دموي في الحراك الإجتماعي العربي للسنوات الأخيرة.

❖ الطائفية:

للعودة لفهم الإشكالية الطائفية التي صنعتها أنظمة الإستبداد في العديد من الدول العربية مثل سوريا والعراق، حيث فشلت هذه الأنظمة في إيجاد هوية تجمع مواطنيها. وللحديث عن الطائفية لابد من تحديد مفهومها خاصة في ظلّ تراشق التهم بالطائفية بين الأطراف المختلفة ما يُفقد هذا المصطلح معناه.

بداية يجب التمييز بين الطائفة و الطائفية، فالطائفة ترتبط بوجود تاريخي، بحيث يصبح لها وجود متمايز في المجتمع من الزاوية الدينية. لذلك كان دائما فصل الدين عن الدولة واجب من أجل حماية الوجود الإجتماعي ذاته. أمّا الطائفية فهي نفس الوضع الإجتماعي للطائفة لكن حين تصبح الإيديولوجيا (العقيدة) هي الأساس الذي تتعامل به مع الآخرين المختلفين. بمعنى تصبح عقائد الطائفة عبارة عن مشروع سياسي أو طبقي للسيطرة أو الصراع مع الآخر.[1] و بالتالي فنحن نعني تحديداً تسييس الإنتماء المذهبي، وتعريف الذات كجزء من جماعة مذهبية فاعلة في المجال السياسي، ورسم الخطوط الفاصلة سياسياً بين الكتل المذهبية باستخدام عبارات (نحن و هم) في الخطاب ثم في الممارسة السياسية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى صراع سياسي قائم على أسس طائفية مذهبية[2].

لغة: الطائفية مشتقة في اللغة العربي من الفعل "طاف" بمعنى تحرّك جزء من الكلّ دون أن ينفصل عنه بل يتحرّك في إطاره وربما لصالحه.

ويعرف معجم أكسفورد الشخص "الطائفي" بأنه الشخص الذي يتبع بشكل مُتعنّت طائفة معينة".

إصطلاحا: هناك العديد من التعريف للطائفية:

تعرّف الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية الطائفية بأنّها مجموعة من البشر يجمعهم الدين أو اللون أو الجنس. وهي متدرجة في مرتبتها الإجتماعية، وينفصل بعضها عن بعض بفعل حواجز إجتماعية كثيرة.[3]

---

[1]- سلامة كيلة : **الطائفية و النظام الطائفي في سوريا**، نقلا عن: http://alhayat.com/OpinionsDetails/567596 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/07، الساعة: 23:58.

[2]- بدر الإبراهيم: **طائفية عارية... سوريا نموذجا**، نقلا عن: http://www.sultan-alamer.com، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/08، الساعة: 11:27.

[3]- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص. 256.

كذلك الموسوعة السياسية التي رأت في الطائفية أنّها نظام سياسي إجتماعي مختلف، يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في موافقه السياسية، وتشكّل مع غيرها من الطوائف الكيان السياسي للدولة. [1]

ويعتمد الباحثين كذلك على مصطلح الطائفية في العديد من دراستهم نجد برهان غليون يرى بأنّ الطائفية ترتبط بمجال السياسة ولا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات. فمن الممكن أن تكون الدولة متعددة الطوائف الدينية والإثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة طائفة ما على الحياة السياسية.[2] وهو نفسه ما ذهب إليه الدكتور عبد الخالق حسين، في إعتبار أنّ الطائفية هي نزعة سياسية لا علاقة لها بالمذاهب الدينية، حيث أُستغلت الخلافات المذهبية لأغراض مصلحية سياسية بعيدة عن الدين.

ويعرّفها نيقولاس فان دام في كتابه "الصراع على السلطة في سوريا"، الطائفية على أنّها "التصرّف أو التسبب في القيام بعمل بدافع الإنتماء إلى مجموعة دينية معينة".[3] ولعّل هذا التعريف هو الأفضل في هذا البحث.

يعبّر مصطلح الطائفة عن مجموعة من الناس يجمعهم من دين أو لون أو جنس، كما قد تكون إنشقت عن دين رئيسي بغية إقامة شعائرها الخاصة بها التي تتصف في معظم الأحيان بأنّها أقّل تمسكا بالنواحي الشكلية[4].

و تكون هذه المجموعة متدرجة في مرتبتها الإجتماعية و تفصلها عن الآخرين حواجز إجتماعية كثيرة.[5] إن مشكلة الطائفية في مجتمعات الأمة يصنعها و يمدّها عنصران رئيسيان هما سياسي و ديني، فيعتمد العنصر الأول للتمييز بين المواطنين و تشجيع حالات الإختلاف المذهبي و ذلك من أجل تحقيق أغراض سياسية. أمّا العنصر الثاني و هو الديني فإنه يعتمد في مسألة التعبئة المذهبية بالتركيز على نقاط الإختلاف، التاريخ و التراث و ذلك لتغذية المشاعر المذهبية و للحصول على التأييد.[6]

ويرى بعض الباحثين إن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة، وأنها تشكل سوقا موازية، أي سوداء للسياسة، أكثر مما تعكس إرادة تعميم قيم أو مبادئ أو مذاهب دينية

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج3، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986، ص. 745.
[2]- برهان غليون: **الطائفية في الدولة والمجتمع**، نقلا عن: http://www.rezgar.com، تمت الزيارة بتاريخ 2013/12/04، التوقيت 19:45.
[3]- فان دام نيقولاس: **الصراع على السلطة في سوريا**، ط1، مصر، مكتبة مدبولي، 1995، ص. 7.
[4]- فرانك بيلي: **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص. 598.
[5]- إسماعيل عبد الفتاح: مرجع سابق، ص. 184.
[6]- حسن موسى الصفار: **الطائفية بين السياسة و الدين**، بيروت، مركز الثقافي العربي، 2009، ، ص.7.

لجماعة خاصة، كما إن الطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات، إذ من الممكن تماما أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الإثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله.[1]

*تقسيم الدراسة:

لقد قسم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل تناولت فيه الدراسة التأصيل التاريخي لتسييس الإنتماء الطائفي في سوريا، بحيث تطرقت الإطار النظري للطائفية في النزاعات الدولية، وعرض لأهمّ الأحداث الدولية التي لعب فيها البعد الطائفي دورا حاسما في تأجيجه وفي حلّه. مع تشخيص للحالة السورية من خلال توضيح لخريطة التواجد الطائفي في سوريا. أمّا المبحث الثالث فتعرضت الدراسة المركزية الطائفية في النظام السوري. و في الأخير حديث عن أهم النزاعات الداخلية التي لعبت فيها الطائفية دورا مهما.

بالنسبة للفصل الثاني عرضت فيه الدراسة النزاع السوري الذي بدأ منذ 2011، وذلك بالرجوع إلى جذوره الحقيقية والعوامل المغذية له سواء أكانت ذات بعد داخلي وآخر خارجي. بالإضافة إلى التعرّض إلى مختلف الأطراف الفاعلة في النزاع الداخلية المتمثّلة في النظام والمعارضة، أمّا خارجيا على المستوى الإقليمية والمستوى الدولي خاصة القوى المتأثرة والمؤثرة في النزاع.

وفي الفصل الثالث فتناولت الدراسة الأبعاد الطائفية للنزاع السوري، من خلال التعرّض للإستقطاب الطائفي على الساحة الداخلية، الإقليمية والدولية.

---

[1]- دون كاتب: **الطائفية السياسية: تأصيل الأوهام وإستنصال الحقائق**، نقلا عن: http://www.fcdrs.com/articles/p2.html ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/25، الساعة: 00:30.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأوّل: التأصيل التاريخي لتسييس الإنتماء الطائفي في سوريا

المبحث الأول: الإطار النظري للطائفية في النزاعات الدولية.

المبحث الثاني: خريطة التواجد الطائفي في سوريا

المبحث الثالث: الطائفية ومركزيتها في النظام السياسي السوري

المبحث الرابع: البعد التاريخي للنزاعات الطائفية في سوريا

الفصل الثاني: طبيعة النزاع في سوريا

المبحث الأول: جذور النزاع في سوريا والعوامل المغذية له

المبحث الثاني: أطراف النزاع في سوريا

المبحث الثالث: آليات النزاع في سوريا

الفصل الثالث: أبعاد الطائفية في النزاع في سوريا

المبحث الأول: الإستقطاب الطائفي على الساحة الداخلية

المبحث الثاني: الإستقطاب الطائفي على الساحة الإقليمية

المبحث الثالث: الإستقطاب الطائفي على الساحة الدولية

إستنتاجات

الفصل الأول:

التأصيل التاريخي لتسييس الإنتماء الطائفي في سوريا

إنّ التنوّع البشري على إختلافه سواء أكان دينيا، عرقيا، إثنيا أو ثقافيا هو سمة أساسية في المجتمعات الإنسانية، وظاهرة قديمة ومستمرة مدى إستمرار الإنسان. ومع إنتقال هذه الظاهرة على مستوى الدولة فالأمر يختلف نوعا ما، حيث يرتبط إستقرار الدول بكيفية التعامل مع هذا التنوّع والتحكّم فيه. لكن ما يلاحظ عبر التاريخ، أنّه وإن سعت العديد من الدول للسيطرة على الوضع، إلاّ أنّ هذا التعدد كثيرا ما أدّى إلى قيام حروب دموية. وتعتبر منطقتنا العربية من أغنى المناطق بهذا التنوّع ما جعلها على مدار عدة قرون عرضة للعديد من النزاعات التي كثيرا ما أدت إلى سقوط عقود من الحضارة. وأبرز تلك الدول حاليا سوريا، التي تنوعها ليس فقط عرقيا، بل كذلك دينيا وطائفيا.

المبحث الأول: الإطار العام للطائفية في النزاعات الدولية

سواء الجدل المذهبي أو النزاع الطائفي فهو ليس جديدا على التاريخ خاصة الإسلامي، فقد تشكلت المذاهب العقدية و الفقهية على خلفية جدل علمي أو تباين فكري صاحبته خلافات أو نزاعات بين حين أو آخر منذ أكثر من عشرة قرون. وهنا يمكننا الحديث مثلا عن حوادث عام 323 عن فتنة الحنابلة في بغداد وصراعهم مع الشافعية، كذلك الفتنة بين الشيعة والسنة في بغداد عام 443.[1]

يكمن خطر النزاعات الطائفية في إستخدام الدين لزيادة فتيل إشعاله، ويكون الدفاع عن العقيدة والمذهب عنوانا له. ومشكلة الطائفية في مجتمعات الأمة يصنعها ويمدّها عنصران رئيسيان: سياسي وديني.

سياسي: و ذلك بإعتماد سياسة التمييز الطائفي بين المواطنين، وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية.

ديني: يتمثل في التعبئة المذهبية في الخطاب السياسي، وذلك بالتركيز على نقاط الخلاف والإستدعاء الدائم للتاريخ والتراث من أجل تغذية المشاعر المذهبية والتحريض ضد الآخر.[2]

لقد شهدت معظم المجتمعات عبر التاريخ موجات طويلة من العنف والحروب والتعصّب سواء الديني أو الطائفي، لاسيما في المراحل الإنتقالية، كما حصل في روسيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وفي العديد من الدول الأسيوية والإفريقية. والحقيقة أنّ الدول الأوروبية لم تصل إلى ما وصلت إليه من إزدهار وسلام إجتماعي إلاّ بعد صراعات أهلية ودينية وطائفية في القرون الوسطى (كاثوليك ضد أرثودكس، ثم كاثوليك ضد بروتستانت)، لتُستكمل في العصر الحديث بالثورات الطبقية والسياسية.

لكن ما يبدو هو أنّ المشكلة لا تكمن في وجود طوائف دينية، أو في الكلام عنها ،على إعتبار أنّها ظاهرة تاريخية. إنّما المشكلة تكمن في الفكر السياسي الطائفي الذي يحيل هذه المجموعات الطائفية إلى وحدات إجتماعية مختلفة عن بعضها البعض، ليمنحها – بإستغلال مشتركها الديني– معنى هوياتيًا، مغلقًا ومطلقًا ومتمايزاً ، ما يسبغ عليها وظائف ومصالح سياسية محددة، إزاء الطوائف الأخرى، على الرغم أنّ أصحاب الفكر الطائفي هم على الأغلب من غير المتدينين، كونهم فقط أصحاب مصالح

[1]- حسن موسى الصفار: **الطائفية بين السياسة و الدين**، مرجع سابق، ص. 05.
[2]- المرجع نفسه، ص09.

وأصحاب سلطة، ما يفسر تركيزهم على العامل الهوياتي أكثر من العامل الديني. ما يعني التلاعب بمسألة الطائفية، وتوظيفها في إطار صراعاتهم السياسية. [1]

وأبرز النزاعات الطائفية التي شهدها التاريخ:

➢ حرب الثلاثين عاما (1618– 1648):

و هي سلسلة من الصراعات الدامية التي عاشتها أوروبا بين 1618 إلى غاية 1648. وقعت في البداية في أراضي أوروبا الوسطى خاصة ألمانيا حاليا، لكنّها تطورت فيما بعد لتشمل معظم القوى الأوروبية الموجودة في ذاك العصر ما عدا إنجلترا و روسيا، وخلال سنواتها الثلاثين تغيرت تدريجيا أسباب الصراع من صراع ديني بين الكاثوليك والبروتستانت وإنتهت كصراع سياسي من أجل السيطرة على الدول الأخرى بين فرنسا والنمسا. إنتهت الحرب بمعاهدة صلح واستفاليا الأوسع عام 1648 ، والتي تضمنت معاهدتين دارت المفاوضات بشأنهما في مدينتي أسنا بورك ومونستر. وبهذا كان صلح واستفاليا أول إتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة، من خلاله أُرسيت معالم نظام دولي جديد في أوروبا الوسطى مبنيا على مبدأ سيادة الدول. [2]

➢ الحرب الأهلية في أيرلندا (1968– 1997):

فى الخامس من أكتوبر عام 1968 تفجرت بصورة لم تعرفها السنوات السابقة من تاريخ أيرلندا الشمالية، أعمال العنف فى مدينة لندنديرى، و تبع ذلك سلسلة من أعمال العنف استمرت لفترة قاربت العامين، و لم تكن هذه أول مرة تعرف فيها أيرلندا الشمالية ظاهرة العنف، فإن الباحث فى تاريخها القديم والحديث يستطيع أن يثبت أن العنف كان أحد ملامحه الواضحة، وهو على أية حال النتاج الطبيعى لمشكلة إستعمارية، ونظام يرفض المساواة، و يعانى نتيجة لذلك من الإنقسام العميق. حيث اندلعت بين عناصر المجتمع في أيرلندا الشمالية أساسا الروم الكاثوليك، و هم الأقلية الذين طالبوا بحقوقهم المدنية و بالإنفصال عن بريطانيا والوحدة مع جمهورية أيرلندا وبالمقابل هاجمهم الأيرلنديين البروتستانت الموالين لبريطانيا على قوات الشرطة التابعة لايرلندا الشمالية.

---

[1]- ماجد كيالي: **الصراعات الطائفية: مصادرها و أبعادها و مصائرها**، نقلا عن:
http://repository.yu.edu.jo/handle/123456789/432285 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/06، الساعة: 08:35.

[2]-موسوعة ويكيبيديا الحرة.

لم تكن المشكلة فى إيرلندا الشمالية فى أيّ وقت من الأوقات مشكلة دينية، فلم يكن هناك تشاحن أبدا بين الكاثوليك والبروتستانت على مسائل الدين، بل أن الأمر مشكلة إستعمارية من حيث النشأة، أدّت إلى مشكلة تمييز عنصرى أو لنقل بدقة مشكلة علاقات إجتماعية يتمتع فيها العنصر المنتمي إلى المستعمر تاريخيا بالوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي يمكنّه من القيام بدور المستغِل، بينما يقاسي العنصر الوطني من الوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي لا يمكنّه إلاّ من القيام بدور المستغَل.[1]

إنتهت بتوقع ما عُرف بـ "إتفاق الجمعة العظيمة" عام 1997، برعاية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. يدعو الإتفاق البروتستانت إلى تقاسم السلطة السياسية في أيرلندا الشمالية مع الأقلية الكاثوليكية وتعطي جمهورية أيرلندا رأياً في شؤون إيرلندا الشمالية، ليتّم رسميا إعلان إنتهاء الحرب الأهلية. وبعد أن أعلن الجيش الجمهوري الإيرلندي إلقاءه السلاح والركون إلى المفاوضات التي وصلت إلى التسوية السياسية والطائفية ليؤسّس إلى ما يسميه الإيرلنديون الشماليون «السلام السلبي»، ومن أحد أهم ملامحه الشاخصة اليوم جدار السلام[2].*

➢ الأزمة الطائفية العراقية 2006:[3]

بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في 2003، أصبحت هذه الأخيرة اليوم واحدة من أكثر بؤر التوتر في العالم. وإعتبارا من 2006 زادت وتيرة العنف وأخذت بعدًا طائفيا أكثر فأكثر، حيث استهدفت الجماعات السنيّة الجماعات الشيعية والعكس، أو كلاهما إستهدفا جماعات دينية أخرى وهكذا، حتى أصبح اليوم هناك ما لا يقل عن أربعة ملايين نسمة (أي قرابة 15% من مجموع سكان العراق)، نازحين إمّا إلى سوريا أو الأردن وغيرهما.

وبحسب بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في العراق، فإنّه خلال سنة 2006 قُتل حوالي 34.452 شخصا. وحدثت معظم عمليات القتل نتيجة العنف الطائفي الذي قلنا زادت وتيرته خاصة

---

[1]- أحمد يوسف أحمد: **الحرب الأهلية في ايرلندا** نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213258&eid=3681، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/13، الساعة: 09:45.

* جدار السلام هي سلسلة من الحواجز الحدودية في أيرلندا الشمالية تفصل بين الكاثوليك و البروتستانت. بني عام 1969. تم بناؤه في المناطق الحضرية بلفاست، ديري، بورتاداون و أماكن أخرى.

[2]-رضي الموسوي: **تجربة أيرلندا الشمالية في حلّ النزاعات الطائفية و المذهبية**، نقلا عن:
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/25/978958، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/13، الساعة: 10:03.

[3]- منظمة العفو الدولية: **بين المجازر و اليأس (العراق بعد خمس سنوات)**، ط1، لندن، مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2008، ص ص. 1-5.

بعدما فجرت جماعات مسلحة "المسجد العسكري"، الذي هو عبارة عن مرقد شيعي بارز في مدينة سامراء. وبعد ذلك تعرّض القادة والشيوخ الشيعة والسنّة للعديد من الهجمات. خاصة بعد ما كوّن مقتدى الصدر* ميليشيات تابعة له لهذا الغرض.

ما يلاحظ، أنّ الصراعات الطائفية لا تولد من العدم، بل هي نتيجة مجموعة من المظاهر التي ما إن توافرت في البلاد، حتى يكون الصراع نتيجة حتمية لها: [1]

- **الإنسداد السياسي:**

حيث يتحكّم القرار السياسي في تفاصيل أوضاع المجتمعات. فمن الطبيعي أن يكون هناك تطلّع وطموح عند نخبة من المجتمع للمشاركة ولما لا للنفوذ السياسي. وحين تكون المشاركة عملية صعبا إن لم نقل مستحيلة، فهناك تحوّل كبير نحو الإعتماد على أساليب أخرى من أجل تحقيق ذلك الهدف. ولعلّ أبرز تلك الوسائل هي التركيز على الإنتماءات العرقية والطائفية والمذهبية. وهنا تأتي فرصة الأعداء للنفخ فيها، وتشجيع إستثمارها وتداولها.

- **سياسات التمييز:**

وهو مبدأ نجد أنّه كثير الإختراق خاصة في بلداننا العربية، سواء على أساس مذهبي أو عرقي. وهو ما يوّلد الشعور بالتفوّق والتعالي لدى فئة. والإحساس بالغبن والحرمان لدى فئة أخرى.

وهنا تجد الجهات الخارجية ضالتها، فتعمل على تغذية مشاعر الإنتقام لدي الفئة المضطهدة، وتستثيرها للمطالبة بحقوقها، وتغريها بالدعم والحماية. وخير مثال على هذا الحالة العراقية، حين استغلت الولايات المتحدة الأمريكية معاناة الأكراد والشيعة من نظام حكم صدام حسين ليسوّقوا لتدخلهم العسكري وإحتلالهم العراق تحت شعار "الحرية والتحرير".

- **ثقافة التعبئة المذهبية:**

نورد هنا كمثال واضح العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية، والتي نظرا لخللها فقد أنتجت ثقافة من التعبئة المتبادلة. وأصبح لها تراث ضخم من الجدل المذهبي، يفوق تراثها من الجدل مع الأديان

---

* مقتدى الصدر هو هو رجل دين شيعي و زعيم التيار الصدري و ميليشيا جيش المهدي في العراق.

[1]- حسن موسى الصفار، مرجع سابق، ص ص. 12-16.

الأخرى، فالكتب التي ألّفها السنة في الردّ على الشيعة والعكس أكثر بكثير من الكتب التي ألفّها الطرفية في الردّ على الأديان الأخرى.

وتتسّم عموما الثقافة التعبوية بالسمات التالي: [1]

1) التركيز على مواقع الخلاف المذهبي و تجاهل نقاط الإشتراك. و يتم في أحيان كثيرة إفتعال قضايا للخلاف حتى في مسائل جزئية جانبية.

2) البحث عن نقاط ضعف المذهب الآخر والتشهير بها .

3) النبش في التاريخ والبحث عن النزاعات والصراعات التي كانت قديما، وذلك لتغذية الأحقاد والضغائن والعمل على توريثها للأجيال,

4) تعميق النظرة الدونية على المستوى الديني لأتباع المذاهب الأخرى.

- **القطيعة الإجتماعية:**

حيث يعتبر التباعد والقطيعة بين اطوائف والمذاهب المختلفة فرصة كبيرة لإنتشار الإنطباعات الخاطئة. فيكون لكلّ طائفة معابدها الخاصة ومرجعياتها، ومؤسساتها الثقافية والإجتماعية الخاصة.

و تمتد هذه القطيعة لتشمل الجانب السياسي، فيكون لكلّ طائفة رموزها، و تنظيماتها، و برامجها، و مرشحوها في الإنتخابات.

لعل أوّل صراع طائفي أطّل في القرن العشرين كان في عام 1974 والذي عرف بـ "مراد الراس"*، حيث اندلعت تظاهرات عارمة. أمّا الأحداث الكبرى بعدها فترافقت مع الثورة الإيرانية 1979، وإنتفاضة شيعة السعودية في المنطقة الشرقية. وبرزت المشكلة الطائفية في سوريا في مطلع ثمانينيات القرن العشرين بالتمرّد المسلّح للإخوان المسلمين (حمص، وحماة)، وقمعها بالقوة المسلحة، وتبلور خطاب طائفي حول الصراع السنّي/ العلوي، وأخيرا إنشاء حزب الله في لبنان وجماعات أصولية في البحرين، كمنعطف جديد في هذا التسييس.

من إجمالي إثنين وعشرين قطرا عربيا، تمثّل النزاعات الطائفية وخصوصا السنّي– الشيعي جوهر النزاعات فيها خاصة: العراق، لبنان، البحرين، الكويت والسعودية واليمن، وذلك إعتبارا من عام 2003. [2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 17-20.

* مراد الراس هو طقس إحتفالي شيعي يقام بعد أربعين يوما من عاشوراء. و يعتقد الشيعة فيه برجوع رأس الحسين بن علي(كرّم الله وجهه) إلى العراق

[2]-نيفين مسعد: **النزاعات الدينية و المذهبية و العرقية (الإثنية) في الوطن العربي**، نقلا عن:
http://repository.yu.edu.jo/handle/123456789/460685، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/06، الساعة: 08:41.

المبحث الثاني: خريطة التواجد الطائفي في سوريا

على الرغم من أنّ الدستور ينص على أنّ سوريا هي دولة علمانية ويسود فيها النظام الإشتراكي منذ عقود، إلاّ أنّ هناك خليطاً فريداً من نوعه في البلاد. وإذا ما إستثنينا لبنان فيمكن إعتبار سوريا بأنّها الدولة الأكثر تعقيداً من الناحية الطائفية والعرقية في سائر أنحاء الشرق الأوسط. فالمجتمع السوري يتكوّن أساساً من خمس طوائف وديانات رئيسة وهي: المسلمون السنّة، العلويون، الدروز، والإسماعيليون، والمسيحيون (الأرثوذوكس)، وبقية الطوائف والديانات الأخرى تتقاسم إثنين أو ثلاثة بالمئة من المجتمع.

يمثّل المسلمون السنّة الأغلبية العددية فيها، وفي هذا الصدد وبحسب تقرير صادر عن جريدة الشرق الأوسط الصادر بتاريخ 2011/03/26 فإنّ توزيع هذه الطوائف كان على النحو التالي[1]: السنيّون 78% (70% من السنّة العرب و 8% من السنّة الأكراد)، المسيحيّون 8% (العرب الأرثوذكس في الدرجة الأولى)، العلويّون 8–9%، الشيعة 1% (عرب و سواهم)، الدروز 2–3%، أقل من 1% من أقليات أخرى كاليزيدية والإسماعيلية، وعدة آلاف من اليهود.

أمّا بالنسبة للأقليات العرقية فجاء التوزيع كالتالي: الأكراد 8.5%، الأرمن 4%، التركمان 3%. وكلّ من التركمان و الشراكسة و الأكراد هم مسلمون سنيّون، أمّا الأرمن فهم مسيحيون. أمّا عن إستخدام اللغة العربية، فنجد أنّ 82.5% يتحدثون اللغة العربية.[2]

ويعود سبب هذا التنوع السكاني الشديد إلى اعتبار سوريا من أكثر المناطق حيوية في التاريخ القديم، ومن أقدم الأراضي التي تمّ إكتشاف آثار الإنسان فيها من عصور ما قبل التاريخ، إذ لا يزال يوجد في "معلولا" قرب دمشق من يتكلّم الآرامية التي تحدث بها المسيح. كما كانت سوريا الأرض التي عبرها أبو الأنبياء إبراهيم قبل ظهور اليهودية بخمسة قرون، وكانت المسرح الرئيسي لمواجهات كبرى لم تنقطع لقرون كثيرة بين الإمبراطوريات القديمة من الفينيقيين والآشوريين والإغريق والفرس والرومان والفراعنة. ثم كانت بعد إستقرار الإسلام فيها مسرحاً رئيسياً لمواجهة الغزوات المغولية والصليبية.

كما أشرنا فإنّ السنّة يشكّلون الأغلبية في كافة المحافظات السورية عدا اللاذقية و السويداء. حيث بالنسبة لمحافظة اللاذقية يشكّل العلويين نسبة 62.1%، أمّا محافظة السويداء أو جبل العرب كما تسمى

---

[1] -إيمي أسعد: **الطائفية و الصراع من أجل سوريا**، نقلا عن: http://www.majalla.com/arb/2012/09/article55238708، تمت الزيارة في: 2013/10/30، الساعة: 18:54.

[2] - نيقولاس فان دام: **الصراع على السلطة في سوريا**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995، ص. 16.

فإنّ الدروز يشكلّون الأغلبية الساحقة بنسبة 87.6%. و فيما يخصّ الأكراد فإنّ غالبيتهم يقطنون المناطق الشمالية المتاخمة لتركيا. [1]

ا. **الإسلام:** من أهمّ الطوائف الموجودة في سوريا نجد:

1- **السنّة:**

يشكّل السنّة المكوّن الديني الأكبر في المجتمع السوري، فهم يمثلون حوالي 70 إلى 74% من السكان أي (قرابة 12600000 نسمة). غالبيتهم من المذهب الحنفي.* يعرف السنيّون السوريين بنبذهم للتشدد الديني، حيث لم تعرف حياتهم السياسية إنتشارا يُعتد به للفكر الجهادي السلفي.

حتى أواسط السبعينات من القرن العشرين، كان أغلبية السنّة يقطنون المدن، لكن النزوح الريفي والهجرة الداخلية حملت معها أعدادا كبيرة من الجماعات الدينية الأخرى خاصة العلويين. وهو ما أفقدهم هيمنتهم على الحياة الإقتصادية، الثقافية و الإجتماعية. أمّا اليوم فيتركز الأغلبية السّنية في المحافظات الرئيسية (دمشق، حمص، حماة، حلب، الرقة، درعا). [2]

تنتشر داخل المكوّن السنّي السوري مجموعة كبيرة من الطرق الصوفية، المعروفة بابتعادها عن الحياة السياسية و عن التعصّب الديني، و تعتبر الطريقة النقشبندية** أهمها، حيث تدير من دمشق أمور الملايين من أتباعها المنتشرين من غرب الصين إلى شمال إفريقيا.

2- **الشيعة:** [3]

وهو إسم يطلق على ثاني أكبر طائفة من المسلمين، ويرى الشيعة أنّ علي بن أبي طالب (كرّم الله وجهه) هو ونسله من زوجته فاطمة بنت النبي محمد هم أئمة مفترضو الطاعة بالنص السماوي وهم المرجع الرئيسي للمسلمين بعد وفاة النبي. وفي اللغة لفظ شيعة في الأساس مشتق من الفعل "تشيّع" بمعنى إتبّع. ويعتقد الشيعة أنّ ديانتهم ليست طائفة من الإسلام وإنّما هي الإسلام ذاته. ويرون أنّ الطوائف الأخرى هي المستحدثة، وقد وُضعت من قبل الحكّام والسلاطين من أجل الإبتعاد عن الإسلام.

---

[1]- المرجع نفسه ، ص. 25.

*المذهب الحنفي هو مذهب فقهي م المذاهب الإسلامية، ينسب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت، يُعرفون بإعتمادهم بدرجة كبيرة على القياس أكثر من غيرهم، كما أنّ لهم في فقهم العديد من الأمور التي أدت إلى تملصّهم من اعديد من الإلتزامات في الدين الإسلامي.

[2]- مركز البحوث و الدراسات: **الخريطة البشرية الدينية داخل سوريا**، نقلا عن: http://www.assakina.com/center/parties/18329.html#ixzz2jIBcAwML ،تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/07. الساعة: 23:16.

**الطريقة النقشبنيدة هي إتبّاع مطلق وكامل للدين الإسلامي الحنيف والسنّة المطهّرة. سميت بهذا الإسم نسبة لبهاء الدين نقشبند.

[3]- طارق إسماعيل كاخيا: **الطوائف و العرقيات في سوريا**، نقلا عن: **www.tarek.kakhia**.org/book ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/12، الساعة: 10:16.

تعدّ معركة كربلاء منعطفاً هاماً في تطور الفكر الشيعي حيث أن مأساة كربلاء واستشهاد الحسين بطريقة مأساوية مفزعة ألهبت مشاعر الشيعة وجعلت الأمر يتحول إلى اعتماد أسلوب الثورة على السلطة وإعلان الحسين شهيدهم رمز المظلوم. وفقاً لمؤرخي الشيعة فإن الشيعة إنقسمت لفرق وطوائف جاءت في سوريا كالتالي:

2-1 العلوية:

هي حركة باطنية ظهرت في القرن الثالث للهجرة، أصحابها يعدّون من غلاة الشيعة الذين زعموا وجودا إلهيا في علّي "كرّم الله وجهه" وألهّوه بها. أسسّ هذه الفرقة محمد بن نصير البصري النميري.

تقوم على الإعتقاد بأنّ الخلافة يجب أن تنحصر في علي رضي الله عنه وذريته بالنص .ثم اختلفوا مع الشيعة في مَن مِن ذريته يحق له الخلافة (الإمامة).

عُرفوا تاريخيا بإسم "النصيرية"، والتي يرون أنّها تعود لأنّهم سكنوا جبل النصيرية في سوريا، وكان ذلك إبّان الظلم والحرمان الذين عاشوه في فترة أيّام السلطان سليم العثماني الذي قتل العديد منهم وشردّهم.[1] وعموما فهذه هي تسميتهم الأصلية أمّا "العلوية" فهي تسمية أطلقها الإستعمار الفرنسي عليهم 1918.[2]

تغلب الصوفية على الطابع العلوي، وقوامه ثلاث عقائد هي: التشييع، الإعتزال والتصوّف. ويختلف العلويين عن الشيعة في أنّهم يؤمنون أنّ الله نزل إلى الأرض واختلط بالبشر في هيئة على بن أبي طالب (كرّم الله وجهه)، وبالتالي فعلّي ليس مجرد وليّ صالح، بل الله بحدّ ذاته.[3]

يقطن 75% من العلويون منطقة اللاذقية. يعمل معظمهم في قطاع الزراعة، ويمكن تقسيم العلويين عشائريا إلى أربعة إتحادات: الخياطين، الحدّادين، المتاورة والكلبية. عادة ما تكتسب الزعامة عن طريق الوراثة، إلاّ أنّه أحيانا ما كانت تكتسب عن طريق مميزات شخصية أو نفوذ في مراكز القوى السورية على المستوى الوطني. وهكذا استطاعت بعض العائلات العلوية الفقيرة مثل عائلات الرئيس السابق حافظ الأسد إكتساب نفوذ كبير على مستوى العشيرة في مناطق نشأتهم، وذلك بسبب الوضع القويّ الذي اكتسبوه على المستوى الوطني وخصوصا في الجيش.

---

[1]- **موسوعة الأديان في العالم**، بيروت، دار كريبس أنترناشيونال، دون سنة نشر، ص. 7.

[2] علي المرادي، عبد الرحمان المعادي: **رسالة في حكم الدروز و النصيرية العلوية**، ط1، دمشق، دار بلاد الشام، 2013، ص. 16.

[3]- محمد كمال شريف: **ما يحدث في سوريا: إلى أين؟**، نقلا عن: http://www.odabasham.net/show.php?sid=63571، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/06، الساعة: 08:56.

2-2 الدرزية:

هي فرقة باطنية أيضا تؤلّه الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله: أبو عليّ المنصور بن العزيز بالله بن المعزّ لدين الله الفاطمي.[1] أخذت جلّ عقائدها من الإسماعيلية. وتُنسب إلى "نشتكين الدرزي". نشأت في البداية في مصر لكنّها هاجرت فيما بعد إلى بلاد الشام. وتجدر الإشارة إلى أنّها فرقة إنشقت عن الإسماعيلية في أمام الإسماعيلية السادس عشر.

عقائدها خليط من عدة أديان و أفكار، وتؤمن بالسريّة في أفكارها، فلا تنشرها للناس ولا تعلّمها لأبنائها إلاّ عند بلوغهم سنّ الأربعين.

ومن أهم تلك المعتقدات التي ترتكز عليها الدرزية هي إنكارهم للأنبياء إلاّ القليل منهم ويلقبّونهم بالأبالسة، ويبغضون جميع الديانات الأخرى خاصة الإسلام، يقولون بتناسخ الأرواح، ينكرون القرآن الكريم ويقولون أنّه من وضع سلمان الفارسي، ولهم بذلك مصحف خاص بهم إسمه 'المنفرد بذاته'، مناطقهم خالية من المساجد ولهم خلوات يجتمعون فيها بدلا عنها، كما أنّهم لا يصومون ولا يحجّون إلى البيت الحرام ولا يزورون مسجد الرسول صلّى الله عليه و سلم، وإنّما يحجّون إلى خلوة البيّاضة في بلدة حاصبية في لبنان ويزورون كنيسة المريمية.[2]

تختلف التقديرات حول نسبة الدروز في سوريا، حيث تتراوح بين 1 إلى 3%. يقطن أكثر من 90% من الدروز السوريين محافظة السويداء الجنوبية، ويتركزون عموما في المنطقة الجنوبية في جبل الدروز (جبل العرب) واللجاة والجولان. يعمل معظمهم في الزراعة. وينحدر معظم الدروز السوريين في منطقة السويداء إلى مهاجري القرن السابع عشر وبالأخص القرن التاسع عشر من لبنان، فلسطين ومنطقة حلب، وقد إستأثرت عائلة آل حمدان بزعامة المجتمع الدرزي لمدة طويلة، حتى عام 1868، ثم عوضتها عائلة الأطرش.[3]

كما أشرنا سابقا فإنّ الدرزية عقيدة باطنية، حيث لا يجوز نشرها أمام الغرباء، ولا تُنقل السُمارَّة، وهي خليط من التعاليم البوذية، اليونانية و الإسلامية.

---

[1]-علي المرادي، عبد الرحمان المعادي: مرجع سابق، ص. 22.
[2]- المرجع السابق، ص ص. 23،24.
[3]-نيقولاس فان دام: مرجع سابق، ص ص. 29 -31.

3-2 الإسماعيلية:

هي خامس طائفة دينية في سوريا[1]. تُعرّف على أنّها فرقة باطنية منحدرة من المذهب الإسلامي الشيعي، أُنتسبت إلى الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق[2]. يشترك الإسماعيليين مع الإثنا عشرية الشيعية في مفهوم الأئمة المنحدرين عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، لكنّهم يختلفون عند الإمام السادس (جعفر الصادق) ومن سيخلفه من أبنائه. فجنح الإسماعيليون مع ابن جعفر الصادق الأكبر "إسماعيل" بينما تبنى الإثناعشريون إبنه الأصغر "موسى الكاظم". [3]

تمكّن الإسماعيليون فيما مضى من تكوين إمبراطوريتهم الفاطمية إنطلاقا من السيطرة على بغداد ثم السلمية في سوريا وبعدها إنتقلوا إلى تونس، وقد كانت القاهرة هي عاصمتها.

تؤمن أيضا الإسماعيلية بالسريّة في الدعوة إليها، لذلك نجدها قبل تلقين الفرد تعاليمها تقوم بدراسة نفسية لها. وقد بدأت الدعوة إليها في منتصف القرن الثاني للهجرة إلى غاية نهاية القرن الثالث.

كان أوّل إنتشار واسع لها في اليمن حيث تمكنوا من إقامة أوّل دولة إسماعيلية حتى قبل الإمبراطورية الفاطمية وذلك بنحو واحد وثلاثين سنة. لكنّها خلال القرن الخامس للهجرة بدأت في الضعف والإنحلال وهنا إنشقت الدرزية.[4]

الإسماعيلية يولّون المرتبة الأولي في عقيدتهم للعقل، ويتفقّون مع عموم المسلمين في وحدانية الله ونبّوة محمد ونزول القرآن بالوحي، وإن كانوا يختلفون معهم في أنّ القرآن يحمل تأويلا باطنا غير تأويله الظاهر، لذلك نعتهم مناوؤوهم من السنّة وكذلك بعض من الشيعة الإثناعشرية بالباطنية.

هناك العديد من الفرق التي تنسب إلى هذه الحركة وهي: الدروز، السبعية، داودية، سليمانية، الآغاخنية، الحشاشون.. وهناك من ينسب لهم حتى العلوية.

تتراوح نسبة الإسماعيليين في سوريا بين أقل من واحد إلى 3%، يقطن حوالي 80% من السوريين الإسماعيليين في محافظة حماه الوسطى، بالأساس في منطقة مصياف و السلمية، و يعمل معظمهم في الزراعة.[5]

---

[1]-غسان المفلح: "الطائفية في سوريا"، **صحيفة العهد**، ع. 09، (جويلية 2013)، ص. 08.

[2]-علي المرادي، مرجع سابق، ص22.

[3]-علي سالم النجفي: **المذهب الإسماعيلي**، نقلا عن: http://www.mesopot.com/old/adad9/44.htm، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/02، بتوقيت: 20:53.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- نيقولاس فان دام: مرجع سابق، ص ص. 31،32.

4-2 الزيدية:

فرقة إسلامية تبلورت في أوائل العصر العباسي في القرن الثاني هجري. وسميت بالزيدية نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علّي بن أبي طالب. وهي من أقرب الفرق الشيعية لأهل السنّة، ويلتقون في الفروع مع المذهب الحنفي.

يقولون بتقديم الإمام علّي عن باقي الخلفاء، ويقرّون بأحقيته في الخلافة. كما يقولون بعصمة الإمام علي، وحسن، والحسين وفاطمة الزهراء. وفي المقابل لا يقولون بعصمة باقي أفراد العائلة. [1]

إضافة إلى أقليات أخرى كالشيعية والذين عددهم قليلا. تتركز غالبيتهم في مدينة دمشق وفي ضاحية السيدة زينب، وفي بعض القرى في حمص. كذلك المرشدون، أطلقت هذه الدعوة في عام 1952 على يد "مجيب بن سلمان المرشد". نشأت في أحضان العلوية، وانتشرت في الجبال الغربية. عموما هي دين يدعو للأخلاق والفضيلة. وقد حظيت عونهم بدعم كبير من طرف الحكومة.

بالإضافة إلى الإسلام فإنّ المسيحية أيضا لها مكانة تارخية في سوريا.

II. المسيحية:

المعروف أنّ المسحية المنتشرة في سوريا هي الطائفة الأرثودكسية،* والتي هي تابعة للكنائس الشرقية.

هموما يُطلق على المسيحيين القاطنين بالدول العربية إسم "الروم الأرثودكس"، بسبب أنّهم يتبّعون الطقوس الدينية اليونانية البيزنطية. وتتبع الكنيسة الأرثودكسية النظام البطريركي. وتُعرف البطريركية الموجود في سوريا بإسم " بطريركية أنطاكيا"، التي أسسها بحسب تقليدها الكنسي هما بطرس وبولس الرسوليين. مقرّها دمشق عدد رعاياها 12 مليون، موزعين في سوريا، لبنان، العراق، أوروبا، أمريكا وأستراليا. لغاتها الطقسية هي العربية، اليونانية و الإنجليزية.[2]

تقوم ديانتهم على الثالوث المقدّس: أي الإيمان بوجود ربّ واحد حاكم، وإبنه "يسوع" المسيح، وبالروح القدس.

---

[1]- طارق إسماعيل كاخيا: مرجع سابق.

*الأرثودكسية كلمة يونانية تعني الرأي القويم والإيمان القويم.

[2]- المرجع نفسه.

المبحث الثالث: الطائفية و مركزيتها في النظام السياسي السوري

نشأت الجمهورية العربية السورية في ظلّ الإنتداب الفرنسي، مشكّلة في نفس الفترة نواة القوات المسلحّة السورية. ولقد مرّت الدولة السورية منذ الفترة 1949 إلى غاية 2000 بـ 22 إنقلابا ومحاولة إنقلابية وحركة تمرد أو عصيان قام بها بعض ضبّاط الجيش السوري. كان آخرها التي قام بها حافظ الأسد وإستولى على إثرها على السلطة ما بين (1971– 2000) وفرض نظام حكم يقوم على الدمج بين حزب البعث والقوات المسلحة للهيمنة على مؤسسات الحكم المدني.

ولقد عمد إلى إعطاء مؤسسات الدولة نمطا شكليا يقتصر على قطاع محدود من أجهزة الإدارة والحكم، وجعل توازن النظام يقوم على مؤسسة عسكرية لها نفوذ واسع، وذلك من خلال تشكيل فرق عسكرية خاصة مهمتها حماية النظام، ومؤسسات أمنية تهيمن على الحياة العامة. وقد إعتمد في ذلك على العنصر الطائفي– العشائري– العائلي، لأنّه يُعتبر الأكثر ضمانا لتحقيق التوازن داخل المؤسسة العسكرية.[1]

يعود ظهور أوّل تنظيمات إسلامية معنية بالحياة العامة وفي سوريا إلى ثلاثينات القرن المنصرم، تحت تأثير مقاومة الإستعمار الفرنسي، حيث ظهرت في كل مدينة كبيرة جمعية للعلماء تدعو الناس للتمسك بالدين الإسلامي، و قد كان لها فضلا كبيرا في محاربة أعداء الإسلام في تلك الحقبة. و قد جذبت إليها عدد كبير من المواطنين خاصة الشباب و الطلاب. و تعتبر حركة الإخوان المسلمين أولى الحركات ذات البعد الإسلامي التي كان لها الأثر البالغ في السياسة السورية بعد الحرب العالمي الأولى. أسّسها حسن البنا في مصر عام 1928، ثم إنتقلت إلى سوريا كان أوّل دولة عربية تنقل الحركة من الإطار المحلي إلى الدولي.[2] وفي سنة 1949 تمكّنت حركة الإخوان المسلمين من تشكيل قوة سياسية مكنته من دخول البرلمان. وما ميّز حركة الإخوان في سوريا أنّه رغم تبنيّها بناء فكري إسلامي، إلاّ أنّ برامجها السياسية لا تكون لها فروق واضحة عن باقي الأحزاب، حيث أنّه يعتبر حزب علماني محافظ. وأكثر من ذلك فقد ساهم في أوّل صياغة علمانية للدستور السوري 1950. حيث إكتفى بقبول بندين في

---

[1]- بشير زين العابدين: **الجيش و السياسة في سوريا (1917-2000)**، ط1، دمشق، دار الجابية، 2008، ص. 426.

[2]-يوهانس رايسنر: **الحركات الإسلامية في سوريا (من الأربعينيات و حتى نهاية عهد الشيشكلي)**، ترجمة: محمد إبراهيم الأتاسي، بيروت، رياض الريس للكتب و النشر، 2005، ص. 11.

الدستور يتعلقان بالإسلام، الأوّل هو أنّ الإسلام هو دين الدولة. و الثاني أنّ الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع.[1]

أمّا عن التفكير لأوّل مرة في تأسيس تنظيم أصولي عنيف فقد كان عام 1963، أي بعث إستلاء البعثيين على السلطة. ويرى أغلب الدارسين أنّ أسباب نمو هذا التفكير يعود إلى سببين رئيسيين هما: إحتكار حزب البعث السلطة، و الإستقطاب الطائفي في قيادات الجيش و حزب البحث، و التي بدأت منذ ذلك الوقت بشكل واضح.

يعتبر أغلب الباحثين أنّ العوامل التي أدّت إلى إفساح المجال أمام الطائفية السياسية هي:

أولا: فشل مشروع الوحدة العربية مع مصر، والأخطاء الجسيمة التي أُرتكبت على كلّ الأصعدة في تلك الفترة خاصة الصعيد السياسي (كإلغاء الأحزاب السياسية).

ثانيا: هزيمة العرب (سوريا، مصر، الأردن) في حرب الستة أيام أمام إسرائيل في عام 1967، حيث كان وزير الدفاع آنذاك هو حافظ الأسد والذي عمل على تبرئة ساحته من الهزيمة، والتي ردّها إلى رفقائه في حزب البعث من الطوائف الأخرى.[2]

و قد قام حزب البعث منذ توليه الحكم في سورية –بعد الإنقلاب في مارس 1963– بترسيخ الإرث الفرنسي المتمثل في نظام حكم مدني ضعيف وأحزاب سياسية لا تملك نظرة سياسية ناضجة، في مواجهة مؤسسة عسكرية تشكل أساس الإدارة المحلية والأمن وتبسط نفوذاً كبيراً على جهاز الحكم المدني، إعتمادا على الأقليات الطائفية التي إستند عليها الفرنسيون للإضعاف من المقاومة التي قامت ضد سلطة الانتداب. و يبرز دورها أيضا من خلال تقسيم سوريا آنذاك إلى خمس دول أهمها: دولة العلويين في الساحل السوري و على إمتداد جبال اللاذقية (1920–1963). دولة الدروز في جبل العرب.[3]

---

[1]- عبد الرحمان الحاج: **ظواهر الإسلام السياسي و تياراته في سوريا**، نقلا عن: http://ar2.strescom.org/research، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/12، التوقيت: 10:21.

[2]- ثائر الناشف : **سوريا بين الطائفية السياسية و المذهبية**، نقلا عن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=210086 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/02، التوقيت: 22:23.

[3] - CRISTOPHER Philips : **syria's bloody arab spring**, citant : http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR011/FINAL_LSE_IDEAS__SyriasBloodyArabSpring_Phillips.pdf, visité le: 11/12/2013, 09 :48.

وبدأ يظهر التفوق الطائفي عسكريا منذ تشكيل اللجنة العسكرية التي تزعمت الإنقلاب، وعلى رأسهم: الضبّاط العلويون؛ محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وسليمان حداد وعثمان كنعان، والإسماعيليان: عبد الكريم الجندي وأحمد المير، والدرزيان: سليم حاطوم وحمد عبيد.

ثم بعد الإنقلاب مباشرة، تمّ إعادة تأطير الجهاز العسكري "طائفيا" من خلال التسريحات في أوساط المسلمين السنّة داخل المؤسسة العسكرية والذين بلغ عددهم تقريبا سبعمائة ضابط، وإستلام ضباط باطنيون خاصة النصيريين زمام الأمور العسكرية.[1] حيث بلغت نسبة الضبّاط العلويين في الجيش السوري نحو 80 %، أمّا 20% فهي مقسومة بين سائر طوائف المجتمع الأخرى،و بعد أشهر قليلة أبعدوا خصومهم من العسكريين البارزين الناصريين والوحدويين والمستقلين عن المراكز الحساسة في الجيش.

وإثر إنفراد حافظ الأسد بالسلطة عام 1970، بادر إلى ترسيخ البنية العشائرية الطائفية العائلية في صفوف المؤسستين الأمنية والعسكرية، وربط توازن نظام الحكم بمجموعة من الفرق العسكرية والأجهزة الأمنية التي تغلغلت في أجهزة الدولة، وسيطرت على الحياة العامة، و الذي يغلب عليها العنصر العلوي، فنجد ذلك في فرقة «سرايا الدفاع» التي أسسّها عام 1971 وأسند قيادتها إلى شقيقه رفعت، و«الحرس الجمهوري» الذي أسسّه عام 1976 وأوكل قيادته إلى ابن عم زوجته أنيسة مخلوف، و«القوات الخاصة» التي أسندت قيادتها إلى اللواء العلوي علي حيدر، ومن بعده ابن عشيرته اللواء علي حبيب، وكذلك الفرق المدرّعة الأولى والثالثة والرابعة التي أسندت قيادتها إلى مقربيه إبراهيم صافي وشفيق فياض وحكمت إبراهيم تباعاً، إضافة إلى المناصب القيادية الأخرى التي أسندت إلى أقاربه، مثل: اللواء علي أصلان (رئيس الأركان)، واللواء علي صالح (قائد قوات الدفاع الجوي)، واللواء عدنان بدر الحسن (قائد الفرقة التاسعة)، واللواء محمد إبراهيم العلي (قائد الجيش الشعبي)، وكان أغلبهم أعضاء في القيادة المركزية لحزب البعث.[2]

---

[1]- محمد بن عبد الرحمان اليحي: **مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري و التسلط الباطني**، كتاب نقلا عن: http://www.islamstory.com/uploads/multimedia/books/maasatsorya.pdf ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/13، التوقيت 11:44.

[2]- بشير زين العابدين: **التحدي الطائفي في سورية**، نقلا عن: http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=2493 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/10/30، التوقيت 18:33.

وعلى إثر وفاة حافظ الأسد عام 2000، سار الرئيس الجديد بشار على نهج والده في ترسيخ البنية الطائفية للمؤسسات الأمنية والعسكرية. ومن خلال عملية التعيينات التي أجراها خلال الفترة (2000-2011)، يمكن رسم صورة واضحة للمجموعة العسكرية والأمنية حول الرئيس الجديد، والتي تضمنت: صهره اللواء آصف شوكت، ومستشاريه للشؤون الأمنية اللواءين إبراهيم حويجة ومحمد ناصيف، ومستشاره للشؤون العسكرية العماد علي أصلان، ورئيس الأركان العماد علي حبيب من عشيرة المتاورة، وكذلك وزيري الداخلية بالتتابع اللواءين علي حمود وغازي كنعان؛ وهؤلاء جميعاً يرتبطون ببشار من حيث القرابة أو المصاهرة أو العشيرة، بل إن دائرتهم أضيق من دائرة الرئيس السابق الذي كان يعمد إلى الاستفادة من العشائر العلوية الحليفة، بينما عمد بشار إلى الاعتماد بصورة رئيسة على صلة القرابة المباشرة أكثر من والده.. فقد أسند بشار إلى شقيقه ماهر قيادة لواء في الحرس الجمهوري ورقاه إلى رتبة عميد، أما عائلة أنيسة مخلوف (والدة بشار) فقد اتسع نفوذها بصورة ملفتة للانتباه؛ حيث ظهر اسم خال بشار محمد مخلوف، وكذلك رامي وإيهاب مخلوف، الذين هيمنوا على قطاعات ضخمة من الاقتصاد السوري، خاصة في مجالات البنوك، والتجارة الحرة المعفاة من الضرائب، وقطاعات الاتصالات والمواصلات.

وتقول المصادر التي تحدثت عن الطائفية في السياسة السورية، أنّ العلويين كانوا يتحركون على مستوى عدّة محاور:

1- المحور العسكري: و لعب في ذلك وجودهم بكثافة ملحوظة في صفوف الجيش منذ عهد الإستعمار الفرنسي.

2- المحور الحزبي: فكان لهم وجودهم المكثف في: حزب البعث العربي الاشتراكي بدعواته القومية العربية، وكان منهم معظم من برزت أسماؤهم لاحقا في المناصب القيادية للدولة، مثل حافظ الأسد وصلاح جديد وإبراهيم ماخوس وغيرهم. و كذلك الحزب القومي السوري بدعواته العلمانية والقومية السورية، "، وكان من أبرز قادتهم فيه غسان جديد من العلويين.[1]

[1]- المرجع نفسه.

المبحث الرابع: البعد التاريخي للنزاعات الطائفية في سوريا

لم تعرف سوريا قطّ الحروب الطائفية إبّان الحكم العثماني رغم الوجود الطائفي الذي كان فاعلا في لبنان، والتي كانت آنذاك تابعة للشام. ليبدأ مع تحرك الغرب ضد الدولة العثمانية نهاية القرن التاسع عشر، و حصول دول منها فرنسا، بريطانيا و روسيا على العديد من الإمتيازات التجارية والقانونية، بما فيها حماية الأقليات الدينية، المذهبية والطائفية. فحصلت كلّ منها على حماية حقّ طائفة مسيحية معينة عدى بريطانيا التي لم تجد ما يتوافق معها، فاختارت حماية طائفة أخرى هي الموحدين الدروز.

ثم دخلت سوريا مرحلة أكثر تعقيدا مع المعاهدات الدولية سايس بيكو، ريمو، سيفر، لوزان وغيرها والتي أطلقت آلية لتفتيت سوريا عبر تقسيمها إلى عدة دول.[1]

بداية لابد من الإشارة إلى أنّ الصراع الطائفي في سوريا وإن أخذ منحىً دينياً قائماً على أساس العصبية لطائفة، إلاّ أنّ واقع الحال يؤكد أنّ الصراع الطائفي ما هو إلاّ صراع سياسي تستخدم فيه الطائفة كأداة للسياسيين، وهو ما ذهب إليه الدكتور برهان غليون والذي عمّم هذه الاستنتاج على كل المشاكل الطائفية في العالم.[2]

ولم يعرف تاريخ سوريا الحديث أزمات عرقية أو طائفية طويلة أو عميقة تركت آثارا مشؤومة في المجتمع. بل على العكس من ذلك، أخذت سوريا على الدوام صورة الدولة المستقرة إجتماعيا في قلب منطقة معروفة بالإقتتال الطائفي والعرقي. فهي لم تعرف الحرب الأهلية كما في لبنان، ولا الحرب الطائفية كما في العراق، ولا التوتر الديني العنيف كما في مصر، ولا الصراع العرقي (الكردي– العربي) في العراق. و مع ذلك فقد عرفت في العقد الأخير عددا من المواجهات الإجتماعية التي اتخذت شكلا طائفيا أو قوميا سافرا،.وكان أبرز تلك المواجهات:

---

[1]- علي العبد الله: **سوريا: الأقليات التطييف و الثورة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص. 06.

[2]- زيزان عبد الله: **الطائفية في سوريا... النشأة، التطوّر، والمآلات**، نقلا عن: http://syrgccp.net/?p=1171، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/03، التوقيت 21:39.

➢ أحداث حلب1850:

حلب بدأت في 1850/10/16، و إستمرت إلى غاية 1850/10/17. حيث أُعتبرت الأسباب الرئيسية لها هي:

- سوء تصرف الحكومة: خاصة و أنّ الباشا آنذاك أصدر قرارا يدعو فيه جميع الشبّان المسلمين إلى الخدمة العسكرية، في حين أنّ المسيحيين كانوا دائما معفون، و هو ما ضايق المسلمين و أثار غضبهم. بما في ذلك أيضا سياسة الأحزاب.
- التعصّب الديني.[1]

لكنّها تحولت فيما بعد لصراع ديني، حيث صادف تاريخ 10/16 لسنة 1850 عيد الأضحى لدى المسلمين، قيام المذبحة لدى المسيحيين. و تصادف مجموعة كبيرة من كلّ ديانة أثناء قدومهما إلى الوالي للتهنئة بالعيد. و هناك حدثت المناوشات، فقام المسلمين البدو بالهجوم على المسيحيين، وحسب التقارير التي وردت فإنّ الخسائر كانت لدى المسيحيين فقط. حيث أحرقوا ثلاث من أكبر الكنائس في حلب و هب كنيسة السيدة للروم الكاثوليك، كنيسة مار آسيا الحكيم للسريان الكاثوليك، وكنيسة السيدة للروم الأرثودكس. إضافة إلى قتلهم ثلاث كهنة، و عدد يناهز 14000 قتيل. و نهبوا أحياء هي من أهم أحياء المسيحيين في حلب و هي الصليبة– الجديدة– حارة العنكبوت– بوابة أم بطرس– بوابة القصب و غيرها*. ما أدّى لإطلاق دعوات خارجية لحماية المسيحيين من البطش.

➢ أحداث دمشق 1860:

كانت إمتدادا لحوادث عنف طائفي شهده جبل لبنان ، بين المسيحيين الموارنة من جهة والدروز والمسلمين من الجهة الأخرى. إنطلقت في لبنان بتاريخ 1860/05/29 لتصل إلى دمشق في 8 جويلية وإنتهت في اليوم الموالي. فقتل فيها حوالي 20 ألف مسيحي، ودمرّت 380 قرية مسيحية، و560 كنيسة، 400 دير في مجمل بلاد الشام. [2]

لتعود وتبرز المشكلة الطائفية من جديد مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين، بالتمرّد المسلح للإخوان المسلمين (حمص و حماه)، والذي تمّ قمعه بالقوة المسلّحة، ومن ثمّ بدأ يتبلور الخطاب الطائفي

---

[1]-وديع قسطون: **مذبحة حلب 1850 الشهيرة بـ "قومة حلب"**، نقلا عن: http://thevoiceofreason.de/ar/book.html?id=52، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/12، التوقيت 11:51.

* وردت هذه الإحصائيات حول الخسائر في رسالة كتبها الأسقف بولس آرتين عن الطائفة المارونية بحلب إلى البطريرك الماروني يوسف الخازن في بكركي لبنان.

[2]- عزمي بشارة: **سورية: درب الآلام نحو الحرية**، دمشق، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، دون سنة نشر، ص. 275.

حول الصراع السني/ العلوي. وهو ما أعتبر وجهها الجديد، من خلال التطورات السياسية التي شهدها المجتمع السوري، على أثر فشل تجربة الوحدة مع مصر 1958-1961.

يمكن القول بأنّ الجذور الحقيقية لإعادة طرح المسألة الطائفية في سوريا، تعود إلى التغير الذي لحق بالتوازن القائم في قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بين السنيين والعلويين ووصوله إلى الحكم في 1963.[1] ومؤدّى هذا التغير، زيادة دور ونفوذ الضبّاط العلويين الذين سيطروا على القيادة القطرية لحزب البعث في سوريا، والتي صارت صاحبة النفوذ الأقوى في السلطة السورية منذ منتصف 1963 وتعود ملابسات هذا التطور إلى الشعور بالدونية والإضطهاد الذي لقاه الضباط السوريين بسبب التسلط الذي كانت تمارسه بعض الأجهزة المصرية، هذه الخبرة دفعت مجموعة من الضباط العبثيين السوريين في مصر، ومعظمهم من العلويين، إلى تكوين جماعة سرية من 13 عضوا أطلقوا عليها (اللجنة العسكرية)، وكان أبرز قادة هذه اللجنة، محمد عمران، وصلاح جديد، وحافظ الأسد، وكلهم من العلويين، ولم تلعب هذه اللجنة أيّ دور سياسي خلال فترة الوحدة، ولكن تحت الظروف الناتجة عن إنهيار الوحدة، كان لها أن تلعب دور بالغ الأهمية في السياسة السورية، خاصة بعد قيامها بدور رئيسي في انقلاب 8 مارس 1963 الذي أطاح بالنظام الإنفصالي، وجاء إلى السلطة بتحالف يضم البعث والناصريين* والقوميين المستقلين**، ثم لم يلبث أن نجح البعث في إزاحة حلفائه تدريجيا، والإنفراد بالسلطة منذ يوليو 1963.[2]

➢ أزمة حماه 7 أفريل 1964:

بدأت الأزمة بإعتقال أحد الطلاب في 5 أفريل ووصلت إلى حدّ المواجهة الشاملة بين السلطات والسنيّين في حماه، بعد أن نجح الإخوان في إبراز المشكلة على أنّها إضطهاد لطالب سنّي.

كانت الأسر الإقطاعية في حماه والأسر التابعة لها في المدينة والريف تشكل تكتلا سياسيا وإجتماعيا وإنتخابيا في مواجهة الإشتراكيين العرب، منذ الإنتخابات النيابية لعام 1943. ثمّ فيما بعد إنضم لهذا التكتل الإخوان المسلمين. ودخلوا إنتخابات سنة 1964، لكنّهم خسروا فيها. وقام هذا الحلف

---

[1]- سارة فايز: **الطائفية في سوريا**، نقلا عن: http://syrianchange.com ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/10/30، التوقيت 22:09.

* الناصرية: هي حركة سياسية عسكرية، نشأت في البداية في لبنان. تعتنق المبادئ الناصرية التي تؤمن بالوحدة العربية و ببيئة حرة و ذات نظام إشتراكي.

**القوميون: هم أتباع الحزب السوري القومي الإجتماعي الذي تأسس عام 1932، يعتبر أنّ السوريين أمّة واحدة، يقرّ بالعناصر العربية لسوريا و القومية العربية، و يدعو لتكوين دولة علمانية ، حيث يقّر بفصل الدين عن الدولة.

[2]- وحيد عبد الحميد: **المسألة الطائفية في النظام السوري**، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214829&eid=891 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/10/31، التوقيت 22:44.

بثورة مسلحة في مدينة حماه لإسقاط حزب البعث بتشجيع من مصر والعراق. لتنفجر عندما قامت السلطات بإعتقال طالب من مدرسة "عثمان حوراني" بعد حادث يحدث عادة في العديد من المدارس. حيث أنّ هذا الطالب قام بكتابة لافتة "لا حكم إلاّ الله" ردا على لافتة لطالب آخر "لا حكم إلاّ للبعث". أصدر على إثر ذلك وزير التربية والتعليم آنذاك قرارا يقضي بنقل عدد من مدرسي الدين في المدينة، تلته جملة من المظاهرات للطلاب في المدارس سواء الخاصة أو العامة. وشنّ أئمة المساجد حملة شاملة على النظام في خطبة الجمعة، وأصبحت المساجد مركزا لتنظيم التمرّد و المظاهرات التي قمعها الجيش بقسوة، سقط على إثرها قتيل وبعض الجرحى، فأضربت المدينة إضرابا عاما إشتركت فيه جميع فئاتها.

لم تتوقف الأحداث إلاّ بتاريخ 16 أفريل نتيجة لتوسط بعض رجالاتها أمثال الشيخ محمد الحامد وإبراهيم الشيشكلي، ونتيجة لمساعي التهدئة التي كان يبذلها أمين الحافظ.[1]

إنّ هذا الوجه الطائفي، كان يخفى وراءه الأبعاد الإجتماعية الأكثر عمقا للأزمة، والتي تمثلت في معارضة الطبقات الوسطى الحضرية لنظام البعث، الذي عجز عن تهدئة مخاوف هذه الطبقات، ولكن الدور الذي لعبته جماعة الإخوان، جعل الوجه الطائفي يطغى على الأزمة، حتى أنّ التفسير الذي شاع للردّ العنيف الذي واجهت به السلطات هذه الإضطرابات، كان يدور حول أنّ هذا العنف يمثل ثأرا طائفيا تاريخيا قام به العقيد الدرزي حمد عبيد ضد سكان حماه السنيين، بسبب تمّيزهم الإجتماعى على سكان المناطق المحيطة بحماه من الأقليات.

➢ مواجهات السويداء 2001:

بدأت المواجهات بسبب خلاف بين رعاة أغنام من محافظة درعا مع مزارعين من محافظة السويداء. و سرعان ما أخذ طابع صراع طائفي بين سنة درعا و دروز السويداء.ما جعل الأحداث تستمر إحدى عشر يوما سقط خلالها 42 قتيلا من أهل السويداء من طرف الأمن السوري.

لتتبلور مسألة الطائفية أكثر فأكثر مع سقوط بغداد في 2004، وتركيز الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بشكل كبير على ما أسماه الحاكم العسكري الأول للعراق "بول بريمر" بـ" حرب الأفكار"، والتي

[1]-أكرم الحوراني: **أحداث حماه عام 1964**، نقلا عن: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/12، التوقيت 21:23.

كان يقصد بها حرب الأفكار الدينية و الطائفية. والتي ظهرت فيما بعدها العديد من الحروب على هذه الشاكلة، مثل اليمن في 2004.[1]

➢ أحداث القامشلي 2004:

والتي تُعرف ايضا بإسم "إنتفاضة الأكراد". كانت نتيجة مباراة كرة قدم من المقرر أن تقام بين فريق "الفتوة" دير الزور، و فريق "الجهاد" القامشلي، وذلك بمدينة القامشلي (مدينة سورية ذات أغلبية كردية). بدأت بإستفزازات متبادلة بين الجمهورية الكردي من جهة والعربية من جهة أخرى. إندلعت على إثرها مواجهات عنيفة بين الأكراد وبعض العشائر العربية، إتسعت لتشمل محافظات أخرى، ما جعلها تستمر لمدة ستة أيام. لتنتهي بتدخل قوات الأمن السوري، مخلّفة حصيلة 25 قتيل كردي وستة من العرب، مئات الجرحى ونحو 2000 معتقل كردي.[2]

في كلّ هده المواجهات تمت معالجة الأزمات بطريقة أمنية صرفة، حيث أنّ الحكومة السورية لم تبحث في الأسباب العميقة وراءها و لم تستخدم القانون لمعاقبة مرتكبيها.[3]

وهذه الموجة الحديثة من الصراعات الطائفية يرى أغلب الدارسين أنّها راجعة لحدثين إقليميين مهمين هما:

- الثورة الإيرانية:

وذلك بإعتماد إيران نظام ولاية الفقيه، وإعتبار دستورها الجعفري الإثنا عشري دينا للدولة. وتبنّي سياسة تصدير الثورة والولاية على الشيعة في أيّ مكان بغضّ النظر عن أعراقهم و أوطانهم. و ما تسبب فيه من حروب أبرزها الحرب الإيرانية– العراقية، وتوتّر المناخ عامة بين السنّة والشيعة في العالم.

- الإحتلال السوفياتي لأفغانستان:

وذلك عبر توظيف الولايات المتحدة الأمريكية العامل الديني لحشد المقاتلين والمموّلين لحركات الجهاد الأفغاني، وما ترتب عن ذلك من ولادة تنظيم القاعدة وما مثّله من سياسة تكفير الحكام والمذاهب الإسلامية غير السنّية. وخاصة الشيعة.[1]

---

[1]- معهد العربية للدراسات و التدريب: **الطائفة السياسية.... مقاربة أولية للحالة اليمنية**، نقلا عن:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/17/238562.html ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/10/30، التوقيت 10:51.

[2] - جمعية حقوق الإنسان: **تقرير عن أحداث القامشلي و تداعياته في بعض المدن السورية**، دمشق، جمعية حقوق الإنسان السورية، 2004، ص. 02.

[3] - حسان عباس، مرجع سابق.

وممّا يجدر الإنتباه إليه في مسألة النزاعات الطائفية "الحديثة" أنّها تفجرت بفعل التنازع السنّي– الشيعي، واللذان هما طائفتان ينتميان إلى ديانة واحدة، وبالتالي ليس نزاع إسلامي– مسيحي، ما يؤكد أنّها لم تنشأ من خلفية دينية. كما أنّ هذه النزاعات الطائفية لم تنشأ نتيجة خلاف ديني بل نتيجة صراعات سياسية، لاسيما من جهة محاولات إيران مدّ نفوذها على البلدان العربية. دون أن ننسى الإحتلال الأمريكي للعراق الذي مهدّ لقيامة دولة على أساس طائفي. [2]

إنّ الإختلاف داخل المجتمع، خاصة الطائفي الذي يكون على أساس ديني يكون له بالغ الأثر على إستقرار الدولة. وفي تفسير كيف يمكن أن يكون الإختلاف الطائفي سببا كامنا خلف إندلاع الصراعات والتوترات الطائفية، يمكن التركيز على إرتباط المجتمعات سلبياً بالموروثات التاريخية، على نحو يجعلها حبيسة للتاريخ ومرتهنة له، فبعض الطوائف تحتكم إلى وقائع حدثت من عشرات القرون في تبرير خلافاتها الإجتماعية والسياسية القائمة، كموضوع الإمامة والخلافة بين الشيعة والسنة عند المسلمين، وموضوع العقل والروح بين الأرثوذوكس، الكاثوليك والبروتستانت عند المسيحيين. ومن الأسباب كذلك غياب ثقافة التعددية الفكرية والتوافق السياسي، ووجود مصالح ضيقة، أو أجندات سياسية ضيقة، عند بعض الأشخاص أو بعض الجماعات المهيمنة على الطوائف، التي تسعى إلى تحقيق هذه المصالح دون النظر للأخطار المترتبة عليها.

ومن ذلك أيضاً غياب العدالة في توزيع موارد الدولة بين الطوائف والمناطق المختلفة، وقد يحدث ذلك نتيجة خلل في خطط التنمية التي تتبناها الحكومات، وقد يكون متعمداً لتهميش بعض الطوائف وتعزيز مكانة طوائف أخرى، أضف إلى ذلك إنتشار التعصّب لدى بعض الأفراد والجماعات، والتفسير الخاطئ للدين من قبل البعض الآخر، ومحاولة توظيفه لتحقيق مصالح سياسية وإقتصادية معينة، وغياب الرؤية السياسية والإستراتيجية لأطراف الصراع الطائفي، وإستجابة بعض الأطراف الداخلية لمتطلبات بعض الأطراف الإقليمية والدولية وسياساتها التي قد يكون لها مصالحها الخاصة، علاوة على وجود إعلام يساهم في إشعال النزاعات الداخلية من خلال القيام بدور سلبي في إثارة هذه الطائفة أو تلك.[3]

عموما، الصراعات الطائفية هي من أخطر التهديدات التي تواجه أيّ مجتمع، فهذه الحروب عادة ما تكون غارقة في الشراسة لأنهّا تقوم على العصبية، وبالتالي فإن خسائرها المادية والبشرية غالباً ما تفوق التقديرات والتوقعّات، وقد تعيد المجتمع إلى الوراء عشرات السنين، بل تعيد الشعوب نفسها إلى بذور

---

[1]- علي العبد الله، مرجع سابق، ص. 06.
[2]- ماجد كيالي: مرجع سابق.
[3]- وحيد عبد الحميد، مرجع سابق.

التخلّف الفكري والثقافي، فتسود العصبيات الإثنية والطائفية والقومية لتكرّس سمات التشرذم والفرقة بين أبناء الوطن الواحد، كما أن آثارها تظل باقية في النفوس لوقت طويل، وقد تكون مقدمة لحدوث إنقسامات داخلية تهدّد بتغيير ملامح البنيان السياسي للدولة وجغرافيتها، بل إن آثارها قد لا تتوقف عند حدود البلد أو المجتمع الذي تدور رحاها داخله، بل تمتد وتتسع لتشمل المنطقة المحيطة به ما دامت التداخلات الاجتماعية والتاريخية ناشطة وطبيعية بين هذا البلد ومحيطه الجغرافي[1].

[1]- المرجع نفسه.

الفصل الثاني:

طبيعة النزاع في سوريا

مازلنا لا نعلم إذا كانت سوريا قد دخلت مرحلتها الأخيرة أم لا، لكن ما هو واضح أنّها دخلت مرحلة معقّدة بمزيج خطير من الرهانات الإستراتيجية المرتفعة والمرتبطة بالتنافس الإقليمي والدولي من جهة.

إنطلقت الثورة السورية في البداية نتيجة قيام النظام بإعتقال مجموعة من الأطفال الذين لا تتعدى أعمارهم الـ16 في مدينة درعا، بعد أن قاموا بكتابة عبارات مناهضة للنظام على جدران المدرسة تأثرا بالحراك الإجتماعي في كلّ من تونس وليبيا. فأخذت شكل إحتجاجات شبابية ترفع شعارات الحرية، وتطالب بالإصلاح. ثمّ تطوّرت لتنتقل شعاراتها لإسقاط النظام. وأخذت الرقعة الجغرافية والبشرية للتظاهرات تتطوّر وتتسّع بوتيرة مطردة على المستويين الأفقي جغرافيا، والعمودي تجذيرا للمطالب.

وفي هذه الأزمة تقف المنطقة أمام نموذج من الحرب جديد كلياً عليها يتداخل فيها المذهبي والسياسي والاقتصادي من جهة والمناطقي والإقليمي والدولي من جهة أخرى، وفي ظلها بدأ التجييش المذهبي وإعداد الجيوش السرّية والمعلنة. كل ذلك يجتمع ويضع المنطقة على مشارف الحرب "الإسلامية" كما يسميها العديد من المحللين. فهي بلد متنوّع الإنتماءات الدينية والعرقية، وفي ظلّ نظام لم يعمل على الربط بينها بل فاقم من الصدوع بينها ووسعّها، فنظامها العلماني لم يبني مجتمعا مدنيا. وظهر ذلك جليا في العديد من المواجهات الشعبية التي كانت تنطلق بسبب ما لتنتهي بتمييز الإنتماءات الطائفية.

المبحث الأول: جذور النزاع في سوريا و العوامل المغذية له

يمكن القول أنّ أغلب السوريين والأشدّهم تشاؤما خاصة اليسار السوري كانوا يرون في وصول الحراك السياسي الموجود في العديد من الدول العربية مثل مصر وتونس أمر غير وارد لسببين، الأوّل هو سياسة النظام السوري الخارجية تعتمد على الممانعة ودعم المقاومة، والثاني هو الواقع الطائفي السوري، والخوف من تحوّل أيّ إنتفاضة شعبية إلى حرب مذهبية وطائفية.[1] ولكن مع ذلك واقع الحال اليوم يثبت العكس. حيث أنّ تراكم العديد من الأسباب، وفي ظلّ التغيّرات الدولية خاصة على الساحة العربية أدّى إلى نشوب النزاع داخل سوريا، ويمكن حصر تلك الأسباب فيما يلي:

1- طبيعة نظام الحكم:

يقوم النظام السوري على قاعدتين أساسيتين هما الأيدلوجية الماركسية والقومية العربية، ممثلة في حزب البعث وعلاقاته بالأقليات والطوائف الدينية خاصة العلوية، التي تنتمي إليها عائلة الرئيس.

رسميا سوريا هي جمهورية برلمانية تعددية. بها ثمانية أحزاب منضوية داخل الجبهة الوطنية التقدمية، والتي يسيطر عليها حزب البعث، وإن كانت ممارسته لا تنمّ عن التعددية. بدأ منذ ثورة 8 مارس 1963، بإقامة نظام مبني على هيمنة الحزب الواحد شكلا وعلى سيطرة الجيش واقعا، ليزداد السوء مع "الحركة التصحيحية لحافظ الأسد" (1970)، والذي أضاف لها طابع الهيمنة لرجل واحد. فهو نظام يرتكز على شخصنة السلطة، عبادة الفرد والسيطرة على الجيش وبالجيش على الوضع بالإستناد إلى عصبية طائفية.[2]

وهو ماجعل النظام عسكريا بإمتياز يطوّع القضايا الحساسة في المنطقة مثل القضية الفلسطينية لخدمة سياساته الخارجية، وفي الداخل تعمل مؤسساته العسكرية الأمنية على منع الحركة السياسية والمجتمعية، ما جعله يكون صارما في التعامل مع خصومه السياسيين بإدخالهم السجون وعزلهم أو حتى تصفيتهم.[3]

يرى العديد من المحلّلين أنّ التغيّر الذي حدث في عام 2000 هو ما أدى إلى إنفجار الوضع، حين تولّى "بشار الأسد" الحكم. حيث أنّ هذا الأخير كان ينظر إليه (نظرا لعدة عوامل منها صغر سنّه و

---

[1]- ناهد بدوية: "سوريا: عامان من الثورة"، **مجلة الثورة الدائمة**، ع.03، (مارس 2013)، ص.39.

[2]- علي العبد الله، مرجع سابق، ص. 04.

[3]- الكريدي ميس: **بين حكم البعث والربيع العربي... نظام خارج التاريخ في سوريا**، نقلا عن:
http://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/Themen/Arabellion/20120401mais_elkrydee_syria_original.pdf،
تمت الزيارة بتاريخ/: 2013/12/11، التوقيت 09:52.

تلقيّه التعليم في الجامعات الغربية و لم يكن عاملا في الجيش) على أنّه قد يحمل التغيير الذي كان ينتظره الشعب السوري، لكنّه إتخذّ إستراتيجية مخالفة تماما. فقد تخلّص من الشخصيات "القديمة" التي عملت إلى جانب والده مدة ثلاثين سنة و نصّب بدلا منها أقربائه، خاصة في الدوائر السياسية والأمنية. ورغم خطابات النظام عن القومية والعروبة وتحذيرها من الطائفية، إلاّ أنّها إعتمدت على الطائفة العلوية التي لا تشكّل سوى 10% من السكّان، فنجدهم يشغلون معظم الوظائف القيادية في الجيش والقيادات الأمنية، حيث يأتي الولاء الطائفي قبل الولاء القومي.

2- الطبيعة الأمنية للنظام:

لقد أرسى النظام السوري طبيعته الأمنية من خلال مجموعة من الظروف:

- عمل على الهيمنة الأمنية التامة على المؤسسات المدنية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية، بحيث يكون المعيار في قيادة هذه المنظمات من القاعدة للقمة هو الولاء للنظام، والرضى الأمني.
- قمع الحريات والتضييق على الصحافة، وتبعيتها التامة للنظام. وبالتالي تكون خاضعة للرقابة الأمنية، بحيث لا تتجاوز الحدود التي تحددها قوات الأمن، والذي قد يصل به الوضع حتى لزرع أعوانه داخل تلك المؤسسات.

كلّ هذه الممارسات أدّت نتائجها في الوضع السوري، لا تظاهرات، لا حياة سياسية، لا مؤسسات. بل وبحكم السلطة الأمنية المطلقة الصلاحيات، أصبحت الأجهزة الأمنية شريك بالفساد وتتستّر عليه مقابل مصالح مشتركة.[1]

3- الإختناق المؤسساتي:

بمعنى تهميش قطاعات كبيرة في المجتمع وحرمانها من المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية. [2] فمثلا يمكن القول أنّ الإقتصاد السوري قد حقق نتائج جيّدة على المستوى الكلّي بحيث إرتفعت معدلات النمو، وكان هناك إستقرار نوعا ما في أسعار المنتجات، و قد كان كلّ هذا حينما تمّ التقليل من صادرات النفط والتوجّه نحو الصناعات التحويلية، إلاّ أنّها أخفت إختلالات هيكلية تمثلت في إعتماد مصادر النمو على العوامل الكمية وبالذات رأس المال المادي، وتضخم قطاعات

---

[1]- الكردي ميس، مرجع سابق.

[2]- غازي التوبة: **الثورة السورية: الأسباب والتطورات**، نقلا عن: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-07-12.htm، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/07، التوقيت: 20:32.

المضاربة العقارية والمالية، وتوسع القطاع غير المنتظم في التجارة والسياحة والخدمات بشكل عام. وما رافقه من إنتاجية منخفضة للعمالة، وأجور متدنيّة. ما يضاف إليه معاناة السياسة المالية من التجنّب والتهرّب الضريبي بنسب عالية، وزيادة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة. وضعف كفاءة الإنفاق العام وخاصة الإستثماري منه. والهدر في القطاع العام الإقتصادي. أمّا بيئة الأعمال فعانت من الفساد والإحتكار في الكثير من جوانبها. [1] وقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2010 أنّ سوريا حققت نموا إقتصاديا بمعدّل 5%، وبيّن التقرير أنّ المواطن السوري لم يلمس بشكل حقيقي نتائج النمو الإقتصادي المسجّلة، في ظل تركّز نتائج النمو في يد فئة قليلة من رجال الأعمال والذين هم إمّا من عائلة الرئيس أو مقربيه.[2] وقد توصّل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء عام 2010 إلى حوالي 7 مليون نسمة (34,3) بالمائة من إجمالي السكان.

فضلا عن خصخصة السوق السورية لصالح عائلة "آل الأسد". أبرزهم على الإطلاق رامي مخلوف، إبن خال بشار الأسد وابن القائد السابق للحرس الجمهوري، الذي يسيطر وحده على 60% من إقتصاد البلاد من خلال شبكة معقدة من الشركات القابضة، وتمتد إمبراطورية أعماله عبر صناعات تشمل الإتصالات والنفط والغاز والبناء والمصارف وشركات الطيران وتجارة التجزئة. بل إنّه يمتلك حتى مدارس خاصة للتعليم. ففي عام 2006، أسسّ مخلوف «شام القابضة»، وهي شركته القابضة الرئيسية الخاصة به، وقد تأسست في إطار جهود الحكومة السورية لإنشاء شركات قطاع خاص كبيرة ورائدة في مسعاها لتحرير السوق، كما تعتبر هذه الشركة التي تأسست برأسمال قدره 365 مليون دولار أكبر شركة خاصة في سوريا وتضم العديد من الشركات الفرعية في مجالات مختلفة. فنجد "شاك كابيتال غروب" جناح التمويل والعمل المصرفي والتأمين في الإمبراطورية، وتدير المجموعة شركات للرعاية الصحية والتعليم، كما مُنحت رخصة لإدارة بيرل ايرلاينز Pearl Airlines، وهي شركة طيران خاصة جديدة . وتشرف الشركة الفرعية "بي اي ان ايه" BENA على أعمال الضيافة والتطوير العقاري. ، في حين أنّ (اس ايه ان ايه) SANA مسؤولة عن أعمال قطاع الطاقة وتوليد الكهرباء. [3]

---

[1]- ربيع نصر، زكي محشي و خالد أبو إسماعيل: **الأزمة السورية: الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية**، دمشق، المركز السوري للبحوث و الدراسات، 2013، ص. 7.

[2]- علي هيام: **إتحاد عمال سوريا: النمو الإقتصادي بلغ 3.7% عام 2010**، نقلا عن: http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=620839&issueno=11850#.UpxMA6MlW4A، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/02، التوقيت 21:21.

[3]- عطية إيمان: **رامي مخلوف يسيطر على 60% من إقتصاد سوريا**، نقلا عن: http://www.muslm.org/vb/showthread.php، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 20:56.

ومن الأسماء البارزة أيضا إقتصاديا هو ماهر الأسد، شقيق بشار الأسد. حيث يدير إستثماراته عبر ثلاث رجال أعمال هم محمد حمشو ورأيف القوتلي وخالد قدور. يمتلك ماهر الأسد مجموعة من الشركات منها شركة "سيريا تاتش" و"الشرق الأوسط للإتصالات" ومحرك الإنترنت "ران نت" و"جوبيتير " إلى جانب حمشو للصرافة والإتصالات والمواصلات والإعلانات، كما يملك الرجل راديو أرابيسك وقناة الدنيا وسما[1].

وبالتالي فبيّن الشرخ الكبير في أداء القطاع الإقتصادي الذي لم ينجز ما وعد به من رفاه إجتماعي ونمو إقتصادي مستدام، وبيّن تباطؤ تنفيذ الإصلاحات السياسية والإدارية التي كان يجب أن ترافق عملية الإصلاح الإقتصادي ليضمن العدالة في التوزيع وموازنة، الآثار السلبية للإنفتاح الإقتصادي. ففي الوقت الذي تطوّر فيه المشهد الإقتصادي في الأعوام الأخيرة نرى أنّ عملية الإصلاح السياسي قد تخلّفت عن مواكبته. وازداد إحساس شرائح واسعة من المجتمع السوري بأنّها مهمشة إقتصاديا عن المشاركة في الإستفادة من عائدات النمو الإقتصادي، والأهمّ إحساسها أنّها مهمشة سياسياً عن إتخاذ القرارات التي تحمي مصالحها. أضف إلى ذلك التركيبة العمرية للمجتمع السوري، كون سوريا من المجتمعات الفتيّة، لكنّها لم تعمل مع تلك الطبقة الشابة بتحفيزها والإستثمار فيها وتوجيهها، ناهيك عن القصور في برامج التنمية وآليات توزيعها بين الريف والمدينة.

وبالتالي، فالإختناق المؤسساتي يتمثّل في فقدان المؤسسات السياسية والإقتصادية قدرتها على التطوّر عبر الزمان لتعبّر عن التطلعات والمصالح والإمكانيات الجديدة للمجتمع.

4- تشابه البنى الإجتماعية العربية:[2]

يعزو بعض المحللين أسباب الحراك الإجتماعي الذي قام به مناهضو النظام للبعد العاطفي الذي تتمايز به المنطقة العربية، والتي عرفت الثورة العربية الكبرى ضد الإحتلال والإستعمار الأجنبي، وحركات المدّ القومي والإشتراكي وتيارات الإسلام السياسي بشكل متتالي وبفترات متقاربة كنتيجة لتشابه البنى الإجتماعية المتأثرة ببعضها ثقافياً على الأقلّ. هذا التعاطف دفعها للتفاعل مع الحملات الإعلامية أيضا وبرامج العلاقات العامة التي روّجت لفكرة إسقاط النظام كمفهوم للتغيير دون الخوض في دوافعها وأجندتها أو حتى إقتراح البدائل. وأكبر دليل على ذلك هو السبب الذي وضحناه سابقا والذي أعتبر شرارة

---

[1]- أبو النجا أحمد: **ما السر وراء سيطرة بشار الأسد على الإقتصاد السوري؟**، نقلا عن: http://www.nuqudy.com، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 21:59.

[2]- غازي التوبة، مرجع سابق.

بداية الحراك الإجتماعي. والمتمثل في سلوك مجموعة من الأطفال (11–16 سنة)، حين قاموا بكتابة على جدران المدرسة لعبارات مناهضة للنظام كتلك التي إعتمدتها المعارضة في الدول العربية الأخرى، وذلك تأثرا بها. مما أدّى لإعتقالهم من طرف الأجهزة الأمنية، وبناء عليه بدأت الحركات الإحتجاجية ضد النظام.

5- عملية الإحياء الديني:

والتي باتت تكتسح القسم الأكبر من العالم الإسلامي، نتيجة مشاعر الإحباط والسخط على الأيديولوجيات والمؤسسات المنقولة عن التجربة الغربية. وهذه العملية بدأت تظهر أكثر فأكثر منذ إنتصار الثورة الإيرانية.

يمكن القول أنّ عملية الإحياء الديني بدأت تظهر منذ حسن البنا مرورا بالسيد قطب والإخوان المسلمين والثورة الإيرانية وعملية إعادة إحياء الوهابية وتبني التوجه الأصولي في كل أبعاده الوهابي، الشيعي والسلفي من طرف العشرات من الجماعات والأحزاب الإسلامية في مختلف بقاع المعمورة. والذي حققت إنتصارات في كلّ من إيران، أفغانستان وباكستان، وغيرها.[1]

التغيير الخطير والأهم الذي حدث في السياسة السورية في التعاطي مع الشأن الديني والقضايا التي تتعلّق بالجماعات الدينية، هو نقل السياسة الحكومية بخصوصهم من السياسة الداخلية إلى السياسة الخارجية. وبالتالي التعاطي مع هذه القضية طبقا لمتطلبات خارجية. وأحد أبرز الممارسات السياسية الجديدة هي الخلط المتعمّد بين مظاهر التديّن والتطرّف. فحين شدّد المسؤولون بأنّ النظام مهدد بدأوا بالتلويح بالبديل الإسلامي المتشدد.[2]

6- الإعلام:*

لقد إنطلق الحراك الإجتماعي في الدول العربية في ظلّ مرحلة ثورة الإتصالات التي جعلت العالم يتسّم بالتشابك والتواصل. فغدت الصورة التلفزيونية الأداة الأكثر تأثيرا في الرأي العام وتكوين إتجاهاته والتأثير في مواقفه من القضايا الأساسية . وتمثّل أكبر دليل على مدى تأثيرها في تقوية سلطة النظم السياسية العربية.

---

[1]- حداد لحسن: **الإحياء الديني الإسلامي وغياب القيمة المعرفية المضافة**، نقلا عن:
http://kafapresse.com/impression.php?ida=524، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 00:42.

[2]- عبد الرحمان الحاج: **الإسلام السياسي والثورة في سوريا**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012، ص. 04.

* دخل التلفزيون العربي مرحلة البث الفضائي في عام 1985، وتميّزت حبنه قناة منوعة هي محطة MBC، التي كانت تبثّ من لندن. ومحطات مثل ART و ORBIT، وكلّها تعمل برؤوس أموال سعودية. لكن التوجّه لقنوات إخبارية كان بعد عام 1995، حين أسست قناة "الجزيرة".

بحسب نتائج مشروع قياس الرأي العام العربي المسمّى "المؤشر العربي"، الذي أجراه " المركز الرعبي للأبحاث ودراسة السياسات"، في عام 2011 في 12 دولة عربية، إحتلّ التلفزيون خاصة مصادر الأخبار السياسية مكان الصدارة بالنسبة للمواطن العربي بنسبة 67.3%. وكانت قناة "الجزيرة" المصدر الأوّل للأخبار بنسبة 38.4%، ثم قناة "العربية" بنسبة 11.9%.[1]

لقد أثرت تغطية هذا القنوات الإخبارية للإحتجاجات والأحداث في سوريا من تطوّر وسائل عمل المعارضة في الداخل. خاصة مع إستغنائهم عن أسلوب "شاهد عيان" إلى إرسال أجهزة إتصال (إنترنت فضائي) إلى الناشطين في الداخل من أجل التواصل الدائم معهم والتغلب على معضلة قطع الإنترنت التي كان يلجأ إليها النظام كلّ جمعة لمنع نقل الأحداث. كما إستخدموا تقنية النقل المباشر للإحتجاجات، من بدايتها وصولا إلى إظهار القمع الأمني الذين كان يتعرّض له المحتجون.

ونظرا للتأثير البالغ للإعلام في إمتداد الحراك الإجتماعي داخل كلّ الأراضي السورية، تحوّلت إستراتيجة المعارضين إلى إستغلال الإعلام أكثر فأكثر، ليس لنقل الخبر فحسب بل لإستثمار الطاقة التأثيرية في البثّ الفضائي الإخباري. فأصبحت الشعارات والهتافات تُرفع للإعلام، واللافتات تُكتب من أجل الإعلام، والتظاهرات تخرج في أحيان كثيرة من أجل الإعلام ، والرسائل الموجّهة من بلد إلى بلد آخر تكون عن طريق الإعلام.

وبالتالي يمكن القول أنّ النزاع في سوريا أبرز بشكل واضح الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام خلال الأزمات، والأثر الكبير القادر على إحداثه في مسارها، ولا يمكن توقّع إستمرار النزاع في ظلّ غياب الإعلام، فقد كان له الفضل الكبير في تعبئة الشعب ضد النظام.[2]

دون أن ننسى الدور الكبير الذي لعبه مواقع التواصل الإجتماعي التي سهلّت عملية التواصل بين المتظاهرين، ليس فقط داخل سوريا، وإنّما أيضا بين مختلف المتظاهرين في الدول العربية التي كانت تعيش ذات الأوضاع تقريبا.

كلّ ما تقدّم كان فاتحة لمناهضي الحكومة للمطالبة بالإصلاحات السياسية بادئ ذي بدء. فجاء الحراك الشعبي مطالبا بإصلاحات جذرية في القطاعين الإداري والأمني الذين يمثلان لأغلب مواطني المجتمع السوري مكامن الخلل الأساسية وتجذّر الفساد في سوريا. لكن الظروف والتعقيدات الداخلية والخارجية لسوريا دفعت بالوضع نحو مسار مختلف تمام عن ذلك الذي بدأ منه.

---

[1]- بشارة عزمي، مرجع سابق، ص. 431.

[2]- محمد فاروق الإمام: **دور الإعلام في الثورة السورية**، نقلا عن: http://www.sabr.cc/inner.aspx?id=58947، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 13:41.

المبحث الثاني: أطراف النزاع في سوريا

بدأ النزاع في سوريا في مارس 2011 من مدينة "درعا"، حيث قام السكان بإضرام النار في مقر حزب البعث التابع للسلطة نتيجة المعاملات اللأخلاقية التي تعرضّ لها مجموعة من الأطفال –كما ذُكر سابق–، فأدّى هذا الحادث إلى ردّة فعل "عسكرية" من الحكومة أدت إلى وقوع العديد من القتلى والجرحى.[1] وبالتالي تحوّل الوضع إلى حالة من النزاع بين طرفين هما المعارضة والنظام:

1- المعارضة:

تنقسم المعارضة السورية إلى شقين سياسي وعسكري، وأهمّ التشكيلات تتكوّن من قسمين هما المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحرّ. مدعومين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا فضلا عن الدول المجاورة، والتي لها علاقات "طيّبة" مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة المملكة العربية السعودية وتركيا.

أهمّ العناصر المعارضة هي:

أولا- هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيّر الديمقراطي:

هي حلف مؤلّف من شخصيات وأحزاب المعارضة السياسية غير المسلّحة الموجودة داخل الأراضي السورية. تمّ الإعلان عنها بتاريخ 30 جوان 2011 بعد إجتماع ممثلي بعض الأحزاب السورية السياسية والشخصيات في بلدة "حلبون" التابعة لمحافظة ريف دمشق. وضمّت 15 حزبا من التجمّع الوطني الديمقراطي والأحزاب اليسارية وأحزاب الحركة الوطنية الكردية، إضافة إلى شخصيات في الداخل والخارج. كان الغاية من تشكيلها هو وحدة المعارضة والسعي إلى الحوار السياسي وسلمية الإحتجاجات المعارضة للسلطة.[2] لكنّها فشلت بسبب حدوث العديد من الإنقسامات، تجلّت خاصة في خروج عدد كبير من الشخصيات المستقلة والقوى التي شكلّت المنبر الديمقراطي. كما شهدت أيضا إنسحاب العديد من الأحزاب الكردية.

---

[1] - SBOLGI Mauro : **La guerre civile en Syrie loin du printemps**, Bruxelles , SIREAS, 2012, P. 03.

[2] - يزيد صايغ: **المرحلة النهائية للإنتلاف الوطني**، نقلا عن: http://www.carnegie-mec.org، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 00:57.

دعا بيان الهيئة التأسيسي إلى تنظيم إحتجاجات سلمية لضمان المطالب الأساسية قبل أن تنخرط المعارضة في حوار مع الحكومة من أجل: إطلاق سراح الموقوفين السياسيين، والسماح بالتظاهر السلمي، وسحب الجيش من المدن، وإلغاء المادة الثامنة من الدستور (إنهاء احتكار حزب البعث السلطة والسماح للأحزاب الأخرى بالتنافس بحرية على المناصب العامة)، ورفع حالة الطوارئ، والسماح بدخول الإعلاميين الأجانب لتغطية الأحداث، وإحالة المسؤولين عن العنف الى القضاء قبل البدء بالحوار. كما ضمّ البيان التأسيسي برنامجًا سياسيًا يدعو إلى قيام حكومة إنتقالية، وإجراء إصلاحات أساسية، أبرزها وضع مشروع دستور جديد وقوانين ديمقراطية للأحزاب السياسية، والمصالحة الشعبية، والتعويض للمتضررين من الثورة، والنظر في قضية الشعب الكردي. كما تعتبر الحركة من أكثر المعارضين السوريين الرافضين لأيّ تدخل أجنبي في الشأن السوري تحت أيّ مُسمى أو ظرف.

ثانيا– الجيش السوري الحرّ:

مع تصاعد حدة الصراع داخل سوريا، وإستمرارية القمع المسلّح من جانب النظام، ربما كانت المعارضة تأمل من الجيش أن يأخذ الدور الذي أخذه الوضع في كلّ من تونس ومصر، لكن الوضع غير ذلك. بمعنى كان من المتوقع تحركه ككتلة واحدة لتحقيق الإرادة الشعبية، لكن ذلك لم يحدث. ما حدث هو بداية الإنشقاقات داخله (الجيش النظامي)، وقد ظهرت الإرهاصات الأولى للمعارضة المسلحة مع إعلان المقدم "حسين هرموش" إنشقاقه هو وعدد من المقاتلين التابعين له عن الجيش النظامي، ومساندة الحراك الإجتماعي السوري عبر تشكيل حركة مسلحة أطلق عليها "حركة الضباط الأحرار" وسرعان ما توالت الإنشقاقات داخل الجيش النظامي ليعلن بعدها العقيد "رياض الأسعد" عن تأسيس الجيش السوري الحرّ، وذلك بهدف الدفاع عن الشعب السوري في مواجهة العمليات المسلحة التي يقوم بها النظام[1]. ويتكون الجيش من أكثر من خمسين كتيبة مقسمة على كافة أنحاء التراب السوري.

لقد مرّ تأسيس الجيش السوري الحرّ بخمس مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت بتشكيل المجلس العسكري المؤقت من طرف العقيد رياض الأسعد في 14 نوفمبر 2011. فكان الإطار التنظيمي له، والذي أعلن بعد ذلك عن تأسيسه (الجيش الحرّ) من تركيا في 29 جويلية من نفس السنة.[2] يضّم الجيش الحرّ فصائل مختلفة للمعارضة المسلّحة، التي تواجه عسكريا

---

[1]- عبد الحليم محمد بسيوني: **الجيش السوري الحر.. النشأة، الهيكل وأماكن الإنتشار**، نقلا عن: http://www.rcssmideast.org/reviews، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 10:00.

[2]- مروان قبلان: **المعارضة المسلّحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 03.

القوات النظامية السورية. منذ البداية كان لها مطلب أساسي هو عزل بشار الأسد من منصبه كرئيس للجمهورية السورية. تتكوّن من عسكريين منشقين عن القوات النظامية، مدنيين، مسلمين متطرّفين ومرتزقة من أغلب الدول الإسلامية، والذين شاركوا في نزاعات سابقة من هذا النوع خاصة ليبيا، الشيشان وأفغانستان.

المرحلة الثانية: بدأت مع إنشقاق العميد "مصطفى الشيخ"، وإعلانه عن تشكيل تنظيم بصورة منفردة أطلق عليه المجلس العسكري الثوري الأعلى في فيفري 2012 ليثير حفيظة المجلس العسكري المؤقت. لكن سرعان ما انتهى هذا الخلاف بإنضمام المجلس العسكري الثوري الأعلى للجيش الحرّ.

المرحلة الثالثة: بدأت مع تواصل الضغوط من جانب النظام السوري، وضعف التنسيق والإتصال بين عناصر الجيش الحرّ بالداخل والخارج. فجاء الإعلان عن تأسيس القيادة المشتركة للجيش الحرّ في داخل الأراضي السورية، في مارس 2012. والتي تعمل بالتنسيق مع قيادة الجيش السوري الحرّ في الخارج، وتضمنت قيادة المجالس العسكرية في كل من حمص وحماة وإدلب ودمشق ودير الزور.

المرحلة الرابعة: جاءت مع الإعلان عن تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية في سبتمبر 2012 لتصبح إطارًا أوسع للتنسيق بين عناصر الجيش الحرّ، واعتمدت هيكلية القيادة المشتركة على ثلاثة مستويات رئيسية. تتكون من القيادة العامة، ومكتب التنسيق والإرتباط، والمجالس العسكرية لكل المحافظات السورية.

المرحلة الخامسة: تزامنت مع تأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا خلال شهر ديسمبر 2012، وذلك في أعقاب مباحثات متتالية بين قادة المجالس العسكرية والثورية وقادة الألوية والكتائب، على إثرها تم إختيار 261 ممثلا عنهم. عرفت بهيئة القوى الثورية. وفي مرحلة تالية تمّ إنتخاب 30 شخصًا بمعدل ستة أشخاص عن كل جبهة (خمس جبهات تمثلت في المنطقة الشمالية ومنطقة حمص والمنطقة الغربية الوسطى والمنطقة الجنوبية والمنطقة الشرقية) أطلق عليها "مجلس القيادة العسكرية العليا" ويرأسه العميد "سليم إدريس".

داخل الجيش السوري الحرّ يُعترف بسلطة روحية للشيخ عدنان العرعور*، وهو داعية تكفيري* دعا لإسقاط بشار الأسد من السلطة، وقتله، ليس لأسباب سياسية وإنّما فقط لأنّه علوي.

*عدنان العرعور هو رجل دين مسلم سنّي سوري. إشتهر بنقده لبعض المذاهب كالشيعة والصوفية إستنادا للمهج السلفي الذي يتبناه. كما إشتهر بدوره الإعلامي في تغطية الإحتجاجات السورية، حيث أنّه من أشد المعرضين للنظام السوري.

هذا التوجّه الإسلامي يظهر على مستوى المسؤولين في الجيش. وكذلك في أسماء الألوية، والتي تحمل أسماء لشخصيات سنيّة تاريخية. برنامجها يقوم على إنهاء النظام اللائكي الذي يتبنّاه حزب البعث وتعويضه بنظام سياسي طائفي صارم. سنّي بالدرجة الأولى.[1]

وما يلاحظ عموما في المعارضة السوري أنّ أغلب المنخرطين فيها هم من سكان المناطق العربية السنيّة، إضافة إلى مناطق الأكراد السنّة أيضا.[2] حيث لم يكونوا في البداية سوى أبناء القرى السنيّة، والبرجوازيين للمقاطعات السنيّة.[3] كما يبدو أنّ المعارضة السورية لم تفكّر خلال الأشهر الأولى من عمر النزاع في تشكيل هيئة جامعة أو قيادة سياسية تجمع حراكها وتوجهاتها. فغدى الإنقسام والتشرذم والإرتجالية سمة أساسية لتياراتها.

ثالثا– المجلس الوطني السوري:

جماعة سياسية سورية تأسست في 26 سبتمبر 2011 بإسطنبول، لكن تمّ الإعلان عنها رسميا في 2 أكتوبر. يتكوّن المجلس بالأساس من السوريين الذين يعيشون في الخارج لأسباب مختلفة سواء تجارية أو سياسية (71 عضوا)، إضافة إلى السوريين بالداخل (70عضوا). يقوده "جورج صبرة"، بعد أن قاده كلّ من "عبد الباسط سيدا" و"برهان غليون".[4] وقد إعتمدوا كلّ الطرق خاصة القنوات الدبلوماسية من أجل الحصول على الإعتراف بهم لدى المجتمع الدولي كممثّل وحيد وشرعي للشعب السوري، والبديل الوحيد كحكومة مستقبلية. وقد كان لهم ذلك من طرف فرنسا، بريطانيا، إسبانيا وتركيا. أُنيط بالمجلس ثلاث مهام أساسية، الأولى دعم الحراك الإجتماعي وتوسيعه، والثانية إسقاط النظام، أمّا الثالثة إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد سقوط النظام. لقد دعا المجلس في بيانه التأسيسي إلى إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه بمن فيهم رئيس الدولة.

ويرفض المجلس أيّ تدخل خارجي يمسّ السيادة السورية، لكنّه يطالب في المقابل المنظمات والهيئات الدولية بتحمل مسؤولياتها والعمل على حماية الشعب السوري ووقف ما وصفها بالحرب المعلنة

---

* التكفيرية: هو تيار راديكالي في الإسلام السياسي، يقولون بأنّ المسلمين "السيئين" هم أشد عدواة من غير المسلمين. ويقصد بالسيئين غير السنّة.

[1] - SBOLGI Mauro : Op Cit, p. 6.

[2] - BALANCHE François : **Géographie de la révolte syrienne** ;citant : http://hal.inria.fr/docs/00/63/70/69/PDF/GA_ographie de_la_revolte_syrienne.pdf, visité le 11/12/13, 10 :08.

[3] - FEUERTOSS Isabelle : **Guerre civile en Syrie: le retour de réfoulé**, citant : http://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=PE_123_0601, visité le 11/12/13, 10 :04.

[4] - نهار حازم، مرجع سابق.

عليه من النظام السوري، والجرائم والانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها من خلال تفعيل المواد القانونية في القانون الدولي.[1]

ويتكوّن المجلس من القوى السياسية التالية:

●جماعة الإخوان المسلمين: من أقدم الحركات السورية المعارضة للنظام، والتي تأسست بشكل رسمي في 1945 متأثرة بنفس الحركة في مصر، (تأسست على يد حسن البنا في 1928). وإن كانت بعض الدراسات تنسبها لسنة 1942 بمبادرة من يوسف السباعي. من أهم معاقلها مدن حمص، حماه ودمشق. وقد بدأ الحزب العمل السياسي في سوريا منذ 1946. لكن مع وصول حزب البعث للسلطة تغيّرت الأمور، ما أدى إلى إنشقاق مجموعة عنه سُميت "الطليعة المقاتلة"، وذلك في 1979، لتخوض عملا مسلحا ضد النظام، فقتلت حوالي 83 طالبا علويا من المدرسة المدفعية العسكرية في حلب. وإثر ذلك قام النظام بإصدار قانون رقم 49 في عام 1980 الذي حظر الحركة وعاقب كلّ من يثبت الإنتماء لها بالإعدام. إستمر العنف بين الجانبين حتى شن النظام حملة لسحق الطليعة المقاتلة بعملية عسكرية كبرى استهدفت مدينة حماة في فيفري 1982، قُتل فيها ما بين 10 آلاف و 25 ألفًا من سكانها. بعد هذه الأحداث، غابت الجماعة عن الحياة السياسية داخل سورية ونُفي قادتها والكثير من أعضائها الناجين إلى المهجر.[2]

أعلنت إنخراطها في النزاع السوري في 31 مارس 2011. وما ميّزها أنّها انفتحت على جميع المبادرات وشاركت في معظمها. كانت الجماعة منذ بدء الحراك تطالب بالتدخل الخارجي لحلّ الأزمة السورية على أنّه الحلّ الوحيد الممكن. و دعت إلى تدخل تركيا بإنشاء مناطق إنسانية محمية داخل أراضيها وذلك سنة 2011.

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين أكبر مساهم في تأسيس المجلس، حيث تمثّل ربع أعضائه البالغ عددهم 310 عضو.

●إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي: تأسّس بتاريخ 16 أكتوبر 2005، بمبادرة من لجان أحياء المجتمع المدني والتجمّع الوطني الديمقراطي. يضم مجموعة من الشخصيات والأحزاب المعارضة

---

[1]- دون كاتب: **المجلس الوطني الدستوري**، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/news/pages/4bcd5de3-3209-4391-9abb-0ce24374f46a، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/03، التوقيت 22:37.

[2]- آرون لوند: **جماعة الإخوان المسلمين في سورية**، نقلا عن: http://www.carnegie-mec.org، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/03، التوقيت 23:10.

في الداخل والخارج، منها أحزاب التجمع الديمقراطي،* لجان أحياء المجتمع المدني، حركة الإخوان المسلمين وأحزاب كردية.[1] جاءت هذه المبادرة بسبب السّخط الشعبي إزاء تورّط سوريا في لبنان وصراعها مع الولايات المتحدة حول العراق وفلسطين.

تميّز إعلان دمشق بأنه أوّل إعلان معارض يصدر عن جهات سورية معارضة في الداخل السوري بعد أن كانت هذه البيانات من إختصاص المعارضة في الخارج وينحو هذا الميثاق إلى صيغة توفيقية بين قوى وطنية علمانية متعددة وحزب الأخوان المسلمين السوري ومن هنا يأتي تأكيده على أهمية الإسلام كدين للأكثرية وفي نفس الوقت تأكيده على مساواة شاملة في حقوق المواطنة لكل مواطن سوري بغض النظر عن إنتمائه العرقي أو الطائفي.

رفض إعلان دمشق الأصلي التدخّل الأجنبي، لكن بوصفهم جزءاً من المجلس الوطني السوري، يدعوا الموقّعون إلى التدخّل العسكري الخارجي. كما سعى الإعلان الأصلي إلى الإنتقال السلمي والتدريجي إلى الديمقراطية، لكن أيضا في ظلّ الإنتماء إلى المجلس الوطني السوري فإنّها وقعت على المطالبة بتسليح المعارضة، والأولية لسقوط النظام.[2]

إضافة إلى العديد من القوى والكتائب ذات التوجّه الإسلامي، والتي أبرزها:

- **<u>جبهة النصرة:</u>**

تأسست في 24 جانفي 2012 عبر قائدها أبو محمد الجولاني، تضمّ مقاتلين سوريين في العراق، اللذين وبالنظر إلى الوضع السوري، رأوا الحلّ في عسكرة الحراك الإجتماعي من خلال إنشاء مجموعة من الكتائب أطلقت على نفسها "كتائب النصرة لأهل الشام".[3] ودعت في بيانها الأوّل السوريين إلى حمل السلاح في وجه النظام السوري. كم قلنا، تتألف الجبهة من السوريين الي خبروا القتال سابقا في العديد من "ساحات الجهاد" كالعراق، الشيشان وأفغانستان. كما تضم مقاتلين عرب، أوزبك، شيشانيين، طاجيك، وبعض الأوروبيين. حيث في هذا الصدد هناك تقرير بريطاني يؤكد أنّ أكثر من 600 شخص ينتمون إلى 14 دولة أوروبية يقاتلون في سوريا.

---

*أحزاب التجمّع الديمقراطي هي: الإتحاد الإشتراكي العربي الديمقراطي، حزب العمال الثوري العربي، حزب الشعب الديمقراطي، حركة الإشتراكيين العرب، حزب العمل الشيوعي وحزب البعث الديمقراطي.

[1]- نهار حازم: **<u>مقاربة لخطاب وأداء المعارضة السورية منذ بداية الثورة</u>**، نقلا عن:
http://www.globalarabnetwork.com/studies/6881-2012-01-29-21-34-42، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 10:18.

[2]- دون كاتب: **<u>إعلان دمشق</u>**، نقلا عن: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48515، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/03، التوقيت 21:58.

[3]- أبورمان محمد سليمان: **<u>التحولات السلفية، الدلالات، التداعيات والآفاق</u>**، عمان، مؤسسة فريدريتش إيبرت، 2013، ص. 42.

ترى جبهة النصرة في إسقاط النظام الخطوة الأولى نحو إقامة دولة إسلامية، كما تتبنى خطابا حادا تجاه الأقليات الدينة الأخرى، حيث تصف العلويين بـ "النصيريين" والشيعة بـ "الروافض"، وتعتبر نفسها المدافع الأوّل عن السنّة.

إشتهرت الجبهة بإعلانها عن القيام بالعديد من الهجمات الإنتحارية، وإستخدامها إستراتيجيات إعلامية شبيهة بتلك التي يستخدمها تنظيم القاعدة. وفي هذا الصدد فقد أعلنت "جبهة النصرة" عن مبايعتها لزعيم تنظيم القاعدة "أيمن الظواهري". [1]

دون أن ننسى كتائب وألوية أخرى كالجبهة الإسلامية السورية، والتي تأسست في 21 ديسمبر 2012. وتضم الكتائب التالية: كتائب أحرار الشام، لواء الحق (حمص)، حركة الفجر الإسلامية في حلب وريفها. وكذلك تجمّع أنصار الإسلام في دمشق وريفها، وقد أنشأ هذا التجمّع في أوت 2012. ويضم الكتائب التالية: كتائب الصحابة، ألوية وكتائب الفرقان، لواء الحبيب المصطفى، لواء أحفاد الرسول. أيضا جبهة تحرير سوريا، والذي هو تجمّع لكتائب إسلامية، أُنشأ في سبتمبر 2012، ويضمّ عددا من الألوية والكتائب منها: لواء صقور الشام، تجمّع أنصار الإسلام، كتائب الفاروق، لواء عمرو بن العاص.

عموما فعلى الرغم من أنّ هذه الألوية والكتائب مرجعيتها القرآن والسنّة، إلاّ أنّها تتباين فكريا. فمنها من يتبنى الفكر الجهادي العالمي الأقرب إلى القاعدة. ومنها من يتبنى خطابا إسلاميا وسطيا، ومنها من يتبنى التيار السلفي.

لكن ما يعاب على المعارضة السورية هعموما وبغض النظر غن إختلافاتها،و عدم وجود إتفاق فيما بينها ولو كان على الأسس، هو بوادر العداء والتخوين االتي بدأت تظهر على الساحة. فنجد العلاقة متوترة بين هيئة التنسيق والمجلس الوطني في حالة أشبه ما تكون بإحتكار صفتي الوطنية والثورية. وفي إطار السعي للتخلّص من هذه الوضعية نجد تحوّل كلّ قوى المعارضة سواء الفعالة منها أو لا نحو تأسيس ما عُرف بالإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة.

<u>رابعا: الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة:</u>

هو إتفاق يضم قوى المعارضة السورية بمختلف طوائفها، وذلك بعد الإجتماع فيما بينها في الدوحة (قطر) في الفترة الممتدة ما بين 8- 11 نوفمبر 2012. يقع مقرّه حاليا في القاهرة بمصر. ضمت الهيئة

[1]- مروان قبلان، مرجع سابق، ص ص. 13،14.

المكوّنة للإئتلاف كلّ تكتلات المعارضة عدا هيئة التنسيق الوطنية، وهي تضّم 63 شخصا.[1] أُنتخب الداعية "معاذ الخطيب" – إمام سابق للمسجد الأموي بدمشق– رئيسا للإئتلاف (أعلن إستقالته من المنصب في 24 مارس 2013، وكلّف نائبه جورج صبرا بمهام رئاسة الإئتلاف لحين إنتخاب رئيس جديد). حظي الإئتلاف بإعتراف دولي من الجامعة العربية عدا الجزائر، العراق ولبنان، والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كممثل شرعي لتطلّعات الشعب السوري، وإعتراف كل من دول مجلس التعاون الخليجيّ، فرنسا، إيطاليا، تركيا وبريطانيا بها كممثل شرعي وحيد للشعب السوري.

ولقد جاءت فكرة تأسيس الإئتلاف عقب الفشل الذي مُنِيَ به المجلس الوطني السوري، عقب ضياعه في توصيف ذاته بين سلطة التمثيل والتنفيذ. فكانت هيكلته أقرب إلى الكيان الحزبي، وهو ما قتل الإرادة التشاركية داخله. فكانت هناك العديد من المبادرات التي قامت بها شخصيات معارضة من أجل توحيد المعارضة، التي أصبحها إنقسامها يشكّل عبئا عليها.[2] إضافة إلى ضغط عربي ودولي سرّع في تأليفه. ما يلاحظ في مسألة الإئتلاف الوطني أنّه لم يكن سوى عملية إندماجية للقوى السياسية المعارضة. بل كان مجردّ تحالف ما بين المجلس الوطني السوري، الذي حصل على 40 مقعدا، من جهة، وباقي القوى المعارضة من جهة أخرى . سواء التي لم تكن منخرطة فيه، أو التي كانت ضمنه ثم إنسحبت لأسباب ما.

كان من بين أهمّ أهداف تأسيس الإئتلاف هو تأليف حكومة تُدير المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام السوري لصالح سيطرة الجيش السوري الحرّ. إلاّ أنّ ذلك لم يحدث، بالنظر إلى الإنقسامات بين قوى المعارضة من جهة، وبين الدول الداعمة لها من جهة أخرى.

2– النظام:

بات معروفا أنّ النظام السوري هو نظام سلطوي مغلق، تنعدم فيه مؤسسات المجتمع المدني الحقيقة والمستقلة (القضاء، البرلمان، الأحزاب، النقابات، الصحافة....). كما بات معروفا أنّ الطائفة العلوية هي مركز القوة الحقيقة في النظام المهيمن على الدولة والمجتمع. كما أنّ حتى لهذا المركز عدة

[1]-وحدة تحليل السياسات في المركز: **الإئتلاف الوطني السوري**، نقلا عن: http://www.dohainstitute.org/release/2b0e45bd-9450-450f-bf64-f91d743eb46e، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/14، التوقيت 01:34.

[2]- بشارة عزمي: مرجع سابق، ص ص. 410،411.

قوى متحالفة ومتناحرة. فالحرب، الحكومة، الجبهة التقدمية كلّها أردية هشّة تغطّي حكومة طائفية خفيّة في غاية السريّة، تتحكّم في النظام وسياساته وتوجهاته الداخلية والخارجية.

هذه الحكومة تضّم مراكز القوة مجتمعة، فهناك المرجعية الدينية المؤلفة من مشايخ المذهب وأعيان الطائفة وعشائرها. هناك الجيش بفرقة المدرّعة بقيادة ضبّاط الطائفة. و في تعاملها القمعي مع المعارضة كانت الرؤية المستترة (نحن وهم). أي الطائفة العلوية من جهة، وفي الضفة المقابلة الشعب بالأغلبية الدينية (السنّة)، وأقلياته الطائفية والعرقية الأخرى.[1] (سبق وتمّ التعرّض إلى النظام السور في الفصل الأوّل).

[1]- غسان الإمام: **هل يضحّي المعسكر الإستنصالي ببشار؟** ، نقلا عن:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11844&article=619887#.UqgvNPI8HDc، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 10:24.

المبحث الثالث: آليات إدارة النزاع في سوريا

في إطار سعي أطراف النزاع في سوريا سواء النظام أو المعارضة من أجل تحقيق أهدافهم سواء الإستمرار والقضاء على المعارضة كهدف للنظام، أو التخلّص من هذا الأخير بإسقاطه فإنّ كلا الطرفين إعتمد مجموعة من الوسائل والآليات للوصول إلى ذلك. وأبز تلك الأدوات وأكثرها أهمية وتأثير في الوضع نجد:

1- التعديلات الدستورية:[1]

منذ بداية الحراك كانت المطالب تتمحور حول إلغاء قانون الطوارئ، وبالتالي إلغاء المادة 8 من دستور 1973. وكان الرئيس بشار الأسد قد أصدر في 15 أكتوبر 2011 قرارا جمهوريا ينص على تشكيل لجنة وطنية لإعداد مشروع دستور للجمهورية العربية السورية تمهيداً لإقراره وفق القواعد الدستورية على أن تنهي اللجنة عملها خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار. كما أصدر مرسومًا حدّد فيه يوم الأحد الموافق 26 فيفري 2012 موعدًا للإستفتاء على مشروع دستور الجمهوريّة العربيّة السوريّة الجديد. ومن بين الإصلاحات التي تناولها هي المادة الثامنة هو التحوّل نحو التعددية بدلا من إعتماد حزب البعث كحزب الدولة.

لكن مع ذلك فهذا الدستور تضمن مواد خطيرة منها:

- المادة 150 من الباب الخامس: حيث جاءت التعديلات كالآتي:

1- لرئيس الجمهورية كما لثلث أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح تعديل الدستور.
2- يتضمن اقتراح التعديل النصوص المراد تعديلها والأسباب الموجبة لذلك.
3- يشكل مجلس الشعب فور ورود اقتراح التعديل إليه لجنة خاصة لبحثه.
4- يناقش المجلس إقتراح التعديل، فإذا أقرّه بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه عُدَّ التعديل نهائياً شريطة إقترانه بموافقة رئيس الجمهوريّة.

[1]- منذر زمّو: **التعديلات في سوريا لن تطال الأسد**، نقلا عن: http://alcanaanite.wordpress.com، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/08، التوقيت 22:30.

وما يلاحظ أنّ هذه المادة مازالت في مسألة إلغاء حق الشعب في التعبير عن إرادته، حيث أنّها قصرت الموافقة على هذه التعديلات في ثلث أعضاء مجلس الشعب والرئيس.

- المادة 155 من الباب السادس: وتضمن التعديلات التالية:

إنّ مدة الرئاسة للولاية الواحدة هي سبعة سنوات ميلادية من تاريخ أدائه القسم الدستوري رئيسا للجمهورية. وله حق الترشّح مجددا لهذا المنصب مرتين. بما معناه أنّ بشار الأسد سيبقى رئيسا إلى غاية 17 جويلية 2014 (بداية فترة رئاسته 17 جويلية 2007). بعد ذلك يحقّ له الترشح لولايتين جديدتين، بما معناه أنّه قد يظّل حاكما إلى غاية 2028. ولا ننسى المادة السابقة التي تتحدث عن أنّ التعديلات هي من حق ثلث مجلس الشعب والرئيس بمعنى له حقّ إضافة في تلك المدة ما يريده.[1]

كما أنّه من جملة التعديلات التي قام بها هو إصدار مرسوم رئاسي في 07 أفريل 2011، يقضي بتجنيس الأكراد في شمال شرقي سورية ممن كانوا مسجلين كأجانب في السجلات السورية.[2]

2- الإستراتيجية الدعائية:

من جهة، تبنّى النظام السوري في دعايته فكرة إستهداف سوريا من الخارج بسبب موقفها الممانع وفكرة الإرهاب الإسلامي. كما ركّز على فكرة "الإرهاب الإسلامي" في الدعاية المقدّمة للغرب من خلال التركيز على "جبهة النصرة" وتضخيم دور السلفيين وغير ذلك. مع أنّ النظام في الداخل، لم يهتم بمدى تصديق دعايته، بقدر ما هو مهتم بأن تُظهر الحالة "الشعبية" للنظام.[3] وما زاد من تصعيد التوتّر الطائفي هو القنوات الفضائية سواء الوطنية أو الخاصة مثل (وصال، الصفا، المجد، الرسالة السنّية، أهل البيت، النعيم، الغدير، المنار الشيعية). وكلّها تعجّ بالأحاديث التكفيرية لأبناء الطوائف الأخرى، ونقل فتاوى تحثّ على الكراهية المذهبية والتحريض على العنف الطائفي.[4]

و في هذا الصدد نورد ما قاله أحدّ علماء الإسلام "السنّة" يوسف القرضاوي (والذي يحظى بتأثير واسع بين جمهور من مستمعيه) عبر قناة "الجزيرة"، وعبر كتبه وفتاويه. ففي خطبة الجمعة في 25

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- دون كاتب: **الأسد يصدر مرسوما لتجنيس أكراد شمال شرقي سورية**، نقلا عن:
http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2011/04/110407_syria_kurd_nationality.shtml، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 12:45.

[3]- عزمي بشارة: مرجع سابق، ص.234.

[4]-علي العبد الله، مرجع سابق، ص. 05.

مارس 2011 دعم القرضاوي الإحتجاجات التي شهدتها سوريا، وحمّل خطابه رموزا طائفية، حين وصف الرئيس السوري بأنّه "أسير طائفته"، بمعنى أنّ التأثير السيّء يأتي من إنتمائه إلى طائفته العلوية. ثمّ في 2013 ذهب إلى حدّ تكفير الطائفة العلوية على درب "ابن تيمية"، حيث قال في مؤتمر عقده "الإتحاد العام للعلماء المسلمين"، في الدوحة لنصرة الشعب السوري في 30 ماي 2013:"إنّ الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ينتمي إلى طائفة أكفر من النصارى واليهود، كون أتباعها لا يقومون بأيّ شعيرة من شعائر الإسلام."

كما أنّ المعارضة بدورها إعتمدت هذه الآلية في نزاعها، وذلك للترويج لخطابها الطائفي. من خلال حرص العديد من الفصائل على إظهار تديّنها وشعائرها في مقاطع الفيديو التي تبثّ عبر الإعلام العالمي. بل ذهبت إلى حدّ المبالغة بتصوير النزاع على أنّه ثورة سنيّة ضد العلوية، وذلك من أجل الحصول على مزيد من الدعم المادي والعسكري. كما إستغلها الناشطون في الميدان من أجل كتابة رسائلهم السياسية على لوحات ورقية من أجل إيصالها للمعارضة السياسية، أو أبناء المحافظات الأخرى، أو للدول أو المنظمات الإنسانية.

3- الشبيحة:

هو مصطلح بدأ يستخدم منذ الأيام الأولى من بداية النزاع. يُطلق على الرجال المأجورين من غير قوى الأمن، أو من الجنائيين والمجرمين والعاطلين عن العمل. وهذه الظاهرة ليست حكرا على النزاع في سوريا، بل وُجدت في باقي حالات "الحراك الإجتماعي" في الدول العربية، لكن بمسميات مختلفة ك'البلطجية في مصر"، "المرتزقة في ليبيا".

إنتشر هذا المصطلح بعد تظاهرات مدينة اللاذقية يومي 25 و26 مارس 2011، فاستحضر المحتجّون مصطلح "الشبيحة" من ذاكرتهم، ذلك أنّ سكان اللاذقية كانوا يستخدمون هذا المصطلح للدلالة على من ينفذّون أوامر "آل الأسد". حيث يعود أصل هذه التسمية إلى ثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي، حيث كان يُطلق على"الحمايات الشخصية" لإخوة الرئيس السابق "حافظ الأسد" وأقاربه من محافظة اللاذقية، كما أنّهم مارسوا أعمال النهب وإمتهان كرامة المواطنين في المدينة.[1]

[1]- محمد فائز : "الشبيحة.. نشأة مشبوهة.. وتاريخ أسود"، **مجلة الثورة السورية**، ع. 07، (ديسمبر 2011)، ص.07.

ويصف الكاتب السوري "عزيز تبسي" ظاهرة الشبيحة بالقول: "إنّ الشبيحة منتوج عضوي لنظام الطغمة العسكرية الحاكمة وفسادها السياسي والإقتصادي وإنحطاطها الأخلاقي، وبعض من قاعدتها الطائفية."

بدأت هذه الظاهرة آنذاك في إطار جمعية "الإمام المرتضى" التي كان يقودها "جميل الأسد" (شقيق حافظ الأسد). وما لبثت أن تحوّلت إلى ظاهرة وطنية، تشكّل جيشا غير نظامي، يستخدمون العنف في خدمة النظام. هناك روايات ترجعها إلى عام 1975 بعد دخول القوات السورية إلى لبنان على يدّ "رفعت الأسد" (الشقيق الأصغر للرئيس حافظ الأسد).

أمّا خلال النزاع السوري الحالي، تولت جمعية "بستان الباشا الخيرية" التي يملكها "رامي مخلوف" عملية تجنيد هؤلاء الأشخاص وتسليحهم. وقد رأى المحتجون في إستحضار "الشبيحة" سلوكا طائفيا على خلفية إنتماء أجزاء منهم إلى الطائفة العلوية، وبدأت تُسمع إتهامات تأخذ الطائفة كلّها في الحسبان خاصة أنّ تجنيد الشيعة من القرى العلوية في ريف اللاذقية أدّى إلى إستقطاب طائفي حاد. رغم أنّهم في البداية، عندما كانت الأمور لا تتعدّى مسألة "الحراك الإجتماعي" كان يُطلق عليهم تسمية "اللجان الشعبية" لأغراض القمع الهمجي والإذلال وردع الناس من المشاركة في النزاع. وكان النظام نفسه يسرّب بين الحين و الآخر مقاطع فيديو يُظهر فيها أفراد الشبيحة وهم يقتلون ويعذبّون، والهدف تعريف الناس إلى المصير الذي قد يواجههم فيما لو شاركوا في النزاع. لكن عندما تحوّل الحراك إلى نزاع في منتصف العام 2012، تحوّلت وظيفتهم، خاصة مع زيادة عدد المنشقين عن الجيش، فأصبح النظام يعتمد عليهم أكثر فأكثر، وأطلق عليهم إسم "جيش الدفاع الوطني"[1].

4- الخطابات والشعارات:

مثلا عندما نجد قائد "الجيش الحرّ" "رياض الأسعد" رغم أنّه لا يملك تأثيرا مركزيا من الناحية التنظيمية، لكنّه يملك تأثيرا ماليا من خلال الدعم الخليجي، وهو في تطلّعه للمزيد من الدعم الخليجي الشعبي والرسمي يبني خطابه لأهل السنّة في الخليج على تفسير النزاع في سوريا على أنّه صراع مصيري بين السنّة والصفويين. وليس صراعا بين شعب ونظام، ويحذّر دول الخليج من الهلال الشيعي، خاصة وأنّهم (إيران وسوريا) لهم دور كبير في تحريك الشيعة في البحرين وشرق السعودية. أمّا داخليا فيبرز توجه طائفي من خلال الشعارات المرفوعة من طرف قادة الألوية والكتائب المنضوية تحت إسم الجيش

[1]-عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 270.

الحرّ. إضافة إلى أسماء تلك الكتائب مثل: كتيبة يزيد بن معاوية، مع ما يحمله هذا الإسم من دلالة طائفية. فضل عن إختيارهم المساجد ويوم الجمعة كيوم لبداية أكبر المظاهرات. [1]

[1]- بدر إبراهيم: **طائفية عارية... سوريا نموذجا**، نقلا عن: http://www.sultan-alamer.com/2013/05/12، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/26، التوقيت 23:30.

من خلال ما تقدّم طرحه يمكن القول أنّ النظام السوري هو واحد من بين أكثر الأنظمة القمعية، فهو يعتمد على نظام أمني بوليسي مكّنه من الحفاظ على الإستقرار والسيطرة لحزب البعث ولحكم حافظ الأسد بعد سنوات من الإنقلابات المتتالية.

وكغيره من الأنظمة العربية، فقد تحوّل الأمر في السنوات الأخيرة من حكم الحزب نحو حكم العائلة التي قادت البلاد بالتحالف مع الأجهزة الأمنية ومجموعة من رجال الأعمال الذين برز دورهم بشكل كبير في عهد بشار الأسد مع سياسات الإنفتاح النيوليبرالية التي طبقها. فإنتهى بها الأمر إلى إنتفاضة على الوضع المزري الذي وصلت إليه البلاد نتيجة السيطرة عليها من طرف أقلية تربطها علاقة نسب.

لكن سرعان ما تحوّل الوضع ليضعنا أمام الطائفية وجها لوجه، بعدما كان يعلن حزب البعث عن محاربته الطائفية، إنطلاقا من محتواه الإيديولوجي القائم على فكرة القومية العربية والشعب العربي الواحد، غير أنه لم يقدم أية مقاربة لحلّ المشكلة، سوى سياسة الإنكار وعدم الاعتراف بها من خلال تجريم الحديث عن المشكلة من أساسها، وهي سياسة استمر بها بشار الأسد ضمن إستراتيجية عامة تقوم على إستثمار تناقضات المجتمع السوري وتوظيف مشاكله في إستدامة حكمه، ويلعب هو (النظام) دور المنظم وصمام الأمان فيها.

وهذا ما دفع الوضع نحو الإنفجار، فبرزت المجازر الطائفية، وظهور العديد من الفواعل على الساحة السورية غير النظامية والتي كوّنت مع النظام نزاع يبدو أنّ بوادر إستمراره أكثر من نهايته.[1]

وإستخدمت في ذلك أساليب عديدة منها ما هو قديم عرف في الآليات القديمة من خلال الجيوش غير النظامية، الإعلام.. وغيرها. لكنّها بالمقابل أيضا إعتمدت أساليب جديدة خاصة مواقع التواصل التي لعبت دور وسيلة التواصل الأكثر تفاعلا ليس على المستوى الداخلي فحسب بل أيضا للتواصل مع الدول الأخرى.

[1]- المرجع نفسه.

الفصل الثالث:

أبعاد الطائفية للنزاع في سوريا

بالنظر إلى أنّ سوريا توشك أن تقع في حرب أهلية إن لم نقل قد وقعت، فإننا نواجه خطر كبيرا في تحوّل بلاد الشام ككلّ قوس من الصراع تغذيّه الطائفية، والذي يمتد من شواطئ البحر الأبيض المتوسط شرق إلى الخليج الفارسي. خاصة وأنّ النزاع في سوريا لا تحكمه عوامل داخلية فحسب، بل ايضا التجاذبات الدولية. فالتاريخ دائما جعل سوريا عند مسافة تتقاطع فيها المصالح الإستراتيجية والخلافات ذات الأبعاد السياسية والدينية والعرقية بين القوي الرئيسية في المنطقة، بل ويمتد تأثير سوريا إلي بعض دول المنطقة بحكم طبيعة التركيبة الإجتماعية المكونّة لأعراق وديانات ومذاهب شعبها وامتداداتها في قلب هذه الدول، وإلي جانب هذا البعد الإقليمي وعلاقات أطرافه بالعالم نجد سوريا دائما تكون رقما مهما، تتقاطع عنده مصالح الدول المؤثرة في النظام الدولي، وتبرز أهميتها عند لحظات التحول الكبرى في طبيعة وشكل هذا النظام باعتبارها بوابة يمكن عبرها هندسة المصالح وإعادة صياغة موازين القوي في المنطقة.

وما يلاحظ اليوم أكثر فأكثر هو بروز عنصر جديد في تفاعلات الشرق الأوسط، حيث أصبحت الطائفية الأداة الأولى للسياسيين للتعبئة. فلم يعد أداة حكرا على اطراف داخلية بل إستعملته الأطراف الخارجية سواء أكانت إقليمية بالنظر إلى الإمتدادت الطائفية، بل وايضا الدولية كإستغلال لها.

المبحث الأول: الإستقطاب الطائفي على الساحة الداخلية

لكلّ سلطة أو طرف أدواته، وقد إختارت الحكومة السورية الطائفية أداتها الرئيسية، حيث لجأت إلى إبراز الحوادث الطائفية في المناطق المختلطة مذهبيا خاصة مع العلويين، كوسيلة لإظهار المشاعر المتجذرة في مسألة إنعدام الأمن لدى العلويين. حيث أنّ العلويين في القرون الماضية كانوا مهمشين إجتماعيا ومستغلين إقتصاديا ويتعرضون للتمييز الديني.[1]

ومع مرور الوقت، أعاد هذا الوضع إحياء المظالم التاريخية بين الطوائف خاصة حول الإستخدام غير المتساوي لمؤسسات الدولة، والتي كانت مصدرا رئيسيا للتوظيف بالنسبة للعلويين وبمرور الوقت أصبحت أداة لنهب المال العام وخدمة مصالح العائلات الحاكمة والعلويين –كما وضحناه في الفصل الأوّل_ . وبالتالي تحوّلت مسألة تحميل مسؤولية الأحداث من النظام إلى الطائفة العلوية.

مارست السلطة السورية حملة تجييش طائفي منظّم قامت على ثلاث سياسات[2]:

1- المطابقة بين مكوّن ديني محدّد (الطائفة العلوية) والنظام:

فقد تولت أجهزة الأمن وكذلك القوات الموازية "الشبيحة" والتي تقوم بسياسات ترهيب ميداني المصحوب بإشارات ذات طائفية مرجعية واضحة، مثل الإهانات التي تلّقاها المعتقلين كإجبارهم على السجود للرئيس والنطق بعبارات إيمانية لطائفة ما.

2- الربط بين إستمرار وجود بعض المكوّنات الدينية في البلاد (المسيحيون والدروز):

حيث صوّر النظام نفسه حاميا وحيدا للأقليات، وما ساعد في ذلك الإعلام وموقف رجال الدين لهذه الطوائف خاصة المسيحية التي أعلنت خوفها من البديل "الإسلامي المفترض".

---

[1]- دون كاتب: **مسارات غير مطروقة: التأمل في التبعات الديناميكية السورية** ، نقلا عن:
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/B31%20Uncharted%20Waters%20-%20Thinking%20Through%20Syrias%20Dynamics%20ARABIC.pdf، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 10:34.

[2]- حسان عبّاس: مرجع سابق، ص. 12.

3- تطبيق الثورة من خلال ربطها بأطراف متشددة داخل المذهب السنّي (السلفيين والقاعدة):

وذلك من خلال إظهار الصورة لدى الإعلام على أساس ولاء المؤسسات الدينية الرسمية للنظام من خلال مواقف المشايخ الموالين. لكنّه في المقابل يعطي للمعارضة المسلّحة صفة السلفية والتشدد الإسلامي (للسنّة). وساعدها في ذلك أنّ العديد من القوى السياسية والإعلامية المنتشرة في العالم الإسلامي ساعدت على تطبيق بإستخدامها هي الأخرى خطاب طائفي متشدد ضد كلّ من ليس سنّي، مثل: التصريح الذي أعلنه حسن نصر الله في خطاب ألقاه في الذكرى الـ13 للإنسحاب الإسرائيلي من لبنان: "أقول لكم أيها الناس الشرفاء، أيّها المجاهدون، أيّها الأبطال.. كما كنت أعدكم بالنصر دائمًا، أعدكم بالنصر مجددًا."[1] وفي تحليل هذه الجملة من الخطاب يلاحظ أنّها كانت تحمل كثيرا من المصطلحات التعبوية سواء للنظام السوري والمقاتلين غلى جانبه من حزب الله أو من البقية.

و قد دفع النظام الوضع إلى الحرب الطائفية لإعتبارات عديدة:

1- حشد الأقليات عامة (عدا السنيّة) والطائفة العلوية خاصة حوله، وربط بقائها ببقائه.

2- تخويف المجتمع السوري من هذا الوضع "المسلّح"، وكذا المجتمع الدولي من نتائج إنتصار المعارضة وأثر ذلك على السوريين وأبناء الأقليات الدينية الأخرى في مقدمتها المسيحية، لتفتح بذلك الباب للقوى الخارجية بالتدّخل لصالحه في إطار حماية الأقليات في ظلّ حقوق الإنسان.

3- الإستفادة من ذات الطوائف الموجودة في الداخل السوري و الداعمة له، والتي لها إمتداد في دول الجوار، و ذلك للحصول على دعمهم ودفعهم للإنخراط معهم.[2]

---

[1]- زهير سالم: **هل سيتركون لحسن نصرالله... تحديد زمان المعركة ومكانها؟**، نقلا عن: http://asharqalarabi.org.uk، تمت الزيارة بتاريخ 2013/12/13، التوقيت 01:40.

[2]- علي العبد الله، مرجع سابق، ص. 05.

المبحث الثاني: الإستقطاب الطائفي على الساحة الإقليمية

يبدو النزاع السوري في جوانبه أزمة إقليمية، والسبب في ذلك أنّ العديد من دول المنطقة تمثّل أعمدة التوازن الإقليمي لهذه الأزمة. ومنطقة المشرق العربي عموما. ويعد هيكل السلطة في سوريا من المحددات المهمة في تعريف ميزان القوى في منطقة المشرق، وفي التأثير في أمن دول الخليج، حيث سيفجر الوضع في سوريا مشاكل داخلية في دول الخليج، قد تعظّم من أزمة الشرعية فيها، خاصة البحرين والسعودية.

ويعود سبب التركيز الطائفي على الساحة الإقليمية للنزاع السوري بسبب وجود الإرتباط التاريخي والجغرافي لها مع العديد من دول الجوار خاصة لبنان والعراق. فقد كان لهذا النزاع تداعيات على الإستقرار السياسي والأمني في العديد من المدن اللبنانية خاصة بيروت وطرابلس. [1]

تنقسم الدول الفاعلة إقليميا حول النزاع في سوريا إلى:

– تركيا، مصر، السعودية، قطر وباقي دول الخليج: والتي تشكّل الدول المساندة للمعارضة السورية. ويُطلق عليها البعض "المحور السنّي".

– إيران، العراق ولبنان (حزب الله): ويعتبرون ظهيرا قويا للنظام في سوريا. فبالنسبة لهم سقوطه خسارة إستراتيجية، لإنّ المستهدف ليس فقط نظام الأسد، وإنّما محور المقاومة والممانعة الذي يشكّل إيران، سوريا وحزب الله (لبنان)، والذي يطلق المحور الشيعي.

1- البعد التركي- السعودي:

- **تركيا:**

تمتعت سوريا وتركيا، حتى وقت قريب، بعلاقات ممتازة، وقد تعاونتا منذ عام 1998 في عدد من المجالات الأمنية والسياسية والإقتصادية، لتزداد أكثر فأكثر مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة. فحظيت سوريا بأهمية في كبيرة في توجهات السياسة الخارجية التركية. حيث وقعت الدولتان إتفاقية تجارة حرة في عام 2004 دخلت حيز التنفيذ في عام 2007 ،الأمر الذي ساعد على الإنتعاش الإقتصادي في

[1]- صافيناز محمد احمد: **التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار**، نقلا عن:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2738، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/26، التوقيت 23:35.

البلدين، وذلك بجانب إلغاء التأشيرات، وعقد تدريبات عسكرية مشتركة، وتوقيع إتفاقيات للتعاون العسكري التقني، لتتطور العلاقات بين الجانبين إلى درجة غير مسبوقة، حتى مع إحتفاظ تركيا بعلاقاتها الوثيقة مع إسرائيل. والجدير ذكره في هذا الصدد أنّ العلاقات القويّة مع سوريا كانت جزء من السياسة التركية التي إتبّعها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، والتي أُصْطِلِحَ على تسميتها بـ"تصفير المشكلات مع دول الجوار"، وهي الفكرة التي إستهدف أساساً بناء روابط سياسية واقتصادية قوية مع الدول المجاورة لتركيا، بغض النظر عن الطبيعة السلطوية لأنظمتها، وبهدف تعزيز وضع تركيا الإقليمي.

غير أنّ ما حدث في الدول العربية من حراك إجتماعي بلغ درجات قصوى من العنف، جعلها تعيد النظر في سياستها الخارجية تجاه الدول العربية، خاصة سوريا، بسبب ممارسات النظام السوري ضد معارضيه.[1] ونظرا لحساسية سوريا بالنسبة لتركيا فقد كانت شديدة الحذر محاولة بكلّ ثقلها تجاوز البعد الطائفي، ما جعل موقفه غير واضح. لكنّها في النهاية إختارت دعم المعارضة.

وقد تمركز الدور التركي في سوريا على المحاور التالية:

1- دعم المعارضة على الأرض: حيث أنّ أغلب اللقاءات التي تمت من أجل تكوين المعارضة كانت تركيا موقعا لها، أو يتّم الإعلان عنها من طرف القادة الموجودين في تركيا. بدء من إعلان العقيد رياض الأسعد عن تأسيس الجيش الحرّ من تركيا في 2011/07/29، وإنتهاء بتأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا خلال شهر ديسمبر 2012.

أكثر ما تخشاه تركيا هو صراع طائفي قد ينتقل إليها، وتخشى في ظلّ ذلك من أن يتخّذ "حزب العمّال الكردستاني*" من الأراضي السورية قاعدة لإطلاق عمليات ضدّها. ناهيك عن خشيتها من التطلّعات القومية الكردية في سوريا وتأثيرها على أكراد تركيا. خصوصا بعد تشكّل إقليم كردستان في العراق. وهو ما عبّر عنه وزير خارجيتها "أحمد داوود أوغلو" حين قال أنّ تركيا تحذّر من حرب طائفية باردة في المنطقة. وإعتبرت أنّ التوتر السنّي- العلوي (الشيعي) سيكون إنتحارا للمنطقة بكاملها.[2]

حاولت التأثير في الأزمة من خلال النقاط التالية:

---

[1]- أحمد عبد الحليم إيمان: **الخيارات المحتملة لتركيا تجاه الأزمة السورية**، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/05، التوقيت 11:52.

*حزب العمال الكردستاني هو حزب يساري كردي مسلّح، ذو توجهات قومية، كردية وماركسية. هدفه إنشاء دولة كردستان، نشأ الحزب في السبعينيات وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة عبد الله أوجلان،

[2]- علي حسين باكير: **أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص. 02.

2- إحتضان المعارضة: خاصة المجلس الوطني السوري، الذي كانت تتواصل معه على إعتبار أنّ تركيا من مصلحتها أن يقوم السوريون أنفسهم إحتواء الملف الكردي السوري بدلا من أن تتدخّل.

وذلك من خلال السماح لها بعقد سلسلة من المؤتمرات لها في إسطنبول وأنطاليا. فضلا عن تأمين المأوى لآلاف اللاجئين السوريين في المناطق التركية المجاورة للحدود السورية.[1]

- **السعودية:**

أمّا دول الخليج، خاصة السعودية وقطر، فهما يرغبان من خلال سقوط النظام السياسي السوري إسقاط أهمّ وأشدّ حلفاء إيران (الشيعة). ما سيفتح الطريق أمام السعودية لزيادة تأثيرها في سوريا ولبنان من خلال حلفائها هناك. خاصة وأنّها يرجّح دولة سنيّة متحالفة معها.

ونظرا لأنّ السعودية تحدد هويتها بتعابير يغلب عليها الطابع الديني، فالخلافات الطائفية برزت كأهم عامل مؤثر في الأمن والسياسة السورية الداخلية. لذلك فربما قد تسعى لاحقا لإبرام إتفاق على غرار "إتفاق الطائف اللبناني*". الذي يضمن للأكثرية السنيّة السيطرة على سوريا.

وفي إطار الدعم المقدّم منها فتحت السعودية سجونها أمام من يريد أن يلتحق بالجهاد في سوريا. فقد ورد في وثيقة مسربّة من وزارة الداخلية السعودية (لم تكذّب أيّ جهة رسمية سعودية هذه الوثيقة)، معنونة إلى "اللواء سعود الثنيان" فيها تمّ الإتفاق مع السجناء على إعفائهم من إقامة الحدّ الشرعي عليهم، وصرف معاشات شهرية لعائلاتهم وذويهم الذين سيتّم منعهم من السفر إلى خارج السعودية. مقابل تأهيل المتهمّين وتدريبهم من أجل إرسالهم إلى الجهاد في سوريا. كما أنّ التقارير تتحدث عن أنّ المملكة العربية السعودية رواتب لعناصر الجيش الحرّ وتقديم الدعم المادي للمعارضة. كما أشارت صحيفة "واشنطن بوست" بأنّ الجيش الحرّ تلقى دعما في الأسلحة بما وزنه 35 طنا.

كما نجد قطر كذلك التي ألقت بكلّ ثقلها لدعم المعارضة، حيث تتحدث صحيفة "فايننشل تايمز" عن مساعدات قطرية للمعارضة بقيمة 3 بلايين دولار (أكبر دولة مانحة) خلال سنتين.[2] كما سعت أيضا

---

[1] - BAKR Sidki, « the syrian revolution and the role of turkey »,**perspectives**, n°03 , (february 2012), P28.

*إتفاق الطائف هو إتفّاق تمّ التوصّل إليه بواسطة المملكة العربية السعودية في 30 سبتمبر 1989 في مدينة الطائف أنهى الحرب الأهلية اللبنانية.

[2] - عبد الحليم محمد بسيوني: مرجع سابق.

قطر لدعم المعارضة عن طريق السماح لقوى المعارضة بالإجتماع على أرضها ، أهمها إجتماع الدوحة في نوفمبر 2012، والذي إنتهى بتكوين الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

2- البعد الإيراني:

تبدو أهمية سوريا في السياسة الإيرانية في ما صرّح به رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية "فيروز أبادي" في 8 مارس 2013 عندما قال: "سندافع عن سوريا بكلّ وجودنا". ذلك أنّ السياسة الخارجية الإيرانية ترتكز على خمسة أسس هي:

- مصلحة إيران القومية بإعتبارها دولة.
- تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي.
- السيطرة والتأثير على المعابر المائية في الخليج.
- الشيعية السياسية بإعتبارها أيديولوجية الدولة، وأداة في علاقاتها مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران.
- الشعور القومي الإيراني بمقومات دور دولة إقليمية عظمى من حيث الثروة، الحجم والعراقة الحضارية.[1]

وفي هذا البعد نتحدث كذلك عن حزب الله اللبناني بإعتبارهما وجهان لعملة واحدة. فالخمينيون اللبنانيون يعملون بزعامة "حسن نصر الله" الوكيل الشرعي لمرشد الثورة الإسلامية في لبنان، على أساس أنّها إمتداد للثورة الإسلامية الإيرانية.[2] حيث ورد في مقال صادر عن جريدة الشرق الأوسط بوجود مراكز تدريب لحزب الله في البقاع اللبناني، تقوم بتدريب شبّان من الشيعة السوريين على القتال، ودفع رواتب لهم للقتال. كما قُدّر عددهم بـ1500 عنصرا. وهو الأمر الذي إعترف به "حسن نصر الله" عازيا ذلك إلى التداخل السكاني والجغرافي في المناطق الحدودية بين الدولتين في شمال البقاع ومحافظة حمص. [3]

كذلك الأسلوب الخطابي الذي إعتمده حسن نصر الله والذي يعمل على تحريض أبناء لبنان ضد السوريين الثائرين على نظام الأسد. مستخدما في ذلك عبارات رنانة وحجج واهية كالدفاع عن المقدسات الشيعية وغيرها.[4]

---

[1]- بشارة عزمي: مرجع سابق، ص ص. 511،512.
[2]- دون كاتب: **البعث الشيعي في سوريا (1919- 2007)**، سوريا، المعهد الدولي للدراسات السورية، 2009، ص. 119.
[3]- دون كاتب: "خطوط تماس مع مقاتلي المعارضة في "القصير"، ومشورة تقنية وإستراتيجية"، **جريدة الشرق الأوسط**، ع. 12461، 2013/01/09، ص. 02.
[4]- زهير سالم،مرجع سابق.

منذ بداية النزاع أعلنت طهران دعمها الكامل للنظام السوري، وهذا طبيعي ومفهوم في ظلّ التحالف القائم بين البلدين، والذي يمتد من طهران إلى دمشق وصولا إلى بيروت (حزب الله). وقد كان موقفها هذا مخالفا لموقفها من باقي حالات الحراك الإجتماعي في مصر وتونس. حين أعلنت أنّها تصّب في إستراتيجية الثورة الإسلامية ضد القوى الغربية.

ولقد أتاح سقوط نظام صدام حسين في العراق عام 2003 فرصة تاريخية للجمهورية الإيرانية الإسلامية للبداية بتطبيق إستراتيجيتها في تصدير "الثورة الإسلامية الإيرانية" لكلّ العالم العربي، لكن هذا المشروع من دون سوريا سيفقد معظم طموحاته في التمدّد. حيث أنّه بخروج سوريا ما بعد الأسد من دائرة المعسكر الإيراني سيعيق إيران من التواجد الكبير والمؤثر في المنطقة.[1]

فإيران تنظر للوضع من زاوية رغبتها في تأسيس حكومة إسلامية تحكمها ولاية الفقيه* كترجمة عصرية وعملية لمفهوم الإمامة الراسخ في الفكر الشيعي، لذلك من جهة، نجدها تقف لصالح النظام السوري، وتعتبر ما يحدث هناك مؤامرة على محور الممانعة وتقدّم دعما معنويا وماديا وعسكريا ولوجستيا. لكن في الأصل ترى فيّ إضعاف سوريا زعزعة لمشروعها، حيث تفقد أهمّ حليف لها في المنطقة. ومن جهة أخرى تعتبر هذه الحالة فرصة مواتية لزعزعة إستقرار وأمن دول الخليج. وتطبيقا لطليعة أهدافها منذ قيام الثورة الإسلامية، وهو جعل إيديولوجيتها الرسمية تحتل الصدارة في المجتمعات الأهلية الشيعية في مختلف أنحاء العالم، نجدها تدعم الحراك في البحرين والحوثيين الشيعة في اليمن، في صراعهم مع السلطة.[2] لذلك نجدها تنفق بسخاء أموالا حكومية لدعم النظام السوري بالتحديد خلافا لكل الأنظمة العربية الأخرى التي شهدت نفس الحراك ولنفس الأسباب. حيث كشفت صحيفة فرنسية بأنّ المرشد الأعلى بإيران "آية الله الخامنئي" وافق على أن تدّعم بلاده سوريا ماليا بقيمة 5.8 مليار دولار.[3]

وحاولت إيران التأثير في الوضع في سوريا من خلال زاويتين أساسيتين هما:

---

[1]- ياسر الزعاترة: **لماذا تلقي إيران بثقلها خلف النظام السوري؟**، نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/32bfd85f-a1dd-4b9d-bec9-13a29c80ca06، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 23:10.

*ولاية الفقيه هو مصطلح جديد ظهر في الفقه الشيعي،حيث يعتبر الفقهاء الولاية حاكمية مؤقتة في عصر غيبة الإمام الثاني عشر (المهدي المنتظر).

[2]- دلي خورشيد: **أين إيران وتركيا من الأزمة السورية؟**، نقلا عن: http://14march.org/news-details.php?nid=MzA5NTc2، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 23:57.

[3] - FREIDMAN George : **Syria, Iran and the balance of power in middle East**, citant http://www.stratfor.com/weekly/20111121-syria-iran-and-balance-power-middle-east, visité le 11/12/13, 10 :40.

1- الدعم من خلال المواقف السياسية والتغطية الإعلامية و الدعم المالي والإقتصادي: والذي يبدو واضحا وبشدة من خلال مواقف النظام الإيراني كما ذكر سابق، من تصريحات داعمة للنظام ومحذّرة في ذات الوقت من أيّ محاولة تدخّل في البلاد، لأنّ عواقبه ستكون على المنطقة ككلّ. أمّا إعلاميا فمن خلال تغطية القنوات الإيرانية، مثل قناة العالم الإخبارية التي يركزّ في خطابه الإعلامي على تصوير النظام السوري وكأنّه في إطار مكافحة الإرهاب.

2- الدعم العسكري واللوجستي: إلى جانب قوات النظام السورية تقاتل أيضا قوات خاصة من "الحرس الثوري الجمهوري الإيراني" ضد الثوار السوريين، والذي يعتبر الداعم الأول للنظام السوري في الميدان. وذلك بعد الإعتراف رسميا من طرف قائدهم اللواء "علي الجعفري" والأكثر من هذا، فبناء على التوجّه الإيراني فإنّ جنودا من المشاة الإيرانية أقرّوا الذهاب إلى سوريا لدعم الجيش النظامي هناك. ويتم إرسالهم إلى سوريا عبر شمال البلاد والجزء الكردي في اتجها الحدود العراقية. ولا تتجلى مهمتهم في المشاركة في المعارك بل في حراسة مخازن الأسلحة ومدّ الثكنات العسكرية بالمؤونة. فضلا عن التواجد الميداني "لسرايا القدس*" في النزاع.[1]

كما تمثّل الدعم الإيراني أيضا فيما عبّر عنه "دافيد ريغوليه روز" (باحث في المعهد الفرنسي للتحليلات الإستراتيجية)، حين قال بأنّ الدعم الإيراني في البداية تمثّل في وسائط كشف ومراقبة الإتصالات الهاتفية واتصالات الإنترنيت. وحينما تدهورت الأوضاع أكثر، في شهر ماي 2011، قدّمت طهران خبراتها في قمع أعمال الشَغَب في المدن. وفي تلك الفترة، قام نائب قائد شرطة إيران "أحمد رضا رادان"، الذي لعب دوراً مهماً في قمع مظاهرات جوان 2009 في إيران، بزيارة دمشق. وفي نهاية عام 2011، حينما بدأ "الجيش الحرّ" يتشكل فعليا، إنتقلت طهران إلى الدعم العسكري لنظام الأسد". كما أنّ التقارير تتحدث عن أبعد من هذا، من خلال حماية الحدود لمنع تسرّب الأسلحة والمقاتلين، المراقبة بواسطة طائرات من دون طيار، وحماية كبار الشخصيات، والدعم الفنّي للمدفعية.[2]

---

* سرايا القدس هي عبارة عن وحدة خاصة للحرس الإيراني (پاسداران)، والتي تتجلى مهمتها في القيام بعمليات في الخارج.

[1]- غاسم سليمان: **الدعم الإيراني للأسد.. الخلفيات والوسائل**، نقلا عن: http://www.dw.de، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/09، التوقيت 00:01.

[2]- دون كاتب : **مشروع إيراني لتشكيل قوة عسكرية تعادل "الباسداران" في سوريا**، نقلا عن: http://alasr.ws/articles/view/13466، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 12:28.

ما جعل المراقبون يؤكدّون أن إيران مستعدة للدخول في حرب إقليمية طائفية ومذهبية على السماح بسقوط نظام الأسد.[1]

[1]- دون كاتب: "مخاوف من أن ينتقل الصراع في سوريا إلى حرب إقليمية"، **جريدة العرب**، ع. 9213، (ماي 2013)، ص. 1.

المبحث الثالث: الإستقطاب الطائفي على الساحة الدولية

إنّ ما يسري على الساحة السورية يؤثر دون شكّ على مواقف الدول الكبرى، ويجعلها تناضل من أجل منع السيناريوهات غير المحبّذة بالنسبة لها. إنّ أكثر ما تخشاه القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا هو وصول الملف السوري إلى الخاتمة دون أن يكون لهما تأثير على سوريا ما بعد الأسد.

1- روسيا:

روسيا كان لها دائم موضع قدم في الشرق الأوسط في مناطق مختلفة مثل مصر، اليمن، العراق وسوريا، وفعليا لم يتبّق لها إلاّ هذه الأخيرة. وهي تُدرك أنّ لها مصالح كبرى ومهمة. وجالية يفوق تعدادها الـ200 ألف نسمة في سوريا. وتبادلا تجاريا قويا. [1]

تزامن النزاع في سوريا مع عمل سوريا على العودة لتأثير في الساحة الدولية، بعد النجاح الذي حققته في أزمة جورجيا، وبناء على قناعة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبدأ بتراجع منظّم في الشرق الأوسط بالنظر إلى مشاكلها الداخلية من جهة، وفشل سياساتها في الشرق الأوسط في كلّ من أفغانستان والعراق.

تعتبر روسيا لدى الكثير من المحللين آخر قطب عالمي داعم للنظام السوري (إلى جانب الصين)، خاصة مع إستخدامها لحقّ "الفيتو" لأكثر من مرة لمنع التدخل العسكري فيها بأيّ شكل من الأشكال. كمحاولة منها لحماية آخر معاقلها في العالم العربي.[2]

فروسيا تخشى على قواعدها في سوريا، التي تقع بجانب تركيا الحليف المهم للغرب والعضو في الحلف الأطلسي، وكونها من أكبر مستوردي السلاح الروسي.

وقد عملت روسيا أيضا على تأجيج الثقافة الطائفية، وليس غريبا أن تُعلن دولة كروسيا على لسان وزير خارجيتها بأنّها لا تريد حكومة إسلامية سنيّة الطابع في سوريا، وذلك خوفا من الإسلام المتشدد.[1]

---

[1]- حسين شبكشي: "صفقة الرئيس بالأسد"، **الشرق الأوسط**، ع. 12445، (24 ديسمبر 2012)، ص.16.

[2] - PICHON frederic **: la Syrie, quel enjeu pour la Russie au Moyent-Orient ?**, citant : http://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=PE_131_0107, visité le 11/12/13, 10 :46.

موسكو تدافع تقليديا في هذه المنطقة على الأقليات المسيحية الأرثودكسية، في نفس الوقت الذي تقيّم فيه اللائكية التي يعتمدها النظام العلوي بالنظر للموجات الإسلامية في البلدان العربية.[2]

وفي تحليل السياسة الروسية نجدها تعمل على تفكيك أوصال المجتمع العربي، وذلك من أجل أن يبقى السوق الأولى لأسلحتها من جهة، ومنع تكوين خط جغرافي سياسي إقتصادي طبيعي من الوصول بالنفط العربي وغازه –الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية– إلى تركيا وأوروبا لضمان سيولة ورخص وإحتكار الروس لخطوط الطاقة مع أوروبا.وبناء عليه فالإستراتيجية الروسية تقوم على الإستثمار في النزاع المذهبي في الوطن العربي بين السنّة والشيعة[3].

ودعمت روسيا سوريا من خلال:

- حق النقض في مجلس الأمن: حيث إستخدمته ثلاث مرات متتالية في :

–4 أكتوبر 2011: حيث منع الفيتو الروسي– الصيني المشترك في مجلس الأمن من تمرير قرار تقدمت به الدول الأروبية وحظي بدعم الولايات المتحدة الأمريكية،يدين النظام السوري بسبب قمعه حركة الإحتجاجات، ويلمّح إلى إمكانية فرض عقوبات إقتصادية عليها في حالة إستمررا أعمال القمع.

–4 فيفري 2012: حيث منع نفس الفيتو تمرير مشروع قرار عربي حظي بدعم الدول الغربية في مجلس الأمن، يتبنى خطة العمل العربية للإنتقال السياسي في سوريا.

–19 جويلية 2012: منع الفيتو تمرير مشروع غربي في مجلس الأمن يضع خطة كوفي عنان تحت فقرات في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتُطالب بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري.[4]

- **الدعم العسكري:** حيث تتحدث التقارير على أنّه في 8 جانفي 2012 وصول أسطول حربي روسي ضخم تقوده حاملة طائرات إلى القاعدة العسكرية البحرية

---

[1]- علي أسعد: **بنية الخطاب الطائفي وديناميّاته السياسية في سوريا**، نقلا عن:
http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/1735، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/26، الساعة: 23:41.

[2] - PICHON Frédéric, Op Cit.

[3]- محمد حسين عبد المنعم: **أبعاد التحوّل في الموقف الروسي من الصراع في سوريا**، نقلا عن: http://rcssmideast.org/reviews، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/30، التوقيت 20:35.

[4]- بشارة عزمي: مرجع سابق، ص ص. 480،481.

الروسية بميناء طرطوس. ونظرا لزيادة نبرة التصعيد خاصة من المجتمع الدولي ذهبت روسيا إلى حدّ إعلان مصدر في قيادة أركان القوات المسلحة في 4 سبتمبر 2013 بأنّ القطع الحربية الروسية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط مستعدة للتدخل في أيّ لحظة.[1]

2- الولايات المتحدة الأمريكية:

لا أحد يساوره الشكّ في مفتاحية المنطقة العربية خاصة الشرق الأوسط في مشروع الخطة الأمريكية الكبرى، والتي غدت نقطة إرتكاز وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي. لذا كان أيّ تهديد فيها يمثّل بالضرورة تهديد للأمن القومي الأمريكي. ومن المعروف أنّ السياسة الأمريكية الحالية ومن سبقتها من الإدارات الأخرى، تقوم على بعدين خارجين في الشرق الأوسط، وهما قاعدة أمنية قابلة للبقاء في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى إعادة تشكيل السياسات الإقتصادية والثقافية الداخلية في المنطقة عن طريق الإصلاحات الليبرالية من جهة أخرى.[2]

وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى علاقاتها بالنزاع في سوريا من منظور إستراتيجيتها في الشرق الأوسط. والتي تقوم على ثلاث محددات: أمن إسرائيل، ضمان إمدادات النفط ومنع آثار تعطلّه على الإقتصاد العالمي، ومكافحة الإرهاب بتعريفه الأمريكي. إذن فخوف أمريكا الكبير هو من أن ينتقل النزاع إلى دول النفط العربية دون أن تكون قادرة على إدارتها، ممّا يشكّل خطرا داهما على مصالحها الإقتصادية وقواعدها العسكرية في الخليج. وقد تشكّل إدراج "جبهة النصرة" إلى قائمة الجماعات الإرهابية إحدى أهمّ المبررات في عدم دعم المعارضة في سوريا، بحجة وجود المتطرفين الإسلاميين بين صفوف الثوّار.[3]

وقد مرّ الموقف الأمريكي من النزاع السوري بمجموعة من المراحل. فقد راهن في البداية على الإصلاح، حيث كانت هناك فقط في البداية إدانة لفظية لعنف النظام. ودعوته لتلبية مطالب المحتجين ومطالبته بالإصلاح. ثمّ تحوّل نحو فرض العقوبات والدعوة للتنحي.

وقد أوضح النزاع في سوريا بوضوح حالة الإنكفاء الأمريكي النسبي عن التدخل المباشر بإعتباره نهجا وإستراتيجية إتبعتها إدارة أوباما منذ وصولها للحكم في بداية 2009. لكن تنامي تأثير الرأي العام

---

[1]- دون كاتب: **العلاقات الروسية السورية منذ الثورة**، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/news/pages/d85a864c-306f-4ac2-b565-1b718d377d1c، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 15:11.

[2]- هدسون مايكل: **الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم**، نقلا عن: www.ahram.org.eg/NewsPrint/221390.asp، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/15، التوقيت 02:50.

[3]-ثائر أبو صالح: **صراع الإستراتيجيات في سوريا**، نقلا عن: http://scpss.org/?p=1268، تمت الزيارة بتاريخ 2013/12/11، التوقيت 10:53.

بعد إنطلاق الحراك الإجتماعي العربي، فرض الوضع على الولايات المتحدة الأمريكية الترحيب بهذه المبادرات ودعمها ومحاولة التأثير فيها من دون الإضطرار للتدخل العسكري.

وقد عبّر هنري كيسنجر في أحد تصريحاته أنّ "القضية السورية هي صراع تاريخي بين السنّة والشيعة. وقد ثار السنّة ضدّ الطائفة العلوية التي تحكم سوريا غير أنّ معظم الأقليات الباقية في البلاد تدعم العلويين. لذلك فإنّ على أمريكا العمل من أجل قيام حكومة إنتقالية دون أن يكون الأمر مرتبطا في بداية الأمر برحيل الأسد عن السلطة، لأنّه سيوّلد فوضى."

وبدأت تظهر ملامح الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تقوم على الإستفادة من التعددية الإثنية والدينية والطائفية في المنطقة العربية لترسيخ الأمن القومي الأمريكي، خاصة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة هي[1]:

1- تعزيز دور المؤسسات الدولية في مراقبة حقوق الإنسان في المنطقة وتوظيفها لتحقيق أغراض سياسية.
2- دعم التطور الديمقراطي الهادف إلى إضعاف مؤسسات الحكم الشمولي الذي ساد أنظمة المنطقة، وأصبح عصياً على الإصلاح.
3- تمكين الأقليات باعتبارها أحد أبرز وسائل وقف مدّ الحركات الإسلامية وتعاظم دورها في السياسة.

وقد مثّل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 نقطة تحول في المنطقة العربية،[2] حيث تمّ إعتماد نظام سياسي يقوم على تقسيم الحكم بين الأكراد والشيعة والسنة بصورة شبه رسمية، وفي الوقت ذاته أصبح الانقسام العرقي والطائفي في المحافظات العراقية أمراً لا يمكن تجاهله على أرض الواقع. ومنذ ذلك الحين ارتبط المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط بترجيح كفة المنظمات الشيعية، والدعوة إلى زيادة تمثيلها في أنظمة الإدارة والحكم، وذلك بعد أن قام الأمريكان بالدور الأكبر في تدمير القدرات العسكرية العراقية والتي كانت تمثل آلة الردع في وجه إيران ومشروعها التوسعي .

---

[1]- بشير زين العابدين، مرجع سابق.

[2]- إيمان رجب: **سياسات دول الخليج تجاه الصراع في سوريا**، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/30، التوقيت 22:29.

وبعد ثلاث سنوات من النشاط المكثف لبرامج دعم الديمقراطية، لاحظ الباحث الأمريكي ماكسميلان أن الأحزاب السنيّة التي تعاملت بحذر وريبة مع هذه البرامج قد ضعف دورها، بينما انتعش نشاط المنظمات الشيعية التي تجاوبت مع برامج دعم الديمقراطية وكانت المستفيد الأكبر منها. وفي المرحلة الممتدة ما بين عامي 2003 و2007 أخذت تظهر ملامح المشروع الأمريكي للشرق الأوسط من خلال برامج "دعم الديمقراطية" التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بفكرة تمكين الأقليات الطائفية في أنظمة الإدارة والحكم بدول المنطقة، فقد تحدث تقرير نشره معهد "غلوبال ريسيرتش" في شهر نوفمبر 2006؛ عن وجود تنسيق: أمريكي–بريطاني–إسرائيلي يهدف إلى تمكين الأقليات في المنطقة، وتوقع التقرير أن تشهد المرحلة المقبلة بذل جهود إستخباراتية لتشجيع الأقليات في المنقطة للمطالبة بكيانات سياسية مستقلة مما يقدّم حجّة قوية للتدّخل الغربي في شؤون هذه الدول لحماية الأقليات فيها.

وما لبث أن اتسعت مظاهر إمتداد الحركات الطائفية من خلال النشاط الحقوقي الذي حظي بدعم العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية في الغرب؛ والتي بدأت تسوق لفكرة اضطهاد الأقليات في الدول العربية، وأصبحت هذه المجموعات تمارس نشاطاً دبلوماسياً واسعاً في العواصم الغربية، وتتمتع بتمثيل إعلامي كبير، حيث تصدر منشورات في دور نشر غربية، ويشارك منتسبوها في الكتابة الصحفية وفي القنوات الفضائية وغيرها من وسائل الإعلام الخارجي .

وقد صدرت في الولايات المتحدة وبريطانيا مجموعة من الكتب والبحوث[1] التي تحلل ظاهرة إهتمام الولايات المتحدة بتعزيز موقف الشيعة في العالم العربي، حيث أكدت دراسة لعضو في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي أنّ الولايات المتحدة تعزز سياسة تمكين الشيعة في العالم العربي، إذ كان لها الفضل في تأسيس" :أول كيان عربي شيعي في العراق"، وقد فرض ذلك عليها وضع سياسة جديدة للتعامل مع الشيعة في المنطقة الممتدة ما بين لبنان وباكستان، ورأت الدراسة أنّ مصالح الولايات المتحدة مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بتمكين الشيعة في هذه المنطقة، وذلك إنطلاقاً من القناعة السائدة في الأروقة الأمنية الأمريكية أنّ الشيعة لم يشكلوا أيّ خطر إستراتيجي على الولايات المتحدة كما فعلت الجماعات السنيّة المتشددة كالقاعدة وطالبان، واعتبرت الدارسة السيستاني أحد أكبر الداعمين للمشروع الديمقراطي الأمريكي في العراق، التي أصبحت أول دولة عربية يعيّن فيها رئيس وزراء شيعي بصفة رسمية، ورأت الدراسة أنّ المنظمات الشيعية في المنطقة العربية قد أصبحت الحليف الرئيس للولايات المتحدة، ولا شك في أنّه سيكون لها دور في تحجيم خطر التطرف السني .

[1]- فرقة بحث: **دراسة حول الشرق الأوسط الجديد**، بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات، د.س.ن، ص ص. 3،4.

ويمكن فهم السياسة الخارجية الأمريكية في إطار "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذي إعتمدته الإدارة الأمريكية منذ هجمات 2001. كما يمكن القول أنّ الإستراتيجية الغربية تجاه الشرق الأوسط منذ منتصف القرن التاسع عشر تقوم بالأساس على تقسيم الدول العربية إلى مجموعة من الدول على أساس ديني طائفي وإثني. وهو ما عبّر عنه ضابط متقاعد برتبة مقدم "رالف بيترز" وذلك حين وضع مخططا لإعادة تقسيم الشرق الأوسط* مشيرا فيه إلى الغبن والظلم الذي لحق الأقليات في التقسيم الذي كان في أوائل القرن العشرين (إتفاقية سايكس بيكو)، وهنا هو يتحدث عن المسيحيين، العلويين، النقشبنديين وغيرهم، لذلك نجده يطالب بإعادة تقسيم المنطقة مع مراعاة حقّ هذه الدول في بناء دولتها الخاصة.

ويظهر من هذه التصريحات ملامح سياسة الإدارة الأمريكية لمرحلة ما بعد بشار أسد؛ والتي تنطلق من محورين رئيسين[1]:

1- تبني السياسية التفتيتية التي إنتهجتها الإدارة الأمريكية في العراق، وذلك من خلال تعزيز دور المجموعات خارج إطار الدول، والتي تقوم على أسس إثنية ودينية وطائفية، وتشجيعها للإسهام في العملية السياسية باعتبارها الضامن الأساس لمنع الحركات الإسلامية من الإنفراد بالحكم.

2- المحافظة على البنية التحتية للمؤسسة العسكرية والأمنية (الطائفية-العشائرية) في سوريا، بإعتبارها القوة الوحيدة التي أثبتت قدرتها في المحافظة على أمن "إسرائيل" ومنع الأزمة من الإنتشار عبر الحدود. ولا يتأتّى ذلك إلاّ من خلال إضعاف الجيش الحرّ، ومنع إمدادات الأسلحة النوعية عن كتائبه حتى لا تكون قادرة على تدمير البنية التحتية لفرق النظام.

أمّا عن الإستراتيجيات التي تعتمدها الولايات المتحدة من أجل حلّ القضية بما يتوافق ومصالحها نجد وإن كان في الأصل ليس بحلّ بقدر ما هو صياغة للواقع وفق إستراتيجيتها:

وتتمثل في إخراج مارد الإرهاب من قمقمه بتواطىء مع القاعدة والأنظمة الإسلاموية الحاكمة لزرع ما أصبح يعرف في الإستراتيجية الأمريكية بـ"الفوضى الخلاقة" من أجل تحقيق الأهداف التالية:

---

* في مقال نشر في بمجلة القوات المسلحة الأمريكية في عدد جوان 2006.

[1]- محمود حمدي أبو القاسم : **قراءة في الموقف الأمركي تجاه الأزمة السورية**، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1097996&eid=1875، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/30، التوقيت 23:17.

الهدف الأول: إشغال الجيوش العربية بحرب طاحنة ضد الإرهابيين تأدي إلى تدمير الدولة كما هو حصل الآن في العراق وليبيا وما هو ظاهر في سوريا.. وصولا إلى تفكيك هذه الجيوش وتحويلها إلى قوات أمن لقمع الشعوب المستضعفة بعد زرع الخوف واليأس في قلوب ونفوس الناس.

الهدف الثاني: تفتيت الأوطان العربية إلى إمارات إثنية ومذهبية ضعيفة ومتناحرة تعتمد كلية على المساعدة الأمريكية والدعم الصهيوني[1].

ومن خلال إستقراء المبادرات الدولية التي تقودها كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا؛ يمكن القول أن هذه الدول تسعى إلى إحتواء الأزمة من خلال تحقيق التوافق مع روسيا والصين في الإبقاء على النظام، مع تغيير قيادته المتمثلة في بشار أسد وبعض قادته الأمنيين والعسكريين.

لكن مع قليل من الإستقراء نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تدرك خريطة الغاز في المنطقة وهي من تركمانستان وأذربيجان وإيران إلى مصر، والغاز الذي كانت تعلم به واشنطن فقط في ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين فلسطين ولبنان وقبرص، وأدركت واشنطن أنّ السيطرة على هذه المنابع تعني بقاء واشنطن قطب أوحد يدير العالم، فهي قادرة على منافسة الغاز الروسي، وكون غاز أذربيجان وتركمانستان الوصول لهم صعب كونهم في منطقة نفوذ روسي، فإنّ الوصول لهم سهل في حال سيطرت واشنطن على غاز المتوسط وزودت أوروبا بالغاز وأصبحت موسكو عاجزة عن شراء الغاز من آسيا الوسطى، التي سترغم للدخول في النفق الأمريكي، و لكن الحصول على الغاز في المتوسط يحتاج إلى سلام في المنطقة، والسلام في المنطقة وفق الشرعية الدولية سيكون بداية نهاية إسرائيل، و هنا قررت واشنطن تقسيم الشرق الأوسط الى دول طائفية تديرها إسرائيل، بحيث تتمكن من تصفية القضية الفلسطينية .

أمّا الدول التي واشنطن بصدد إنشائها[2]:

1- مصر : دولة قبطية و دولة سنيّة متشدّدة و دولة للنوبيين، ودليل ذلك أعقب الحراك الإجتماعي وإسقاط نظام حسني مبارك عنف طائفي مدروس، يربط تطوّر الوضع في مصر مع الوضع في سوريا، وبالتالي فسرّ الفراغ السياسي في مصر هو إنتظار تطوّر الأحداث في سوريا، وما تفجير خطوط الغاز

---

[1]- أحمد الشرقاوي: **أمريكا وأدواتها وسوريا واخواتها**، نقلا عن: http://www.mepanorama.com، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 15:24.

[2]- سارة محمود خليل : **الإستراتيجية الأمريكية حيال الأزمة السورية**، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/10، التوقيت 00:35.

في سيناء إلاّ رسائل على أنّ المشروع حتى لو نجح لن يصل الغاز الى أوروبا، وما توقف العنف الطائفي في مصر إلاّ لأن سوريا لم تسقط بعد.

2- سوريا : المفروض تقسيمها إلى أربع دول، وسبب بداية الأحداث من درعا لأنّ المشروع كان يقضي بترحيل كلّ أهالي درعا من الجنوب السوري بشكل نهائي، و من يتابع تسلسل بداية الأحداث يمكنه وضع تصور عن التقسيمات التي كانت تخطط لها واشنطن. دولة كردية في أقصى الشرق، دولة درزية في الجنوب، دولة سنيّة وأخرى علوية تكون في وسط السنيّة (كما هو موضّح في الخريطة رقم 01).

و طبعا التقسيم سيشمل أيضا باكستان والخليج وحتى تركيا نفسها.

و يمكن القول أن وثائق ويكيليكس كانت مقدمة لبدء الهجوم الأمريكي الجديد على المنطقة، فهذه الوثائق قد تمّ تسريبها عن قصد ولسبب، وما تسريبات ويكيليكس إلاّ رسالة أمريكية إلى من تبتزهم بالشرق الأوسط مفادها من لا يسير معنا ستسرب وثائقه، ومن جهة ثانية بين كلّ ألف وثيقة بالإمكان تسريب وثيقة كاذبة بقصد زرع البلبلة للحرب النفسية.

فالولايات المتحدة الأمريكية تستخدم لتحقيق أهدافها كلّ الوسائل والآليات التي تخلقها، أو التي نوفّرها نحن لها، من صراعات إثنية وطائفية. فهي غير مهتمة مثلاً بقوميات المنطقة: عرب، أكراد. أو بدياناتهم. فلم تكن المشكلة الكردية ولن تكون إلا أداة من أدوات إستراتيجيتها وصراعها. وهي غير مهتمة بحروب "ملوك الطوائف" الدينية: سنيّة، شيعية، مسيحية، دروز، إلاّ بكون ذلك أداة من أدواتها. وهو وضع مشابه –قومياً ودينياً– لتكوينها وتاريخها وتركيبتها الآن، وفي النهاية فما يهمها وجود أنظمة مهما كان شكلها أو تصرفاتها أو منبعها، طالما أنّها تحقق لها ما تريد، ضمن إستراتيجيتها العامة.[1]

[1] - MARTINS Guillaume : **Regards stratégiques et tactiques sur la guerre en Syrie**, citant : http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CCkQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.strategique.org%2Findex%2Fwp-content%2Farticles%2FRegard_strategiques_e_tactiques_sur_la_guerre_en_Syrie.pdf&ei=is6sUpi7LK6V7Abzl4HgDw&usg=AFQjCNGBe0qMog5Jj-dBF6FdMpsnAEqayA&bvm=bv.57967247,d.Ym, visité le : 15/12/2013, 02 :04.

بدأ الحراك الإجتماعي في سوريا مدنيا بالمعاني كلّها، حيث كان الناشطون فيه من كافة الطوائف. كما أنّ الواجهات السياسية للثورة والتي شُكلّت في خارج سوريا، حافظت على بنية مختلطة من الطوائف كافة. وتبنت خطابا مواطنيا ديمقراطيا.

لكن هناك ثلاث تطورات وقعت أدّت إلى ظهور تغيرات طائفية وهي:

أولا: قمع الناشطين المدنيين بالقوة في مراحل الثورة الأولى، سواء بالقتل أو السجن أو النفي.ثمّ إنتشر الأمر ليشمل فئات إجتماعية واسعة، والتي لا تُدرك الواقع وفق برامج محددة، وإنّما عبّرت عن شعورها حول تهميشها من قبل نظام سوري أمني وعلوي.

ثانيا: إصرار النظام على قراءة الثورة تارة بإعتبارها مؤامرة خارجية، وتارة بإعتبارها فتنة طائفية، وتصاعد دور ميليشيات النظام خلال النزاع.

ثالثا: ظهور محاور إقليمية أثرّت في خطابات النزاع السوري. مع بروز تحالف الحكومة العراقية، الإيرانية وحزب الله (كقوى ثلاث تحكمها أحزاب شيعية عقائدية) بشكل منسّق في دعم النظام السوري ماديا وعسكريا.

وتعد دول الخليج طرفا لا يمكن إغفاله في الصراع الدائر في سوريا، وفي تسويته سلميا، وفي إعادة بناء سوريا بعد الأسد. وتظل "حدود" الدور الخليجي مرتبطة بديناميكيات صراع النفوذ "التقليدي" بين دول الخليج، خاصة السعودية وإيران، وبمدى رغبة المجتمع الدولي في تفعيل هذا الدور تجاه التسوية السلمية للصراع في إطار إقليمي.

أمّا على المستوى الدولي، فرغم الاختلاف بين الإستراتيجيتين الروسية والأمريكية إلاّ أنّهما في الحقيقة تتكاملان وتتوافقان بالنتيجة ، بما يجعل هاتين الحركتين المتعارضتين شكلاً متوافقتين مضموناً، ويعود ذلك الى تلاقيهما في منطقتين سياسيتين: الأولى هي العداء للحركات السلفية الإسلامية المسلحة، والثانية هي الإتفاق على مكانة إسرائيل ودورها في المنطقة.

فالروس يعتبرون عملياً، الصراع السنّي الشيعي إستثماراً إقتصادياً ومالياً مربحاً على المدى الطويل فهو سيبقي أوصال العالم العربي مقطعة ويفتح باباً لا يغلق للانتقام المتبادل بين السنة والشيعة، بحيث يستنزف إمكانياتهم المالية والإقتصادية ويمنعهم من الإزدهار والتقدّم وإعتناق مبادئ الحداثة والديمقراطية والتغيير. لذلك نجدها تستثمر في التطرّف المتزايد للحركات الإسلامية سنيّة وشيعية وفي إقتتالها الإستئصالي الذي يدمّر البنى التحتية للبلدان العربية ويزرع الخراب والدمار والموت، كما تشجع تواجهاً مصطنعاً بين حركات الإسلام السياسي المدني مثل الأخوان والمسلمين وبين الأنظمة العربية، وهو خطأ

إستراتيجي قاتل لا يحارب تيارات إسلامية فحسب بل يخترع مواجهة عبثية بين الشعوب وثقافتها الدينية. أحد أهداف هذه الإستراتيجية الروسية، وهي ربما تلتقي أيضا مع الإستراتيجية الأمريكية، وهناك إشارات كثيرة على ذلك، هي وضع أوروبا الضعيفة في موارد الطاقة والغاز تحت رحمة الروس والأمريكيين.

إستنتاجات:

لقد توصلت الدراسة تبعا للمسير المنهجي إلى جملة من الإستنتاجات:

أنّ تسييس المذاهب وتحويل الجماعة المذهبية إلى جماعة سياسية هو العامل المؤجج للأزمات الطائفية في منطقتنا، وقد ساهم الإستبداد في هذا الأمر عبر حظره لوجود قوى مدنية حديثة تنشأ على أساس مصالح مختلفة عن مصالح الجماعات الأهلية، وهكذا بقيت الجماعات الأهلية (الطوائف والعشائر) التشكيلات الوحيدة التي يمكن العمل من خلالها في مجتمعاتنا. ما يقدمه تسييس المذهب وتحويل الجماعة المذهبية إلى جماعة سياسية هو تحديد مجموعة من المصالح وأولويات الصداقة والعداء الخاصة بالهوية المذهبية والمختلفة عن مصالح وأولويات الجماعة الوطنية، وهكذا يصبح التناقض الطائفي أعلى شأناً من التناقض مع عدو الأمة، وتصبح مسألة التدخل الخارجي حتى من الأعداء مبررة للإنتصار على الخصم المذهبي، فتضيع السيادة والدولة وتتحول الجماعات المذهبية إلى بيادق بيد قوى إقليمية ودولية. تحول العراق وسوريا ولبنان إلى ساحات صراع بين "الشيعية السياسية" التي تقودها إيران، وبين "السنية السياسية" التي تقودها تركيا وقطر والإخوان المسلمون، وقد قاد تسييس المذاهب وغياب مشروع ورؤية عربية يمكنها تحديد المصالح العربية وتوضيح طبيعة الإختلاف والإتفاق مع الدورين الإيراني والتركي انطلاقاً من مصالح العرب إلى غياب السيادة وانحياز الجماعات المذهبية المتصارعة إلى قوى إقليمية ودولية تدعمها، وطبعاً إلى دخول الولايات المتحدة وإسرائيل على الخط.

منذ نشأة سوريا الحديثة كان الصراع على الهوية الوطنية موضع جدل كبير بين تيارات الفكر القومي الذي يغلب عليه الطابع العلماني والرؤية الدينية لضرورة إنشاء دولة إسلامية. وعلى مضيّ الخمسين سنة الماضية قامت مواجهة كبيرة بين المطالبين بالإعتراف بالإسلام كشكل للحياة السياسية في سوريا (بشقّه السنّي) والعلمانيين، فبلغ الخلاف أشدّه مع حركة الإخوان المسلمين منذ منتصف السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات، والتي خرجت فيه حكومة الأسد (الأب) منتصرة بفعل إستخدامها الواسع للعنف بقوة من جهة، وقدرتها على تنظيم تحالف بين القوى العلمانية والأقليات الدينية الرافضة لهيمنة الإسلاميين من جهة أخرى.

أمّا اليوم، بدأت الإشكالات الطائفية بالظهور خلال الإستقطاب السياسي بين مؤيّد ومعارض، خصوصا بعد إستحضار مقولة "الفتنة الطائفية" من قبل "بشار الأسد"، وذلك في خطاب له في 30 مارس 2011، كما مثّل الفارق الحقيقي في الإحتجاجات كونها بدأت من التجمّعات ذات الأغلبية السنّية

(درعا). وإن كان السبب الأساسي في إتسّاع الهواجس والتباينات بين المكونات المجتمعية المختلفة في المجتمع السوري لا يعود إلى تنوّع هذه المكوّنات، وإنّما إلى إستثمارها سياسيا وإدارتها بشكل سيء خلال المراحل السابقة.

فالذي يحدث اليوم لا يمكن حلّه من خلال إسقاط النظام في سوريا، فحتى مرحلة ما بعد الأسد ستكون صعبة جدّا. فهذا النزاع سيترك أثره الكبير على الواقع الإجتماعي السوري، وقد نشهد عمليات إنتقام وإنتقام مضاد. ما قد يجعل المنطقة العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط ككل تدخل في صراع عسكري، فيما بينها إذا ما أمعنت في تبنّي سياسات طائفية، وقد تشكّل النزاع السوري مدخلا لهكذا صراع يدخل في أكثر الأنواع خطورة كونه صراع غير قابل للحلّ ولا يزال إلاّ بهزيمة أحد الأطراف. ما قد يدخل العالم الإسلامي في صراعات طويلة الأمد.

حراك الشعب السوري ابتدأ سلميا ولغايات لا يختلف عليها إثنان، حرية وكرامة وعدالة وديمقراطية، ولم يكن موجّها ضد طائفة أو دين أو إثنية، ولو أنّ النظام إمتلك عقلا سياسيا ناضجا لاستوعب الحراك وتوأم مع مطالبه منذ البداية، كما نصحه كثيرون، ولأمكن حينها قطع الطريق على المتربصين والمتآمرين على سوريا والأمة، وهم كثر، إقليميا ودوليا، ولأمكن تجنيب سوريا الدولة والشعب كل ما تتعرض له اليوم من تدمير وتمزيق وإستنزاف، ولكن غباء النظام وصلفه دفعا الأمور للتصعيد وسفك الدماء، عبر الإصرار على رفض التجاوب مع المطالب الشعبية وإيثار الحسم العسكري، وهو ما أدّى بالوضع للإنزلاق نحو الطائفية.

وفي هذا الإطار، إنّه لمن الخطأ أن ننزلق إلى عدم الإعتراف بكون الطائفية هي جزء من السياسات التي تنتهجها بعض القوى في النزاع السوري. ففي أيّ صراع من هذا النوع تصعد إلى السطح قوى وأيديولوجيات مختلفة ومتناقضة. تتوّحد موضوعيا من تضررها من النظام القائم وإختلفوا في التوجهّات حول المستقبل ونوع التغيير الذين يريدونها. وهذا الأمر يبدو واضحا في حالة سوريا من جبهة النصرة، الجيش السوري الحرّ. وفي هذا يقول لينين: "إنّ من يتوقّع ثورة إجتماعية (محضة) أو (نقيّة) لن يحيا أبدا حتى يراها. فمثل هذا الإنسان يثرثر بكلمة الثورة من دون أن يفهم معناها."

الملاحق

أ- الخرائط:

الخارطة (01): تقسيم الدول المفترض في سوريا على أسس عرقية وطائفية

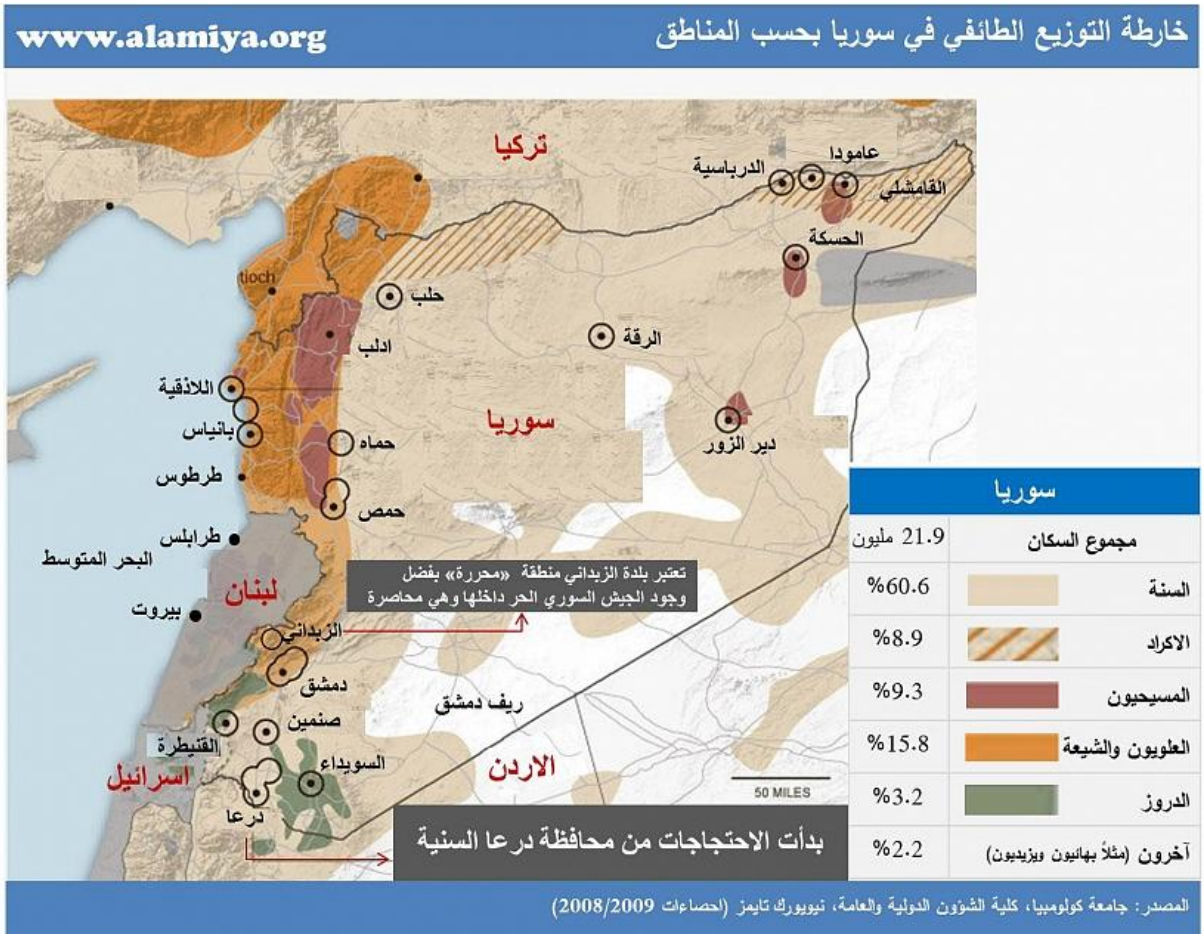

الخارطة (02): التقسيم الطائفي للسكان في سوريا حسب المناطق

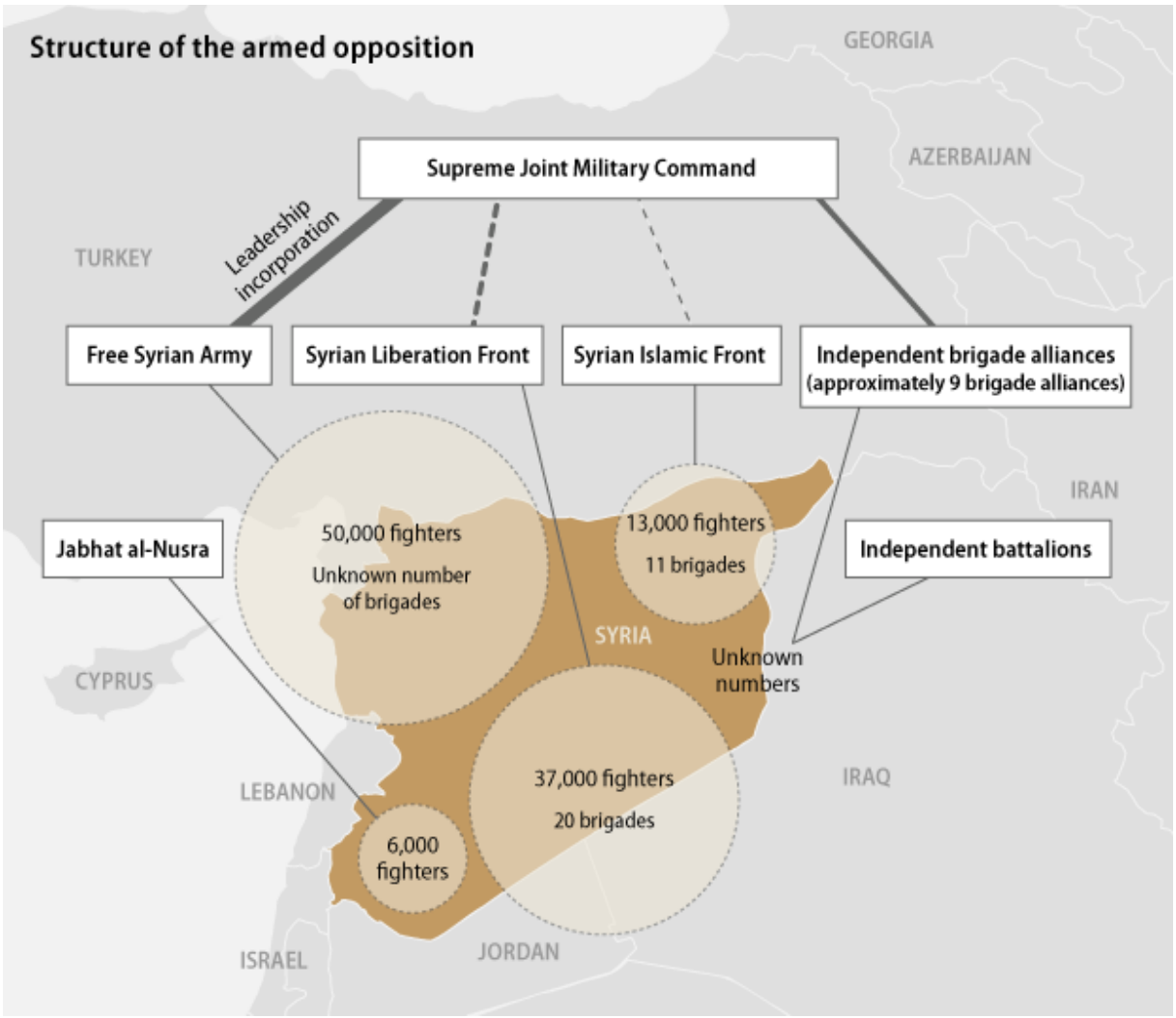

الخارطة (03): خارطة توزيع قوات المعارضة في سوريا

وزارة الداخلية
المتابعة

(سري جداً)

المكرم سعادة اللواء/ سعود الشنيان
المكتب السري بوزارة الداخلية

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة لبرقية الديوان الملكي رقم ٩١٢ وتاريخ ١٤٣٣/٤/١٩ هـ والمشار فيها للموقوفين في سجون المملكة المتهمين بجرائم يطبق فيها حكم الشريعة الإسلامية بقتلهم تعزيراً بالسيف نعلمكم بالتواصل مع متهمين تم إدانتهم بتهريب المخدرات والقتل والاغتصاب من الجنسيات الآتية: ١٠٥ يمني ٢١ فلسطيني / ٢١٢ سعودي / ٩٦ سوداني / ٢٥٤ سوري / ٨٢ أردني ٦٨ صومالي / ٣٢ أفغاني / ١٩٤ مصري / ٢٠٣ باكستاني / ٢٣ عراقي ٤٤ كويتي .

تم الاتفاق معهم على إعفائهم من إقامة الحد الشرعي عليهم وصرف معاشات شهرية لعائلاتهم وذويهم الذين سيتم منعهم من السفر خارج السعودية مقابل تأهيل المتهمين وتدريبهم من أجل إرسالهم إلى الجهاد في سورية .

والمطلوب إفادتنا بقبول تحياتي

مساعد المتابعة بوزارة الداخلية
اللواء عبدالله بن علي الرمزان

الشكل (04): صورة لوثيقة صادرة عن وزارة الداخلية السعودية لتجنيد المعتقلين والمحكومين بالإعدام وذلك للذهاب للجهاد في سوريا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

أ- الموسوعات:

1- الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986.

2- عبد الفتاح إسماعيل: **معجم المصطلحات السياسية و الإستراتجية**، ط1، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 2008.

3- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2008.

4- **موسوعة الأديان في العالم**، بيروت، دار كريبس أنترناشيونال، دون سنة نشر.

ب- الكتب:

5- أبورمان محمد سليمان: **التحولات السلفية، الدلالات، التداعيات والآفاق**، عمان، مؤسسة فريدريتش إيبرت، 2013.

6- بشير زين العابدين: **الجيش و السياسة في سوريا (1917-2000)**، ط1، دمشق، دار الجابية، 2008.

7- جمعية حقوق الإنسان: **تقرير عن أحداث القامشلي و تداعياته في بعض المدن السورية**، دمشق، جمعية حقوق الإنسان السورية، 2004.

8- حسن موسى الصفار: **الطائفية بين السياسة و الدين**، بيروت، مركز الثقافي العربي، 2009.

9- دورتي جيمس، بالتسغراف روبرت: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

10- دون كاتب: **البعث الشيعي في سوريا (1919- 2007)**، دمشق، المعهد الدولي للدراسات السورية، 2009.

11- ربيع نصر، زكي محشي و خالد أبو إسماعيل: **الأزمة السورية: الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية**، دمشق، المركز السوري للبحوث و الدراسات، 2013.

12- عبد الرحمان الحاج: **الإسلام السياسي والثورة في سوريا**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012.

13- عزمي بشارة: **سورية: درب الآلام نحو الحرية**، ، دمشق، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، دون سنة نشر.

14- علي العبد الله: **سوريا: الأقليات التطييف و الثورة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

15- علي المرادي، عبد الرحمان المعادي: **رسالة في حكم الدروز و النصيرية العلوية**، ط1، دمشق، دار بلاد الشام، 2013.

16- علي حسين باكير: **أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

17- مروان قبلان: **المعارضة المسلّحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

18- منظمة العفو الدولية: **بين المجازر و اليأس (العراق بعد خمس سنوات)**، ط1، لندن، مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2008.

19- نيقولاس فان دام: **الصراع على السلطة في سوريا**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995.

20- يوهانس رايسنر: **الحركات الإسلامية في سوريا (من الأربعينيات و حتى نهاية عهد الشيشكلي)**، ترجمة: محمد إبراهيم الأتاسي، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2005.

ت- المقالات والمجلات:

1-بدوية ناهد: "سوريا: عامان من الثورة"، **مجلة الثورة الدائمة**، ع.03، (مارس 2013).

2-دون إسم: "مخاوف من أن ينتقل الصراع في سوريا إلى حرب إقليمية"، **جريدة العرب**، ع. 9213، (ماي 2013).

3-دون كاتب: "خطوط تماس مع مقاتلي المعارضة في 'القصير'، ومشورة تقنية وإستراتيجية"، **جريدة الشرق الأوسط**، ع. 12461، 2013/01/09.

4-فائز محمد: "الشبيحة.. نشأة مشبوهة.. وتاريخ أسود"، **مجلة الثورة السورية**، ع. 07، (ديسمبر 2011).

5-حسين شبكشي: "صفقة الرئيس بالأسد"، **الشرق الأوسط**، ع. 12445، (24 ديسمبر 2012).

ث- مواقع الإنترنيت:

1-أبو القاسم محمود حمدي: **قراءة في الموقف الأمركي تجاه الأزمة السورية**، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1097996&eid=1875، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/30، التوقيت 23:17.

2-أبو النجا أحمد: **ما السر وراء سيطرة بشار الأسد على الإقتصاد السوري؟**، نقلا عن: http://www.nuqudy.com، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 21:59.

3-أحمد يوسف أحمد: **الحرب الأهلية في ايرلندا** نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213258&eid=3681، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/13، التوقيت 09:45.

4-أسعد إيمي: **الطائفية و الصراع من أجل سوريا**، نقلا عن:
http://www.majalla.com/arb/2012/09/article55238708، تمت الزيارة في: 2013/10/30، التوقيت: 18:54.

5-أسعد علي: **بنية الخطاب الطائفي وديناميّاته السياسية في سوريا**، نقلا عن: http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/page ld/1735، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/26، التوقيت 23:41.

6-الإبراهيم بدر: **طائفية عارية... سوريا نموذجا**، نقلا عن: http://www.sultan-alamer.com، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/08، التوقيت 11:27.

7-التوبة غازي: **الثورة السورية: الأسباب والتطورات**، نقلا عن: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-07-12.htm، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/02، التوقيت 21:35.

8-الحاج عبد الرحمان: **ظواهر الإسلام السياسي و تياراته في سوريا**، نقلا عن: http://ar2.strescom.org/research، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/12، التوقيت 10:21.

9-الحوراني أكرم: **أحداث حماه عام 1964**، نقلا عن: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/12، التوقيت 21:23.

10-الموسوي رضي: **تجربة أيرلندا الشمالية في حلّ النزاعات الطائفية و المذهبية**، نقلا عن: http://www.alsharq.net.sa/2013/10/25/978958، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/13، التوقيت 10:03.

11-الناشف ثائر: **سوريا بين الطائفية السياسية و المذهبية**، نقلا عن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=210086 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/02، التوقيت: 22:23.

12- النجفي علي سالم: **المذهب الإسماعيلي**، نقلا عن: http://www.mesopot.com/old/adad9/44.htm، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/02، التوقيت 20:53.

اليحي محمد بن عبد الرحمان: **مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري و التسلط الباطني**، نقلا عن:

http://www.islamstory.com/uploads/multimedia/books/maasatsorya.p
df ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/13، التوقيت 11:44.

13- بدر إبراهيم: **طائفية عارية... سوريا نموذجا**، نقلا عن:
http://www.sultan-alamer.com/2013/05/12، تمت الزيارة بتاريخ:
2013/11/26، التوقيت 23:30.

14- حداد لحسن: **الإحياء الديني الإسلامي وغياب القيمة المعرفية المضافة**، نقلا
عن: http://kafapresse.com/impression.php?ida=524، تمت الزيارة
بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 00:42.

15- حسين عبد المنعم محمد: **أبعاد التحوّل في الموقف الروسي من الصراع في
سوريا**، نقلا عن: http://rcssmideast.org/reviews، تمت الزيارة بتاريخ:
2013/11/30، التوقيت 20:35.

16- خورشيد دلي: **أين إيران وتركيا من الأزمة السورية؟**، نقلا عن:
http://14march.org/news-details.php?nid=MzA5NTc2، تمت الزيارة
بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 23:57.

17- دون كاتب : **مشروع إيراني لتشكيل قوة عسكرية تعادل "الباسداران" في
سوريا**، نقلا عن: http://alasr.ws/articles/view/13466، تمت الزيارة
بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 12:28.

18- دون كاتب: **إعلان دمشق**، نقلا عن: http://carnegie-
mec.org/publications/?fa=48515، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/03،
التوقيت 21:58.

19- دون كاتب: **الأسد يصدر مرسوما لتجنيس أكراد شمال شرقي سورية**، نقلا
عن:
http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2011/04/110407_syria
_kurd_nationality.shtml، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت
12:45.

20- دون كاتب: **الطائفية السياسية: تأصيل الأوهام وإستئصال الحقائق**، نقلا عن: http://www.fcdrs.com/articles/p2.html ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/25، التوقيت 00:30.

21- دون كاتب: **العلاقات الروسية السورية منذ الثورة**، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/news/pages/d85a864c-306f-4ac2-b565-1b718d377d1c، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 15:11.

22- دون كاتب: **المجلس الوطني الدستوري**، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/news/pages/4bcd5de3-3209-4391-9abb-0ce24374f46a، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/03، التوقيت 22:37.

23- دون كاتب: **مسارات غير مطروقة: التأمل في التبعات الديناميكية السورية** ، نقلا عن: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/B31%20Uncharted%20Waters%20-%20Thinking%20Through%20Syrias%20Dynamics%20ARABIC.pdf، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/11، التوقيت 10:34.

24- رجب إيمان: **سياسات دول الخليج تجاه الصراع في سوريا**، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/30، التوقيت 22:29.

25- زمّو منذر: **التعديلات في سوريا لن تطال الأسد**، نقلا عن: http://alcanaanite.wordpress.com، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/08، التوقيت 22:30.

26- زين العابدين بشير: **التحدي الطائفي في سورية**، نقلا عن: http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=2493 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/10/30، التوقيت 18:33.

27- سالم زهير: **هل سيتركون لحسن نصرالله... تحديد زمان المعركة ومكانها؟**، نقلا عن: http://asharqalarabi.org.uk، تمت الزيارة بتاريخ 2013/12/13، التوقيت 01:40.

28- عبد الحليم إيمان أحمد: **الخيارات المحتملة لتركيا تجاه الأزمة السورية**، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/05، التوقيت 11:52.

29- عبد الحميد وحيد: **المسألة الطائفية في النظام السوري**، نقلا عن: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214829&eid=891 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/10/31، التوقيت 22:44.

30- عبد الله زيزان: **الطائفية في سوريا... النشأة، التطوّر، والمآلات**، نقلا عن: http://syrgccp.net/?p=1171، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/03، التوقيت 21:39.

31- عطية إيمان: **رامي مخلوف يسيطر على 60% من إقتصاد سوريا**، نقلا عن: http://www.muslm.org/vb/showthread.php، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/04، التوقيت 20:56.

32- علي هيام: **إتحاد عمال سوريا: النمو الإقتصادي بلغ 3.7% عام 2010**، نقلا عن: http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=620839&issueno=11850#.UpxMA6MlW4A، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/02، التوقيت 21:21.

33- غاسم سليمان: **الدعم الإيراني للأسد.. الخلفيات والوسائل**، نقلا عن: http://www.dw.de، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/09، التوقيت 00:01.

34- غليون برهان: **الطائفية في الدولة والمجتمع**، نقلا عن: http://www.rezgar.com، تمت الزيارة بتاريخ 2013/12/04، التوقيت 19:45.

35- فايز سارة: **الطائفية في سوريا**، نقلا عن: http://syrianchange.com ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/10/30، التوقيت 22:09.

36- قسطون وديع: **مذبحة حلب 1850 الشهيرة بـ "قومة حلب"**، نقلا عن: http://thevoiceofreason.de/ar/book.html?id=52، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/12، التوقيت 11:51.

37- كاخيا طارق إسماعيل: **الطوائف و العرقيات في سوريا**، نقلا عن: www.tarek.kakhia.org/book، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/12، التوقيت 10:16.

38- كمال شريف أحمد: **ما يحدث في سوريا: إلى أين؟**، نقلا عن: http://www.odabasham.net/show.php?sid=63571، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/06، التوقيت 08:56.

39- كيالي ماجد: **الصراعات الطائفية: مصادرها و أبعادها و مصائرها**، نقلا عن: http://repository.yu.edu.jo/handle/123456789/432285 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/06، التوقيت 08:35.

40- كيلة سلامة: **الطائفية و النظام الطائفي في سوريا**، نقلا عن: http://alhayat.com/OpinionsDetails/567596 ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/07، التوقيت 23:58.

41- محمد أحمد صافيناز: **التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار**، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2738، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/26، التوقيت 23:35.

42- مركز البحوث و الدراسات: **الخريطة البشرية الدينية داخل سوريا**، نقلا عن: http://www.assakina.com/center/parties/18329.html#ixzz2jIBcAwML، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/07. التوقيت 23:16.

43- مسعد نيفين: **النزاعات الدينية و المذهبية و العرقية (الإثنية) في الوطن العربي**، نقلا عن: http://repository.yu.edu.jo/handle/123456789/460685، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/11/06، التوقيت 08:41.

44- معهد العربية للدراسات و التدريب: **الطائفة السياسية.... مقاربة أولية للحالة اليمنية**، نقلا عن: http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/17/238562.html ، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/10/30، التوقيت 10:51.

45- هدسون مايكل: **الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم**، نقلا عن: www.ahram.org.eg/**New**sPrint/221390.asp، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/15، التوقيت 02:50

46- وحدة تحليل السياسات في المركز: **الإئتلاف الوطني السوري**، نقلا عن: http://www.dohainstitute.org/release/2b0e45bd-9450-450f-bf64-f91d743eb46e، تمت الزيارة بتاريخ: 2013/12/14، التوقيت 01:34.

II. باللغة الأجنبية:

a) Les livres :

1- BURTON John : **deviance, terrorism and war**, Oxford, Mant in nabertston company, 1979.

2- SBOLGI Mauro : **La guerre civile en Syrie loin du printemps**, Bruxelles , SIREAS, 2012.

b) Les periodiques :

1- BAKR Sidki, « the syrian revolution and the role of turkey », **perspectives**, n°03 , (february 2012).

2- MÖCKLI Daniel : « la guerre civile syrienne entre l'escalade et l'intervention » **; politique de sécurité**, n124, (novembre 2012).

c) Sites d'internet :

1- BALANCHE François : **Géographie de la révolte syrienne** ;citant : http://hal.inria.fr/docs/00/63/70/69/PDF/GA_ographie de_la_revolte_syrienne.pdf, visité le 11/12/13, 10 :08.

2- CRISTOPHER Philips : **syria's bloody arab spring**, citant : http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR011/FINAL_LSE_IDEAS__SyriasBloodyArabSpring_Phillips.pdf, visité le: 11/12/2013, 09 :48.

3- FEUERTOSS Isabelle : **Guerre civile en Syrie: le retour de réfoulé**, citant : http://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=PE_123_0601 , visité le 11/12/13, 10 :04.

4- FREIDMAN George : **Syria, Iran and the balance of power in middle East**, citant http://www.stratfor.com/weekly/20111121-syria-iran-and-balance-power-middle-east, visité le 11/12/13.

5- PICHON frederic **: la Syrie, quel enjeu pour la Russie au Moyent-Orient ?**, citant :

http://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=PE_131_0107
, visité le 11/12/13, 10 :46.

قائمة المحتويات:

ملخص.....**04**

Résumé.....**05**

مقدمة.....

I. تحديد الموضوع..... 06

II. الإطار المنهجي..... 07

III. المناهج والمقتربات المستخدمة..... 10

IV. الإطار المفهومي والنظري..... 11

الفصل الأول: التأصيل التاريخي للتسييس الطائفي في سوريا..... 18

المبحث الأول: الإطار العام للطائفية في النزاعات الدولية..... 20

المبحث الثاني: خريطة التواجد الطائفي في سوريا..... 25

المبحث الثالث: الطائفية ومركزيتها في النظام السياسي السوري..... 31

المبحث الرابع: البعد التاريخي للنزاعات الطائفية في سوريا..... 35

الفصل الثاني: طبيعة النزاع في سوريا..... 42

المبحث الأول: جذور النزاع في سوريا والعوامل المغذية له..... 44

المبحث الثاني: أطراف النزاع في سوريا..... 50

المبحث الثالث: آليات النزاع في سوريا..... 59

الفصل الثالث: أبعاد الطائفية في النزاع في سوريا..... 65
المبحث الأول: الإستقطاب الطائفي على الساحة الداخلية..... 67
المبحث الثاني: الإستقطاب الطائفي على الساحة الإقليمية..... 69
المبحث الثالث: الإستقطاب الطائفي على الساحة الدولية..... 76
إستنتاجات..... 86
الملاحق..... 88
قائمة المراجع..... 92
قائمة المحتويات..... 104